رؤى مغايرة

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
العدد السادس

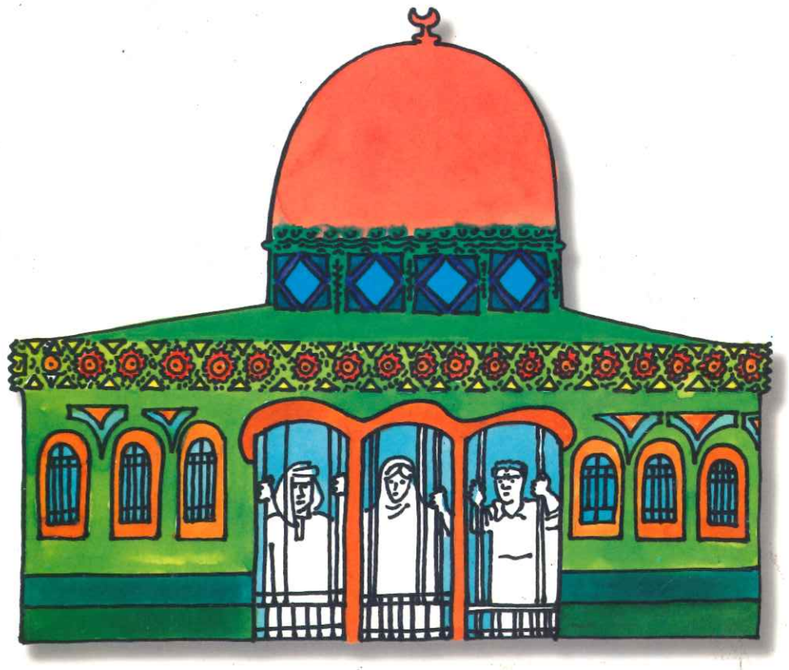

٥٠ عاماً على إغتصاب فلسطين

(عدد خاص)

إسرائيل فى مرآة مؤرخيها الجدد
تناقضات الإصلاح الاقتصادى الصهيونى
هل هى ديمقراطية أم اثنوقراطية
فلنتذكر دائما دير ياسين

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق أنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامجا علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
الرقم البريدي ١١٤٦١ ص. ب ١١٧
مجلس الشعب - القاهرة
تليفون ٣٥٤٣٧١٥ - فاكس ٣٥٥٤٢٠٠
e.mail- cihrs@idsc.gov.eg

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثماني (تونس)
آسمى خضر (الأردن)
السيد يسن (مصر)
آمال عبد الهادي (مصر)
سحر حافظ مصر)
عبد الله النعيم السودان)
عبد المنعم سعيد (مصر)
عزيز بو حمد السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميداني (سوريا)
هاني مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

المدير التنفيذي
علاء قاعود
منسق برامج المرأة
آمال عبد الهادي
مدير البحوث
جمال عبد الجواد
مستشار البحوث
محمد السيد سعيد
مدير المركز
بهي الدين حسن

الطباعة
المتحدة للطباعة والنشر
تليفون وفاكس ٣٠٢١٥٩٢

هذا العدد

خمسون عاماً من خلال عيون المؤرخين الجدد
إيلان بابي ——— ص ٤

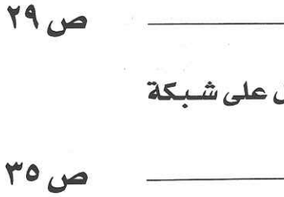

ديمقراطية أم إثنوقراطية: الأرض وسياسات الإستيطان في إسرائيل
اورين يفتاشيل ——— ص ٨

تناقضات الاصلاح الاقتصادي في إسرائيل
ميشيل شاليف ——— ص ١٣

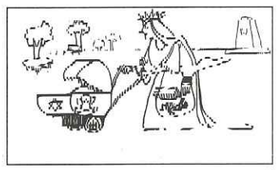

عون الولايات المتحدة المقدم لإسرائيل
فيليس بينيس ——— ص ١٩

ألغاز حزب شاس
جراهام آشر ——— ص ٢١

آسطورة المساواة بين الجنسين
سيمونا شاروني ——— ص ٢٣

المرأة العربية والنزعة الليبرالية والدولة الإسرائيلية
ليزا حجار ——— ص ٢٧

مشكلة اللاجئين
روز ماري صايغ ——— ص ٢٩

مواجهة الذكري الخمسين لإسرائيل على شبكة الإنترنت
ستيف نيفا ——— ص ٣٥

فلنتذكر دير ياسين
فيليس بينيس ——— ص ٣٧

رؤى مغايرة

مختارات مترجمة من مجلة "MERIP" التي تصدر عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات، Middle East Research and Information Project

المدير التفيذي "MERIP"
جودي بارسلو

المحرر
جوف هارثمان

مساعد المحرر
لورني كينج ايرني

المسئول عن المطبوعة العربية
محمد السيد سعيد

تصدر عن:
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قامت بترجمة العدد
د. شهرت العالم

قام بمراجعة الترجمة
سهيل شدود

اخراج ورسومات الفنان
أحمد عز العرب

نشرت مقالات هذا العدد في
MERIP. No 207 Vol 28
No 2. Summer 1998

افتتاحية

في هذا العدد، نقدم للقارئ العربي قراءات نقدية من مجلة "ميريب" لاحتفالات إسرائيل بمرور خمسين عاماً علي إنشائها.
هذه الأعوام الخمسين التى شهدت ولادة إسرائيل، وتوسعها وتطورها المستمر هي أيضاً عمر ما نسميه في أدبياتنا العربية بالنكبة، وهي تجربة محفورة في الوجدان العربي بالنار والألم، وخاصة أنه قد أعيد إنتاجها بصورة أضخم في هزيمة الخامس من يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧
هذا الزمن هو إطار عريض لرمزان لا يفترقان، أي رمز إنشاء إسرائيل ورمز نكبة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية جمعاء، وذلك لأنهما ناتج لنفس العملية التاريخية وإن لم تكن تلك العملية التاريخية ذات جذور واحدة.

لقد شهدت تلك العملية التاريخية التجلي المادي لإيديولوجية قومية ملفقة وذات محتوي إسطوري بدائي وقرون وسطوي، تتسم بالأحادية وشدة القسوة في التعاطي مع خصومها، وفلسفة نفعية إبتزازية في إدارة البيئة التى تبني في إطارها مشروعها. كما ينبغي الالتفات أيضاً إلي تقاليدها ومنطلقاتها الخاصة في بناء وتطوير مشروعها عبر سياسات وتوجهات محددة في دمج مفرداتها البشرية والتيارات الثقافية التى جاءوا بها إلي فلسطين.
المادة الثمينة التى يحتوي عليها هذا العدد تعيد قراءة هذه المعطيات والمحددات. فهي أولاً تلقي ضوءاً نقدياً ساطعاً بما فيه الكفاية علي هذا التكوين الاسطوري للإيديولوجية الصهيونية والتي تأسست عليها دولة إسرائيل. وهي تفضح هذه الأساطير أولاً من خلال تصحيح المنظور الفكري والنظري الذى تتم من خلاله هذه القراءة، وثانياً من خلال نتائج البحوث التاريخية الموثقة التى قدمها تيار ما بعد الصهيونية أو المؤرخين الجدد في إسرائيل ذاتها.
وتعري هذه القراءات الدولة الصهيونية من غطائها الزائف تماماً والمتمثل في أساطيرها التأسيسية والتي نجحت في ترويجها دعائياً، ومن بينها أسطورة الديمقراطية السياسية، والأمة اليهودية، وموطأ المسئولية عن تدمير شعب فلسطين، إن القراءات التى نقدمها هنا حاسمة تماماً في فضح وتعرية الإدعاءات الديمقراطية التى لا تكف الزعامات الصهيونية عن الفخر بها وترويجها بوقاحة بالغة. فالنظام السياسي في إسرائيل هو نظام "إثنوقراطي" وليس بحال نظاماً ديمقراطياً، فالديمقراطية ليست مجرد آلية لتداول السلطة بين "أحزاب" أو عصب سياسية منظمة، وإنما هي تلك المبادئ الجوهرية والتي تطورت عن رحلة طويلة ومتجاوزة لنفسها بإستمرار لحركة التنوير والحداثة، وهي مبادئ المساواة في المواطنة، والحقوق الأساسية للإنسان والمحمية بدستور وضمانات قضائية وقانونية ترفض كلية إدعاءات إحتكار السلطة السياسية أو تفوق جنس أو عنصر علي سواه. ولا يلتفت الكثيرون لدي الرد علي إدعاءات زعماء الصهيونية وإسرائيل لحقيقة أن "الديمقراطية الإسرائيلية" لا تستند علي مبادئ وقيم إنسانية عامة إطلاقاً، وإنما هي تنبثق تلقائياً عن الدوافع النفعية/ العملية التى تحتم تنظيم مجتمع الاستيطان الحديث تنظيماً متماسكاً. ولم يلتفت الكثيرون لحقيقة إن ظواهر مثل تعدد الأحزاب، وتداول السلطة، ووجود حداً أدني من حريات التعبير، واستقلال القضاء، وغير ذلك من تقنيات الديموقراطية هي أمر مشترك بين جميع تجارب الاستيطان الحديث بدءاً من أمريكا وأستراليا، مروراً بتجربة نظام الأبارتهايد (العزل العنصري) في جنوب إفريقيا، وذهاباً إلي إسرائيل. ولا يمكن لأي مخلص لمبادئ الديمقراطية أن يسلم ببساطة بأن الديمقراطية تتعايش مع العنصرية. فحتي أمريكا التى تعد أكثر الديموقراطيات الحديثة إنسجاماً لم تكن سوي مجتمعاً إثنوقراطياً طوال الروح الأطول من عمرها، والذي شهد مؤسسة العبودية والتمييز العنصري المنظم والمقونن ونزع صفة المواطنة عن قطاعات واسعة من المجتمع بسبب لونها وأصلها العرقي. فما بالنا بإسرائيل التى ولدت بالضبط في ذلك الوقت الذى اعتقد فيه العالم أنه قد سدد ضربة قاضية للأيديولوجية العنصرية، وخاصة في شكلها النازي والفاشي فمنذ إنشاء إسرائيل لم تقم بمجرد التمييز ضد من بقي من الشعب الفلسطيني في ظل سلطتها فحسب، وإنما أيضاً بمحاولة تدمير الجزء الأكبر من هذا الشعب، وإنكار حقوق من أجبرتهم بالعنف علي مغادرة بلادهم، أي اللاجئين، وإعمال القتل الجماعي والعشوائي لإنتاج ظاهرة اللجوء، وحرمان الشعب الفلسطيني من ممتلكاته بعد حرمانه من وطنه، هذا مع استمرار كافة مظاهر العنف التعسفي بدءاً من الاعتقال والتعذيب مروراً بسياسة القبضة الحديدية مع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في يونيو إلي سياسة شن الحرب الدائمة علي سكان المخيمات في لبنان... إلخ.
إننا كعرب نحفظ هذا التاريخ عن ظهر قلب، لأننا كنا ولازلنا ضحية هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية. أما الأمر الجديد فهو فضح هذه الممارسات عبر بحث السجلات السرية للدولة الإسرائيلية، من جانب مؤرخيها الجدد، أو حركة المراجعة في علم التأريخ الإسرائيلي.
وبكل أسف فإننا كعرب لم نفد كثيراً من اكتشافات المؤرخين الجدد في إسرائيل علي المستوي العالمي. إن المطلوب هنا ليس تحسين الدعاية، فالدعاية هي بالأصل مصطلح سيء السمعة، وإنما تمديد النضال ضد الصهيونية وإسرائيل إلي الميدان التاريخي: النظري والعملي، وعلي مستوي العالم ككل، ووضع المجتمع الدولي وخاصة قطاعاته المدنية والمهنية أمام مسئولياتها.. المطلوب هنا أيضاً ليس مجرد اعتذار عما لحق بالشعب الفلسطيني علي يد مؤسسي الدولة وزعمائها اللاحقين وجيشها، بل ومجتمعها كله، من ظلم يصل في مجموعه ومظاهره وأساليبه المختلفة إلي جريمة الإبادة الجماعية، والتي لم تكن دير ياسين سوي مجرد نموذج درامي لها.
لقد حرصنا على ترجمة بعض أدوات هذا النضال. فالصراع سواء تعلق بتثبيت أحداث التاريخ وتوثيقها أو باستنباط دلالاتها يجب أن يستعين بكل المنافذ والنوافذ العصرية مثل شبكة الإنترنت، كما تدعو المقالة المنشورة في هذا العدد.
إن من طبيعة المجتمع والنظام "الاثنوقراطي" أن يستهدف بالتمييز لا خصومه فقط، وإنما بعض أعضاءه أيضاً. إن التدمير والتمييز ضد الشعب الفلسطيني ليس سوي شق واحد من الرواية التراجيدية. وهناك أجزاء أخري مثل التمييز ضد الثقافة العربية عموماً، بمن في ذلك من يحملونها من بين اليهود. وهو الحال بالنسبة للمزراحيين.
فنظام التمييز والهيمنة عادة ما يأخذ شكلاً هرمياً، وعادة ما يثير تناقضات رأسية وأفقية أيضاً. وتفضح المقالات المنشورة بهذا العدد الجوانب الأخرى من نظام التمييز الصهيوني، مثل التمييز ضد النساء وضد اليهود الشرقيين.
إن دور الولايات المتحدة كوريث لنظام الهيمنة والاستعمار الغربي يجب أيضاً فضحه بكل قوة أمام الشعب الأمريكي وكافة شعوب العالم. إذ من المثير للسخرية

أن يتلقي المواطن الإسرائيلي الذى يحظي بمستوي معيشة يفوق المتوسطات الأوربية مساعدات تصل إلي ٤٧٠ دولاراً سنوياً للفرد، بينما يتلقي المواطن الإفريقي الأفقر في العالم كله نصيباً لا يزيد عن دولار واحد من المساعدات الأمريكية. ومن المثير للسخرية أن الانفاق الفدرالي الأمريكي علي رفاهية المواطن الأمريكي أقل من الأنفاق الأمريكي علي رفاهية المواطن الإسرائيلي.
قد نفسر تلك المفارقة العبثية بما تقدمه إسرائيل من خدمات "إستراتيجية" لأمريكا وقد نفسرها أيضاً بنجاح دولاب الحرب والدعاية الإسرائيلي في إخضاع القوي الكبري في العالم وعلي رأسها أمريكا لابتزاز يثير القرف. لا فرق كبير بين التفسيرين عندما يتعلق الأمر بفضح مفارقات الوضع الإسرائيلي والسياسيات الأمريكية التى تسانده أمام الشعب الأمريكي ذاته، وكافة شعوب العالم. فحتي إن كانت إسرائيل تقدم خدمات إستراتيجية لأمريكا – وهذه بحد ذاتها أسطورة تتطلب الفضح – فإن المواطن الأمريكي لا يفيد شيئاً من هذه الخدمات، لأنها لا تزيد عن كونها عملية تدمير منظمة- لشعوب أخرى على حساب وليس لصالح الإنسان الأمريكي أو الأوروبي أو أي إنسان آخر.
ولكن ذلك كله هو نصف الواجب النضالي لحركة التحرر العربية. إنما النصف الأخر فيتمثل في نقد هذه الحركة لذاتها، وتجاوزها لفشلها التاريخي ولقصورها المخزي والذي أدي إلي نكباتنا المتتالية.
إن نجاح إسرائيل وفشل العرب ليسا وجهين لعملة واحدة. فالمسألة لا يمكن تصحيحها من زاوية الانتصار والهزيمة أو النجاح والفشل، وإنما من زاوية فهم طبيعة الصراع وأسس النضال والتفعيل الواجب لقدرات الإنسان العربي، باعتباره إنساناً يناضل من أجل استرداد إنسانيته المهددة من جانب الصهاينة والامبرياليين ومن جانب النظم السياسية والاجتماعية والثقافية العربية.
إن قراءة المساهمات في العدد الحالي حول خبرة خمسين عاماً من تأسيس دولة إسرائيل، بحصافة ودقة يعني أيضاً أن يقوم القارئ العربي بفك شفرة الافتراضات المضمرة في النقد المقدم لإسرائيل في هذه المساهمات.
إن هذه المساهمات تفضح طبيعة النظام الإسرائيلي وممارساته، بما في ذلك ضد العرب عموماً، وضد الشعب الفلسطيني خصوصاً. هذا أمر لا مراء فيه. ولكن التحليل المضمر في هذه المساهمات يقول ما يلي. إن علي كل العناصر والقوي التقدمية في العالم بما في ذلك داخل إسرائيل ذاتها، أن تعري وتفضح الأساطير المؤسسة والممارسات المستمرة لدولة إسرائيل، بما في ذلك الأساطير والممارسات المصاحبة لعملية تأسيس الدولة. لقد فتكت هذه الأساطير والممارسات بشعب عربي فقير ومضطهد. وجاءت لحظة التأسيس لكي تكشف عن حتمية إنتصار مشروع استمد عناصره الأساسية من منجزات وتوحش المشروع الحداثي الأوروبي، ضد مجتمع فقير فلاحي كان لايزال يعيش جمود وتراتبية وبؤس العصور الوسطي. وسواءاً جاءت الإشارة إلي المشروع الحداثي الغربي كتبرير تاريخي لانتصار الصهيونية وإسرائيل أو كنقد لتوحشها (أي المشروع الحداثي وإسرائيل والصهيونية معاً) فإنها لا تنطوي علي نقد مسئولية التخلف العربي الذى سمح وحتم الانتصار والهزيمة.
وليس بوسع ولا من واجب مساهمات كتبها غربيون أن يقدموا نقداً لواقع "تخلفنا" نحن كعرب، فذلك واجبنا نحن وبوسعنا نحن فقط. وليس من الحكمة إلحاق الهزيمة بالصهيونية ووضع الاستراتيجيات الجدلية والمادية لضمان انتصار حركة التحرر الفلسطيني والعربي بوجه عام سوي من خلال بدء مسار مواز لنقد تاريخ وحاضر هذه الحركة.
فالصراع العربي الإسرائيلي هو إلتقاء عنيف بين تاريخين : تاريخ الحركة الصهيونية الذى كثف ولخص تاريخ الاستعمار الغربي عموماً والتاريخ العربي كما ورثته حركة التحرر التى كانت مسئولة عن مواجهة الصهيونية. ولا يمكن القول بأن التاريخين مستقلان عن بعضهما البعض. فما لا شك فيه أن جانباً من تخلف حركة التحرر العربية والمجتمعات العربية بشكل عام كان نتيجة للمشروع الاستعماري الغربي الذى ورثته الصهيونية. غير أنه لا يمكن القول أيضاً بأن التاريخين هما وجهان لعملة واحدة أو أنهما تاريخاً واحداً.
فالتخلف العربي له تاريخه المستقل. وفشل حركة التحرر العربي كامن أيضاً في معطياتها الثقافية/ السياسية وركائزها الاجتماعية، وبالتالي في إدارتها للصراع بالمعني الشامل للكلمة. والنقد الذى ندعو له لميراث وحاضر حركة التحرر العربية ليس ولا يمكن أن يكون "هندسة عكسية" بسيطة لنجاح إسرائيل والصهيونية فالأخيرة استحدث نجاحها من معطيات تاريخها ومواريثها الخاصة. كما أن تسديدحركة التحرر العربية لا يمكن تلخيصه في مجرد نجاحها العسكري أو السياسي: أياً كانت أسسه وركائزه. فالصراع يجب أن ينهض علي معارضة منظومة قيم أخلاقية وسياسية بمنظومة بديلة ومتكاملة. فالنزعة النفعية الابتزازية الإسرائيلية لا تواجه مثلاً بنزعة مشابهة، من جانباً نحن كعرب، وإنما تواجه عبر منظومة قيم إنسانية أرقي. وبالقدر نفسه، فإن هزيمة إسرائيل لا تتطلب إنشاء مجتمع أو نظام ديني عسكري عربي لمواجهة العقيدة السياسية الدينية- العسكرية الصهيونية وإنما يتطلب عكس ذلك، أي إنشاء نظام ديمقراطي إنساني عربي، له نضاليته الخاصة في كافة الميادين، بما في ذلك الميدان العسكري.
إن مسارنا المستقل للنقد الذى يجب أن نوجهه لميراثنا الخاص بالتحرر هو نفسه وليس غيره الذى يعيننا علي وضع إستراتيجيات ونماذج التحرر في المستقبل أي إستراتيجيات ونماذج إلحاق الهزيمة بالمشروع الاستيطاني الاحلالي التوسعي الصهيوني.
إننا يجب أن نقدر التوجه النقدي والتقدمي للمساهمات المنشورة في هذا العدد. غير أننا لا يجب أن نكتفي بذلك، وأن نتوقف عند قراءة كسولة لهذه المساهمات. فثمة أيضاً إفتراضات مضمرة تقبع داخل ووراء بعضها بصدد نماذج وإستراتيجيات "حل" الصراع العربي الإسرائيلي. إنها تؤيد السلام ربما من منطلقات أفضل وأكثر إنسانية مما تتضمنه اتفاقية أوسلو. ويبدو أن بعضها الآخر يطرح ضمناً نموذجاً للنضال الفلسطيني يفيد من تجربة حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة أثناء عقد الستينات.
وقد يكون ذلك مناسباً لإستراتيجيات القوي التقدمية في أمريكا أو حتي داخل إسرائيل، ولكنه قد لا يكون مناسباً لنا نحن. فمما لا شك فيه أن السلام والنضال المدني هما منصتاً إنطلاق مبدئية وكفاحية لحركات تحرر معينة. غير أن النضال العسكري يمثل بالنسبة لنا منصة إنطلاق أساسية بالنظر إلي الجمود والتطرف الاستثنائي الخارق للمشروع الصهيوني في مراحله المختلفة، بما في ذلك المرحلة الحالية.
ولكن النضال العسكري يجب فهمه علي ضوء مغاير ومختلف إلي حد بعيد عن مجرد العمل علي تحسين وتنمية القدرات العسكرية للدول العربية أو لحركات التحرر الفلسطينية واللبنانية علي سبيل المثال. فالنضالية العسكرية هي حصاد للنضالية التحررية في جميع المجالات. ويعني ذلك أن العمل العسكري الذى ينطلق من أرضية نظم سياسية استبدادية واستبعادية، ومن أرضية اجتماعية رخوة وشديدة الهشاشة وحافلة بالظلم وعدم المساواة لن تكون طريقاً للانتصار النهائي. إذ تنطلق النضالية العسكرية الناجحة ضد المشروع الصهيوني فقط كجزء من عقيدة تحررية وإنسانية وتقدمية، ويعني ذلك ضمنية النضال في نفس الوقت من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمسعي التقدمي في بناء الاقتصاد والثقافة.
إننا يجب أن ننشد بناء مجتمع متجاوز من جميع الأوجه للأفق العنصري الجامد والعدواني الذى تعيش فيه إسرائيل. فهل هذا ممكن؟
نعم إنه ممكن وضروري....

محمد السيد سعيد

٥٠ عاماً من خلال عيون المؤرخين الجدد*

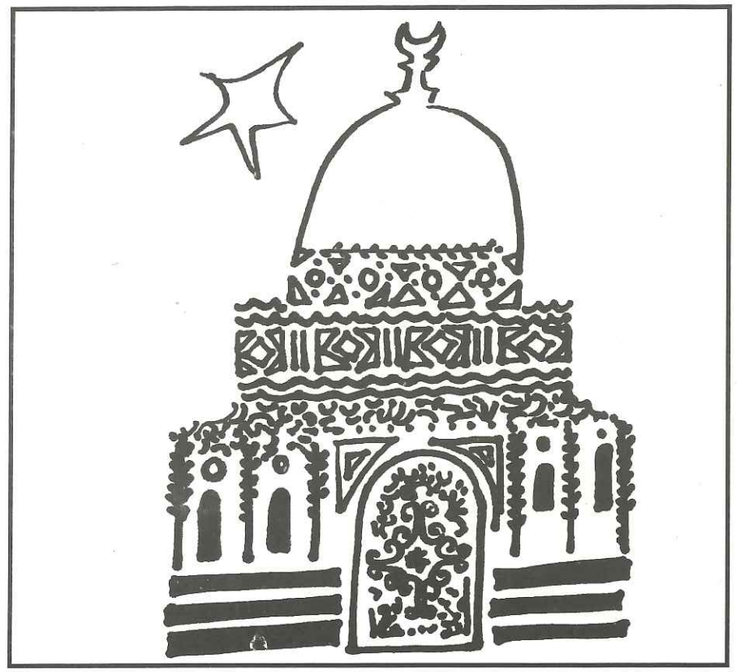

بقلم إيلان بابي**

بدأت الصهيونية - من وجهة نظر علم التاريخ - كصحوة قومية في أوروبا، وتحولت إلى حركة كولونيالية عندما اختارت فلسطين كأرض مستهدفة. ومن المذهل أن مثل هذه النظرة لم تبرز من قبل في المجتمع الأكاديمي الإسرائيلي. فماذا يمكن أن نسمي حركة الهجرة من أوروبا إلى قلب العالم العربي في نهاية القرن التاسع عشر؟

منذ أعوام الثمانينيات، ومجموعة من الباحثين الإسرائيليين يتحدون وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية بشأن أصول الصهيونية وميلاد إسرائيل. إن رؤية (المؤرخين الجدد) بشأن الماضي أقرب كثيرا إلى الرواية الفلسطينية منها إلى الرواية الصهيونية. كما أن انتقاداتهم تماثل أيضا المطالب والمظالم التاريخية التي تطرحها الجماعات المهمشة داخل إسرائيل نفسها. لقد أضفى هؤلاء الباحثون شرعية وصحة على الإحتجاج القومي للمواطنين الفلسطينيين والاحتجاج الاجتماعي للمزراحيين ضد القمع الموجه ضدهم أولا من جانب الحركة الصهيونية، وبعد ذلك من جانب دولة إسرائيل. وينشد هؤلاء الباحثين دمج انتقاداتهم والحسابات التاريخية لهذه الجماعات المهمشة داخل النظم الإسرائيلية التعليمية والإعلامية والثقافية. ويكمن هدفهم في إنهاء فترة طويلة كان فيها تاريخ هذه الجماعات يتعرض للتشويش، هذا إن لم يتم محوه بالكامل من المزاج القومي الإسرائيلي كما ينعكس ذلك في الاحتفالات الرسمية للدولة، وكذلك في الأدب المعترف به وفي الشعر، وفي وسائل الأعلام الحكومية.

إن الرؤية التاريخية الجديدة قد أصبحت مركز نقاش عام ساخن يواجه المشكلات الإسرائيلية المعاصرة عن طريق النظر إلى الماضي. وعند احتفال إسرائيل بالذكرى الخمسين لها، أصبحت الرابطة بين الدراسة التاريخية وتحليل الوضع الراهن أكثر وضوحا وأكثر إثارة للاهتمام. ويجري إنتاج هذا الخطاب غير الصهيوني بشأن الماضي عن طريق (مؤرخين متخصصين) إسرائيليين، وهو أمر يثير الارتباك على نحو خاص بالنسبة للنخب السياسية والثقافية في البلد ويشار إلى هؤلاء المؤرخين المراجعين باسم المؤرخين الجدد"أو باحثي"ما بعد الصهيونية"، وهم يركزون على ثلاث قضايا أساسية: المرحلة المبكرة للصهيونية، بما في ذلك أيديولوجيتها وممارستها في أواخر القرن التاسع عشر، وتاريخ حرب ١٩٤٨، وتحليل سياسات الدولة تجاه الأقلية الفلسطينية والمهاجرين اليهود من البلدان العربية.

* نشر في عدد: MERIP. No 207 Vol 28 No 2. Summer 1998

** إيلان بابي: محاضر بقسم العلوم السياسية بجامعة حيفا، ومؤلف كتاب: "صناعة الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٤٧-١٩٥١" The Making of the Arab Israel Conflict, 1947-1951 (New Yok: I.B. Tauris, 1994).

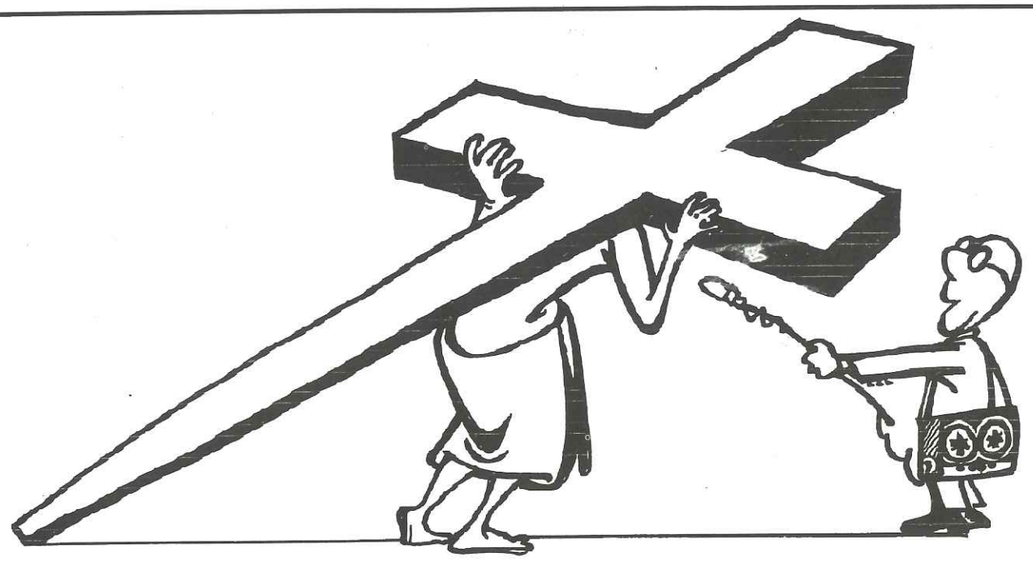

إعادة قراءة الصهيونية المبكرة

قبل أن يبدأ "المؤرخون الجدد" في دراسة تاريخ الصهيونية، كان هناك تسليم بالحق اليهودي في فلسطين من جانب التيار الأساسي من المؤرخين. وكان دورهم يتمثل في تقديم الدليل على هذا الحق وليس التشكيك فيه. وباستخدام منهج محايد ومدخل نظري مقارن، استطاع المؤرخون الجدد في إسرائيل وأساسا علماء السوسيولوجيا التاريخية، الاتفاق مع نظرائهم الفلسطينيين، والقول بأن الصهيونية هى حركة كولونيالية من حيث الجوهر. فمن منظورهم، لا يمكن وصف الصهيونية كحركة لاسترداد أرض مفقودة بعد ألفي سنة من المنفى، وفي المقابل، يرى المؤرخون الصهاينة أن شراء الأرض وطرد الفلاحين الفلسطينيين المحليين والاستيلاء على سوق العمل المحلي والحصول على الامتيازات الاقتصادية الرئيسية، ليست سوى جزءا من التطور المبرر في التاريخ التنويري البشري.

وفي الجغرافيا التاريخية الجديدة، بدأت الصهيونية كصحوة قومية في أوروبا، ولكنها تحولت إلى حركة كولونيالية عندما اختارت فلسطين كأرض مستهدفة. ومن المذهل أن هذه النظرة لم تبرز من قبل في المجتمع الأكاديمي الإسرائيلي، فماذا يمكن أن نسمي حركة الهجرة من أوروبا إلى قلب العالم العربي في نهاية القرن التاسع عشر؟ لم تكن الصهيونية تختلف عن حركة البيض، بالنسبة لجنوب وغرب أفريقيا، باسم أفكار لا تقل غيرية عن النزعة القومية، ولا عن المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، الذين زعموا وجود رابطة ماضوية بالأرض الجزائرية مع اقتناع يشابه في صرامته فكرة "الإستعادة" الصهيونية للوطن اليهودي القديم.

إن دوافع هذه الحركة وغيرها من الحركات الكولونيالية، بما فيها الصهيونية، كان يجري تقديمها على الدوام كرغبة أصلية لإنقاذ الذات من الملاحقة أو الترويج للتقدم في مكان آخر. كما تشابهت أيضا أساليبهم ونجد أن أهم مكونات مشروع الاستيطان تتمثل في الكيبوتز، والموشاف والموشافا وهى أشكال ثلاثة للاستيطان الجماعي.

وعلى الرغم من نظرة الباحثين الإسرائيليين، في مجال التوثيق التاريخي لهذه الأشكال باعتبارها تحقيقاً لأفكار المساواة الاشتراكية، فإن كان جيرشون شافير يفسرها على أنها أكثر السبل المنفعية والاقتصادية الملائمة لبناء رأس جسر في بيئة عدائية وقاسية[١]

إعادة كتابة تاريخ حرب ١٩٤٨

إن النقاش الدائر حول حرب١٩٤٨ -والذي يعتمد في الأساس على الوثائق الإسرائيلية السرية - قد بدأ مع كتاب سميشا فلابان عام ١٩٨٧ بعنوان "ميلاد إسرائيل: الأساطير والحقائق". ولقد دخل هذا النقاش الآن في المناظرات بشأن كيفية الاحتفال بالذكري الخمسين لإسرائيل، وهو مانراه بارزا في "تكوما"- الفيلم الوثائقي التلفزيوني المكون من ٢٢ جزءاً، و الذي تم إعداده لاحتفالات الذكرى الخمسين. إن الأجزاء الثلاثة المرتبطة بعام ١٩٤٨ ترتكز في الأساس على المؤرخين الجدد أكثر من ارتكازها على التفسيرات الأخرى.

وبينما تؤكد الرواية الصهيونية الرسمية أن اليوشيف (المجتمع اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨)، قد واجه حرب إبادة عشية حرب ١٩٤٨، يوضح "المؤرخون الجدد" عدم وجود مثل هذا الخطر، لقد كسب المجتمع اليهودي بسهولة المعركة الدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة، وكان توازن القوى العسكرية على أرض الواقع يحابيه. وإن الميزة العسكرية لليشوف قد تعززت على نحو هائل عبر اتفاق غير مكتوب أبرمته الوكالة اليهودية والقوة العربية الأقوى -الفيلق العربي الأردني- قبل الحرب. لقد أدى هذا الاتفاق إلى حصر الفيلق العربي في الكفاح من أجل القدس وما حولها، ومنعته من القيام بدور أكبر كان من شأنه أن يربط هذا الفيلق بالقوات السورية التي كانت تدخل فلسطين من الشمال، والقوات المصرية التي كانت تدخلها من الجنوب. وهناك دليل جديد في مصر على ما تعرض له القادة المصريين والسوريين من تضليل جعلهم يعتقدون أن قواتهم سوف تلتقي في نهاية المطاف الفيالق التي كانت ستدخل فلسطين من جهة الجنوب. وفي

المقابل، وافق الإسرائيليون على قبول الضم الفعلي للأردنيين لأجزاء من فلسطين (والتي عرفت فيما بعد بالضفة الغربية).

ومنذ لحظة قيام لندن بتحويل الانتداب الفلسطيني إلى هيئة الأمم المتحدة في فبراير ١٩٤٧، قامت القيادة اليهودية في فلسطين بحشد فعال لمجتمعها، وأعدته للاستيلاء على حكومة الانتداب ووظائفها. أما القيادة الفلسطينية، التي كان أبرز أعضائها في المنفى، فلم تكن قادرة على تنظيم مجتمعها ماليا أو عسكريا. وكانت النتائج تتمثل في تفوق المجتمع اليهودي من الزاويتين العسكرية والدولية عندما اندلعت الحرب بين المجتمعين في نوفمبر ١٩٤٧ وهكذا، كسب اليهود الحرب المحلية، التي استمرت من نوفمبر ١٩٤٧ إلى مايو ١٩٤٨، وذلك بسبب تفوقهم العسكري، كما وقعت كافة المدن المختلطة والطرقات الأساسية لفلسطين في أيدي اليهود.

كما انتصر اليهود في المعركة الدبلوماسية أيضا ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص اهتمام الدبلوماسيين العرب بهيئة الأمم المتحدة بطرح القضية الفلسطينية. ولكنه حتى إذا ما أبدوا اهتماما أكبر، فإننا نشك في قدر المساعدة التي كان بإمكانهم تقديمها للفلسطينيين، وذلك مع معرفة موقف هيئة الأمم المتحدة المؤيد للصهاينة وكذا الموقف السوفيتي، وهكذا كان الفلسطينيون هم الذين يفتقدون الدعم من أية قوة عظمى، ولم يكن لديهم النفوذ أو التأثير في السياسات الأمريكية الداخلية. هذا في مقابل الدعم المنظم للصهيونية من جانب المجتمع اليهودي بالولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، أصبحت أسطورة الإبادة تحتل موقعا مركزيا بالنسبة للذاكرة الجماعية الإسرائيلية بشأن ١٩٤٨، وبالنسبة لعقلية الحصار الإسرائيلية، أنها تقدم صورة لإسرائيل عام ١٩٤٨ على أنها دولة تعيش في ظروف حافلة بذكريات أوربا في عصر ما قبل المحرقة. إن هذا التذكير بالمحرقة قد أتاح للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الزعم بالحاجة إلى تنحية الصراعات الداخلية جانبا وتجاهل الصعاب من أجل الوقوف متحدين في حرب أخرى ممكنة للإبادة. إنه موقف يبرر إعطاء نصيب أكبر مما يجب في الميزانية للجيش وقوات الأمن. وهو قرار كانت له آثار اجتماعية اقتصادية بعيدة المدى بالنسبة لرفاهية المجتمع، وأيضا بالنسبة لحرية التعبير والحقوق المدنية في إسرائيل. كما أنه يصور أيضا الجانب العربي باعتباره نازيا. ففي الحرب ضد الإبادة، يبدو كل شئ آخر زائدا عن الحاجة – سواء أكان قيماً ديمقراطية أو إنسانية، أو كان القانون الدولي.

وفي كل الأحوال، لم يكن "ديفيد" يحارب ضد "جولياث" ولا يمثل ذلك مجرد قول من أقوال الحقيقة التاريخية. إنه رسالة إلى المجتمع الإسرائيلي حول أن إسرائيل لم تولد بمعجزة: كما أنها، ونتيجة لتفردها المعنوي المزعوم، ليست دولة لا تقهر تعيش بالسيف وتفرض إرادتها بقوتها العسكرية. فالظروف التاريخية غير المواتية لإسرائيل يمكن، في نهاية المطاف أن تتطور. ولهذا يتأتى عليها أن تنشد وسائل أخرى حتى تصبح مقبولة من جانب جيرانها. ويتمسك "المؤرخون الجدد" بضرورة أن تقر إسرائيل بمخاوف جيرانها وأن تدرك أن الدول العربية بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص يعتبرون قوات الدفاع الإسرائيلي كأداة للقمع والطرد يمكن استخدامها أكثر من مرة لتوسيع أراضي الدولة اليهودية. ويتأتى على إسرائيل أن تقر بماهية إدراك الطرف الآخر لها، إنها دولة مؤسسة على أنقاض فلسطين، ونتيجة لعملية طويلة من الاستعمار اليهودي بدأت عام ١٨٨٢. إن بعض الباحثين الإسرائيليين قد بدأوا في إقرار ذلك باعتباره موقف الجانب الآخر، بل وباعتباره أيضا وصفا صادقا للأحداث الماضية.

صُنع مشكلة اللاجئين

لقد تمت ترجمة التفوق العسكري الإسرائيلي في عام ١٩٤٨على شكل طرد جماعي لأكثر من نصف السكان الفلسطينيين. لقد قامت القوات الإسرائيلية مع استثناءات نادرة، بدفع الفلسطينيين خارج كل قرية ومدينة دخلوها وكان هذا الطرد، في بعض الحالات مصحوبا بمذابح كما كان الحال في اللد والرملة، وفي الدويمة، وفي سعسع، وفي عين زيتون، وغيرها من الأماكن. كما كان الطرد تصحبه أيضا عمليات اغتصاب وسلب ومصادرة. ولم يكن الطرد دائما مباشراً، ففي بعض الأحيان كان يتم نتيجة لحملة من الإرهاب، بما ينتج عنه هروب القرويين من ديارهم. وفي بعض الحالات القليلة، كان الاستسلام الكامل ينقذ بعض السكان من الطرد.

هل كانت هذه الأعمال الوحشية من بين تبعات الحرب ذاتها، أم كانت نتيجة لخطة طرد متعمدة؟ هناك البعض من "المؤرخين الجدد" الإسرائيليين، مثل بيني موريس الذي كتب أهم بحث عن هذا الموضوع، يميلون للحديث عن هذا الفاصل غير الأخلاقي باعتباره كان نابعا من مناخ الحرب. ويميل آخرون، مثل كاتب المقال، إلى رؤيته كنتيجة للخطة الأساسية التي أعدها القادة اليهود قبل الحرب. ويرى المؤرخون الفلسطينيون الأمر باعتباره نتيجة مباشرة للاستيطان الصهيوني في فلسطين. وأخيرا، فإن تأسيس دوله يهودية كان يمكن أن يصبح واقعا من خلال عمليات الطرد فقط. لقد قدم عام ١٩٤٨ الفرصة، رغم أن النية كانت موجودة طوال الوقت.

وسواء تم تحليل عملية الطرد كتنفيذ لخطة أساسية أو كتطور غير مُتَعمّد لحرب ١٩٤٨، فإن مجرد الإشارة إلى ما فعله الإسرائيليون في هذه الحرب يتناقض تناقضا صارخاً مع الرؤية الصهيونية الشائعة لتاريخ الحرب. إن الرؤية الرسمية التي قام المؤرخون في إسرائيل بالتأكيد عليها مجددا في نقاشهم مع "المؤرخين الجدد" تتمثل في أن القيادة الفلسطينية قد دعت مجتمعها للمغادرة حتى لا يقف في طريق الجيوش العربية الغازية، ولا نرى أي اعتراف رسمي بالفظائع التي حدثت في مذبحة دير ياسين، والتي تعزي إلى إرهابيي الجناح اليميني وليس إلى القوات العسكرية الأساسية التابعة لليشوف –الهجانة– إن "المؤرخين الجدد" يعزون المذابح الأخرى إلى الهجانة، وقد اكتشف البعض وجود رابطة بين الهجانة ومذبحة دير ياسين، إن مثل هذه الأوصاف للسلوك الأخلاقي للجيش الإسرائيلي تثير تساؤلاً حول الأسطورة الشعبية القوية بشأن "طهارة يد" قوات الدفاع الإسرائيلي. وترجع أصول هذا التناقض اللفظي إلى الآباء المؤسسين للصهيونية الذين قدموا أنفسهم كأشخاص منخرطين في عمل إنساني وليبرالي يمكن أن يصبح نموذجا لشرق أوسط تنقصه الديمقراطية.

باكورة أعوام الخمسينات

إن الصيحة الاجتماعية التي أطلقها اليهود الذين تعود أصولهم إلى شمال أفريقيا في عقد السبعينات وهي صيحة ضد الحرمان الاجتماعي والاقتصادي– قد استخدمها الليكود بمهارة في الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٧٧، لقد قام زعيم الليكود الراحل –مناحم بيجن– بتركيز انتباه جمهور الناخبين على تمييز حزب العمل ضد

اليهود المزراحيين منذ عام ١٩٤٨، ودفع توسع الانقسامات القائمة داخل المجتمع الإسرائيلي. ولقد استمرت الاحتجاجات طوال أعوام الثمانينات. وكرد فعل لذلك، بدأ عدد من الباحثين أساسا علماء اجتماع من جامعة حيفا بالنظر بصورة نقدية إلى السياسات الاجتماعية والثقافية للدولة أثناء فترة الخمسينات. وكانت نتائجهم حاسمة بالنسبة لأجداد الدولة الموقرين. وعلى الرغم من إقرار الباحثين بالصعوبات التي تواجهها الدولة الشابة، فقد تمسكوا بأن هذا لا يفسر المعاملة السيئة التي عانى منها المواطنون العرب والمهاجرون اليهود العرب. وكانت وجهة نظرهم تتمثل في أن هذا التمييز قد نما مباشرة من الأيديولوجية العنصرية للحداثة، المفروضة على كل من يمتلك هوية عربية، وليس من الظروف الصعبة للدولة .

إن السوسيولوجيا النقدية التي برزت في أعوام السبعينات لم تقدم فقط وجهة نظر مختلفة للمجتمع والدولة الإسرائيلية في الخمسينات، بل قالت صراحة بما يشير إليه على استحياء بعض "المؤرخين الجدد" لحرب ١٩٤٨ لقد اتهمت "هذه السوسيولوجيا المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية "، وخاصة أقسام الاجتماع والتاريخ، بتبرير السياسة الوحشية للتحديث والتهويد في باكورة الخمسينات،كما أكدت أن الأكاديمية ترى هذه الحداثة كنوع من التطور التاريخي المقترن بالتنوير واللبرلة والتنفيذ الأمين لمبادئ الديمقراطية.

إن هؤلاء الذين خاضوا هذا التحدي قد كشفوا عن الرابطة بين الماضي والحاضر. لقد قاموا بالربط بين المشاكل الراهنة التي تمزق المجتمع الإسرائيلي وبين الطريقة التي نشأت بها الدولة اليهودية. إن الأساطير والمبادئ المؤسسة لإسرائيل تمنع البلد من تحقيق المصالحة القومية اليهودية مع مبادئ الديمقراطية والليبرالية. وما يزال قائما ذلك التناقض الرئيسي بين مُثل الصهيونية من ناحية، ومصالح وطموحات المجتمع والحركة الوطنية الفلسطينية المحلية من ناحية أخرى. إن الضحايا الأساسيين للصراع القائم بين المثل الصهيونية والواقع في فلسطين هم مئات لآلاف من اللاجئين الذين فقدوا أرضهم وضاع أملهم في تعايش طبيعي كشعب على أرضهم. وتعتبر إعادة كتابة التاريخ إحدى الطرق للاعتراف بمحنتهم وزيادة فرص السلام في فلسطين.

وأكثر من أي شئ آخر، يقوم الباحثون الجدد بتحدي الذاكرة الجماعية لأغلب اليهود في إسرائيل وخاصة الذاكرة الجماعية لأحداث عام ١٩٤٨، والتي ما تزال تغذي غالبية الأساطير الأساسية الإسرائيلية، وللباحثين الجدد تأثير مزدوج على الجغرافيا التاريخية الإسرائيلية: فهم يضفون شرعية على الرواية التاريخية للفلسطينيين، ويعملون بشكل ما على "تطبيع" الذاكرة الجماعية القومية للإسرائيليين نحو المزيد من التقارب مع العرب .

ما مدى أهمية هذه النظرة في تشكيل سلوك إسرائيل المقبل وطبيعتها؟ ويرتبط هذا السؤال العويص بسؤال آخر أكثر عمومية يتعلق بتأثير المؤسسة الأكاديمية بشكل عام على المجتمع ككل. لقد أثار النقاش حول أصول إسرائيل قدرا كبيرا من الاهتمام في إسرائيل، على الرغم من أنه أدى في أغلب الحالات الى توليد رد فعل غاضب يوجه لهم الاتهام بالخيانة. وعلى الرغم من ذلك، يضم الخطاب الإسرائيلي الآن إشارات إلى الماضي لا تتجاهل وجود طريق بديل للنظر إلى ما حدث في السنوات الأولى. ونجد أن بعض باحثي التيار السائد، بالإضافة إلى مؤلفي الكتب المدرسية الجديدة ومحرري برامج التلفزيون والإذاعة، يقبلون على الأقل– بعض النقاط المطروحة من جانب الباحثين الجدد.

والأكثر أهمية أن الأسلوب الجديد للنظر إلى الأساطير المؤسسة لإسرائيل يتجاوز المؤسسة الأكاديمية. وكتاب القصة (والفنانون والمخرجون) وكتاب المسرح قد أنتجوا جميعا أعمالا تضم مدخلا تاريخيا يبعث برسائل مشابهة. وتمتلك هذه الأشكال الأخرى من النشاط الثقافي جمهورا أوسع وأكثر فاعلية في التأثير على أسلوب تفكير وعمل الناس. ومن بين الأشياء التي تتميز باهتمام خاص، هناك الأفلام التي تصور نوعا مختلفا من الفلسطينيين، وتنتقد سلوك الجنود الإسرائيليين، وتبدي تقمصا عاطفيا لطموحات الجانب الآخر في الصراع العربي–الإسرائيلي. ومع استمرار النقاش الأكاديمي، فإن صناعة هذه المنتجات الثقافية الجديدة تنمو، ومن شأنها على المدى البعيد أن تعمل على تقوية الأصوات السياسية التي تقدم بالفعل هذه القضايا وهي الأصوات التي لا تزال تعيش حتى الآن على هامش الخريطة السياسية الإسرائيلية.

الهوامش

١– التأكيد حول الكيبوتز مقدم من جانب حيرشون شافير:
Gershon shafir, Land, Labor and the origins of the Israeli-Palestinian conflict, 1883-1914, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

ديمقراطية أم إثنوقراطية*

اورين يفتاشيل**

الأرض وسياسات الإستيطان في إسرائيل - فلسطين

في فبراير ١٩٩٨، أصدر أهارون باراك، رئيس المحكمة العليا في إسرائيل، بيانا يشرح فيه التأجيل المؤقت لمواصلة الاستئناف المعروف باسم "قضية كاتزير"، فقد كان استئناف ١٩٩٥ مقدما من جانب مواطن عربي تم منعه من استئجار أرض من الدولة[١] لأنه غير يهودي. أما باراك، المعروف باسم نصير حقوق الإنسان، فقد حث الجانبين على إيجاد حل شخصي للمتقدم بالدعوى. كما أنه أشار أيضا إلى أن مداولات هذه القضية كانت من بين أعنف المداولات خلال عمله القانوني.

وفي الذكرى الخمسين لإسرائيل، مازالت السلطات القضائية العليا تجد من الصعوبة حماية حق من الحقوق المدنية الأساسية مثل الحق في فرصة على قدم المساواة في أراضي الدولة. إن هذه الحقيقة تعد نقطة انطلاق للتفكير حول الجغرافيا السياسية للبلد. وعلى هذا الأساس، فإنني سأدلل، فيما يلي، على أن السياسة الإسرائيلية ليست ديمقراطية وإنما "إثنوقراطية".

تهويد الوطن

بعد الاستقلال، دخلت إسرائيل مرحلة راديكالية من إعادة الهيكلة الإقليمية، وقد كانت بعض السياسات والمبادرات تمثل امتدادا للتوجهات اليهودية المبكرة، ولكن التكتيكات والاستراتيجيات والبناء الثقافي المركزي العرقي ليهود يشوف*** Yeshuv قبل ١٩٤٨ كانت مكثفة إلى درجة كبيرة. وقد أصبح ذلك ممكنا عن طريق الصفات الجديدة التي اكتسبتها الدولة، بما في ذلك القوات المسلحة والشرعية الدولية المرتبطة بالسيادة القومية.

وقد تركزت إعادة الهيكلة الإقليمية للأرض حول برنامج تهويد توسعي وشامل (نزع الصفة العربية) تبنته الدولة الإسرائيلية الوليدة. إن فرار وطرد ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني أثناء حرب ١٩٤٨ قد خلق "فجوات" كبيرة في جغرافية الأرض، والتي سرعان ما قامت السلطات بملئها بالمهاجرين واللاجئين من اليهود الذين دخلوا البلد بأعداد ضخمة في أواخر سنوات الأربعينات وباكورة الخمسينات[٢]. وكان برنامج التهويد مبنيا على أسطورة هيمنة تم حرثها منذ نهوض الصهيونية، وتقول بأن الأرض (هارتس) لا تنتمي سوى للشعب اليهودي. ولقد تطور شكل إقصائي من أشكال القومية العرقية الإقليمية، وذلك كي يقوم بسرعة "بتأصيل اليهود المهاجرين وتهميش الشعب الفلسطيني الذي عاش على الأرض قبل وصول اليهود الصهاينة".

لقد أصبحت "الجبهة" أيقونة مركزية، وكان استيطانها يعتبر أحد أهم الإنجازات لأي صهيوني وقد كان حد الكيبوتز (القرى الريفية الجماعية) يقدم نموذجا لذلك، كما جرى ملء اللغة العبرية التي تم إحياؤها بصور إيجابية مثل "ألياه لاكاركا" (حرفيا: "الصعود للأرض" أي الاستيطان)، و"جويلات كاركا" (استرداد الأرض، وهيتا شقوت" و" هيتا هلوت" (وهي مصطلحات إيجابية من الكتاب المقدس عن توطين اليهود)، و"كيبوش هشاماه" (غزو الصحراء)، و"هجشاما" (حرفيا: "الوفاء بالوعد"، ولكنها تشير إلى استقرار الحدود). إن تمجيد "الجبهة-الحدود" قد ساعد في بناء كل من الهوية القومية واليهودية، وفي السيطرة على الفضاء المادي الذي يمكن بناء هذه الهوية عليه إقليميا. وقد تمت ترجمة تمجيد اس تقرار الجبهة في برنامج انتشاري للاختلاط الاجتماعي الإقليمي اليهودي- الصهيوني والذي تم التعبير عنه في المناهج الدراسية بالمدارس، وفي الأدب، وفي الخطب السياسية، وفي الموسيقى الشعبية، وغيرها من مجالات الخطاب العام، ومن ثم فقد استمر الاستيطان في أن يمثل حجر الزاوية في بناء الأمة الصهيونية، حتى بعد تأسيس دولة يهودية ذات سيادة.

ومن المؤكد، فإن "عودة" اليهود إلى أسطورة أرض أجدادهم وإدراك هذه الأرض كملاذ آمن بعد أجيال من الملاحقات لليهود كان يحمل معنى تحريرياً قوياً. ومع ذلك، كانت الجوانب المظلمة والعدوانية من هذا المشروع غائبة بالكامل تقريبا من بناء مفهوم "العودة الطبيعية" لليهود إلى الأرض الموعودة بموجب التوراة. وكان هناك القليل جداً من الأصوات المعارضة لهذا الخطاب أو السياسات أو الممارسات المتعلقة بالتهويد. وإذا كان مثل هذا الاستياء قد بزغ بالفعل، فإن النخب اليهودية القومية قد وجدت سبلاً فعالة لتهميش أو

❖ نشر في العدد MERIP. No 207 Vol 28 No 2. Summer 1998

❖❖ مدرس الجغرافيا السياسية والسياسة العامة في جامعة بن جوريون، بير سبع- إسرائيل

❖❖❖ اليشوف هو المجتمع اليهودي- الصهيوني قبل نشوء دولة إسرائيل، وهو مجتمع تعمد عرل نفسه عن محيط الأكثرية العربية والعدوان ضده (المحرر)

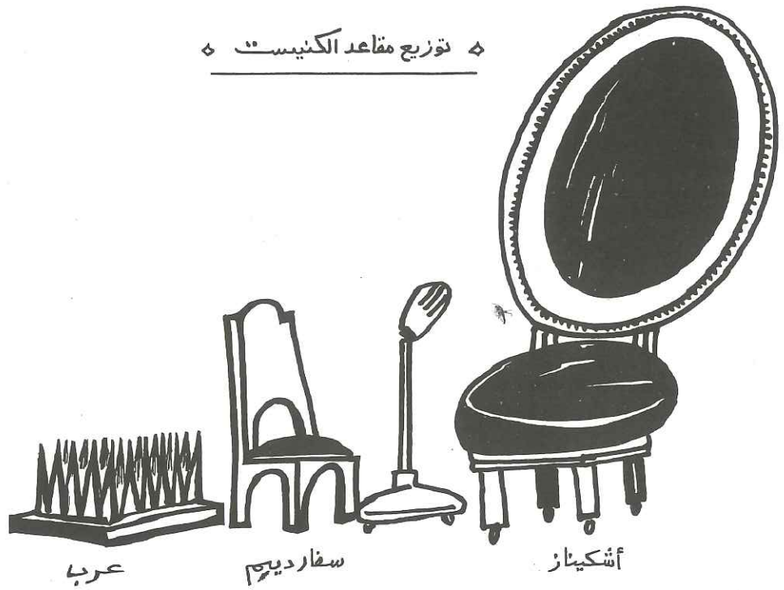

إسكات أغلب المعارضين.

إن الإدراك التاريخي والسياسي المهيمن "للأرض" باعتبارها يهودية خالصة، قد أدى إلى خلق خطاب قومي تهيمن عليه رؤية تبسيطية تاريخية خطية❖ بشأن "المنفى الإجباري" وما يترتب على ذلك من "عودة" بعد ذلك بحوالي ألفي سنة[٣] . وقد تطور خطاب مواز كرد فعل للصراع العربي-اليهودي (ونزعة الرفض العربي)، رافعا مطالب الأمن القومي إلى مصاف التعاليم غير المشكوك فيها. إن مثل هذا الخطاب قد أعمى غالبية اليهود عن السياسات التحيزية المفروضة ضد المواطنين الفلسطينيين في الدولة، بما في ذلك فرض الحكم العسكري، وافتقاد التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، والرقابة السياسية، ومستوى التمثيل المتدني، فضلا عن نطاق ضخم من مصادرة أراضي الفلسطينيين[٤] - وهو الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بنقاشنا هنا.

الاستيطان والأرض الفلسطينية

ومع تأسيس الدولة، قام مشروع الاستيطان اليهودي بكامل قوته بمهمة نزع الطابع العربي عن البلد، مع الاندفاع نحو السيطرة على الأرض العربية الفلسطينية. وقبل عام ١٩٤٨، كان هناك فقط من ٧ إلى ٨٪ من البلد في أيدي اليهود، وحوالي ١٠٪ خاضعا لممثلي الانتداب البريطاني ورغم هذا، فقد أسرعت الدولة الإسرائيلية في زيادة استهلاكها للأرض، وأصبحت تمتلك حاليا حوالي ٩٢٪ من مساحة الدولة داخل الخط الأخضر. إن نصيب الأسد من هذا الانتقال في ملكية الأرض كان مؤسسا على مصادرة ملكية اللاجئين الفلسطينيين. طالت المصادرة أيضا ثلثي الأراضي التي كانت في ملكية العرب والذين بقوا مواطنين إسرائيليين. وفي الوقت الحاضر، نجد أن العرب الفلسطينيين، بما فيهم الدروز الذين يشكلون حوالي ١٦٪ من سكان إسرائيل يملكون حوالي ٣٪ من الأرض فقط. كما مثل التحيز القانوني المطلق جانبا مركزيا من عملية استيلاء اليهود على الأرض وذلك بخلق نظام مؤسسي وقانوني للأرض يمكن بمقتضاه ألا تصبح الأراضي المصادرة مجرد أراض للدولة فحسب، وإنما تنتمي بشكل مشترك إلى كل الشعب اليهودي، ويحظر بيعها. وقد أكد ذلك على أن كافة عمليات انتقال ملكية الأرض كانت تتحرك في اتجاه واحد من الفلسطينيين إلى الدولة - وليس العكس أبدا[٥] .

وخلال أعوام الخمسينات والستينات، فيما تلى انتقال الأرض إلى الدولة، تم بناء ٧٠٠ مستوطنة يهودية، مما خلق البنية الأساسية الخاصة بإسكان المهاجرين اليهود الذين استمر تدفقهم إلى البلد. أما بالنسبة للوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، وهما الهيئتان اللتان تمثلان يهود العالم، فقد تم منحهما حقوقا قانونية للتوطين واستثمار الأرض باسم الدولة والشعب اليهودي.

وقد تمثلت النتيجة في تخلل اليهود لأغلب المناطق الفلسطينية، وتطويق غالبية القرى الفلسطينية بمستوطنات يهودية على وجه الحصر (حيث لا يُسمح لغير اليهود بشراء مساكن)، وتحويل الأقلية الفلسطينية إلى جيتو عمليا. ولم يتعرض المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل لفقدان الملكية الفردية فحسب، وإنما تعرضوا أيضا للطرد من كثير من الأراضي الجماعية، حيث تم تخصيص كافة أراضي الدولة تقريبا للاستخدام اليهودي.

وقد جرى صياغة نظام خاص للإبعاد في المناطق الريفية، حيث كانت المستوطنات اليهودية أراض للدولة يتم تخصيصها عن طريق وسيلة معروفة باسم "التعاقد الثلاثي". وفي ظل هذا الترتيب، تصبح الأرض ملكية مشتركة للقرية والسلطات الإسرائيلية في مجال الأراضي، فضلا عن الوكالة اليهودية. إن قوة استملاك الأراضي التي تحظى بها الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي تخلق وضعا يحظر على مواطني إسرائيل من الفلسطينيين شراء أو تأجير أو استخدام الأرض فيما يزيد عن ٧٥٪ من البلد[٦]

الاستيطان والفصل بين اليهود

وفيما وراء التبعات المناوئة بالنسبة للفلسطينيين، فإن مشروع الاستيطان اليهودي قد انتج أيضا عمليات معاكسة تتعلق بالفصل والتقسيم الطبقي داخل المجتمع اليهودي. لقد تنامت الطبيعة الاجتماعية والعرقية لمشروع الاستيطان اليهودي في ثلاث موجات أساسية، أثناء الموجة الأولى، من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢، تم بناء حوالي ٢٤٠ قرية (كيبوتزيم وموشافيم)، على طول الخط الأخضر أساسا. وأثناء الموجة الثانية، من باكورة الخمسينات إلى منتصف الستينات، تم بناء ٢٧ من "مدن التنمية" وحوالي ٥٦ قرية إضافية، كما تم إسكانهم أساسا بالمهاجرين المزراحيين من شمال أفريقيا. في أثناء نفس الفترة أمكن أيضا تسكين جماعات كبيرة من المزراحيين في الأحياء الحضرية "الحدودية"، والتي كانت في السابق إما فلسطينية أو متاخمة للمناطق الفلسطينية. ومع معرفة انخفاض الموارد الاجتماعية الاقتصادية لأغلب المزراحيين، وما لديهم من ثقافة عربية في الأساس، وافتقادهم للروابط مع النخب الإسرائيلية، أصبحت مدن التطور والأحياء الحدودية، مواقع كثافة خاصة للسكان المزراحيين الفقراء والمحرومين[٧] ، وظلت كذلك.

أما الموجة الثالثة، أثناء العقدين الأخيرين، فقد نتج عنها تأسيس ما يزيد عن ١٥٠ "منطقة تنمية"، كانت حضرية سابقة، ومعروفة باسم"المجتمع المحلي" أو المستوطنات "الخاصة" (يبشوفيم كهلاتيم)، هذه الأحياء شبه الحضرية الصغيرة، الموجودة في المناطق الأساسية على جانبي الخط الأخضر، (أنظر الخريطة رقم ١) قد تم تقديمها للجمهور باعتبارها تمثل جهودا جديدة من أجل "تهويد" الحدود العدائية لإسرائيل من خلال استغلال

❖ مصطلح خطية يعني هنا بتفسير التاريخ بصورة اختزالية تتجاهل كل التعقيدات والمسئوليات بما يفرض استنتاجاً "منطقياً" بأن النفي يقود إلى العودة حتماً.

مفهوم الأمن القومي، والتهديد العربي لأراضي الدولة، وإمكانية ظهور الحركة الانفصالية العربية. أما في الضفة الغربية فقد تم تقديم تبرير إضافي للاستيطان اليهودي، يتمثل في فكرة العودة إلى المواقع اليهودية القديمة وفقاً للتوراة، ولكن الناس الذين يهاجرون إلى غالبية هذه المحليات السكنية العالية الجودة، كانوا في الأساس من الاشكيناز* من الطبقة الوسطى[٨] ومن المناطق شبه الحضرية.

وتجدر ملاحظة أن مختلف موجات الاستيطان كانت تصاحبها عمليات عزل اجتماعية ومؤسسية، تؤيدها وتضاعفها الدولة. لقد تم تصميم نطاق كامل من الآليات وتنفيذها ليس فقط للحفاظ على أنماط حصينة للفصل بين العرب واليهود وإنما أيضا من أجل إقامة خطوط عازلة صارمة بين مختلف الفئات العرقية اليهودية وكانت آليات العزل تتضمن تعيين تخوم الحكومة المحلية وتخوم المناطق التعليمية،فضلا عن تقديم خدمات حكومية منفصلة وغير متساوية (وخاصة في مجالي التعليم والإسكان)، وتنمية اقتصاديات منفصلة إلى حد كبير، وتنظيم مختلف أنواع المحليات في مختلف "حركات الاستيطان"، والتخصيص غير المتساوي الأرض على أساس طائفي[٩].

ونتيجة لذلك. فقد تم خلق أماكن يهودية متمايزة وذات انتماءات طبقية مختلفة مع وجود مستويات اتصال منخفضة بين مختلف الفئات العرقية. وكان ذلك يخدم إعادة إنتاج عدم المساواة، والهويات الجماعية المتنافسة. وقد كانت الحركة عبر هذه الحدود مقيدة، بحيث تسمح لأغلب المستوطنات اليهودية الجديدة، المبنية على "أراضي الدولة"، أن "تغربل سكانها عن طريق تطبيق اختبارات بشأن "مدى ملائمة السكنى". وقد أنتجت هذه الممارسات،كما كان متوقعا، مجتمعات تغلب فيها الطبقة الوسطى من الاشكيناز. إن جزءا من هذا التفتيت والصراع الطبقي-العرقي الذي يبدو واضحا الآن في المجتمع الإسرائيلي، يمكن اقتفاء أثره في نظام الاستيطان وما يشوبه من فصل مؤسسي.

ديمقراطية أم إثنوقراطية؟

إن التحليل السياسي الجغرافي للأرض وسياسات الاستيطان اليهودية يلقي الضوء على عاملين حاسمين، عادة ما يجري تجاهلهما في التفسيرات الخاصة بالمجتمع الإسرائيلي: إسرائيل هى دولة ومنظومة سياسية بدون حدود واضحة، وتنظيم الدولة للكيان الاجتماعي يرتكز على فصل عرقي واسع ومتفاوت. وهو الأمر الذي يقود إلى تساؤل ضروري حول الوضع الديمقراطي المزعوم في إسرائيل[١٠]. وأنا أجادل أن المنظومة السياسية الإسرائيلية ليست محكومة بنظام ديمقراطي وإنما بالأحرى "إثنوقراطي" وهو ما يشير إلى حكم غير ديمقراطي، وهيمنة لجماعة عرقية داخل الدولة وما وراء حدودها[١١].

وحول مسألة الحدود، فإن النظام اليهودي لملكية الأرض وتنميتها، إضافة إلى جغرافية مستوطنات الحدود قد أدى إلى إضعاف الدولة ككيان إقليمي قانوني. فالمنظمات المتمركزة في الشتات اليهودي، مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، تمتلك قوة قانونية داخل إسرائيل لشراء الأرض وتنميتها، وبناء مستوطنات جديدة وتقديم الخدمات الاجتماعية. وتعمل هذه المنظمات على أساس اتفاقات مع الدولة الإسرائيلية، فتلك الاتفاقات من شأنها السماح لهم بالعمل كهيئات شبه قانونية، على الرغم من المهمة المعلنة للعمل باسم اليهود، وعلى الرغم من كونهم غير معرضين للمحاسبة أمام سكان الدولة التي يعملون فيها.

وبالإضافة لذلك، فقد أدى الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة إلى تمزيق الخط الأخضر كأحد الحدود المتعارف عليها. واليوم يسكن حوالي ٣٤٠,٠٠٠ يهودي إسرائيلي في هذه الأراضي، بما فيها القدس الشرقية، وقد تم توسيع القانون الإسرائيلي من جانب واحد حتى يشمل المستوطنات القائمة هناك، أما الخط الأخضر فقد تحول إلى آلية جغرافية لفصل المواطنين، ليس عن الزملاء اليهود وإنما عن الفلسطينيين غير المواطنين[١٢].

إن ائتلاف العاملين السابقين يعني أن إسرائيل ككيان سياسي ديمقراطي غير موجودة ببساطة. فهناك سلطة الامتداد التشريعي القانونية والسياسية للهيئات اليهودية وتمزيق حدود الدولة يخلي "إسرائيل" من فكرة جوهر الدولة المتفق عليه كمؤسسة ترابية قانونية، ومن ثم فان القبول غير الإشكالي "لإسرائيل قبل ٦٧" في أغلب كتابات العلوم الاجتماعية (بما في ذلك بعض من كتاباتي السابقة) والإعلام، كان يرتكز على اسم مغلوط[١٣].

لقد كانت إسرائيل تعمل في العقود الأخيرة كنظام سياسي بدون حدود واضحة. وبغض النظر عن الأسباب التاريخية وراء هذه الحقيقة، فإنها لا تتفق ببساطة مع المتطلبات الأساسية للديمقراطية أي وجود الشعب "ديموس" (demos) . إن كلمة "ديموس" (الشعب) تشير في اللغة اليونانية القديمة إلى جسد من المواطنين في أرض محددة. إنه مبدأ تنظيمي منافس بكلمة "اثنوس" (العرق)، (ethnos) والذي يعني الأصل المشترك. إن مصطلح الديمقراطية بالتالي يعني حكم الشعب، ويشير التطبيق الحديث له إلى التداخل بين الإقامة الدائمة في المنظومة السياسية والحقوق السياسية المتساوية كشرط ديمقراطي ضروري. وهذا يعني مأسسة حدود واضحة ودائمة، وبدونها يواجه تأسيس المؤسسات الديمقراطية الشاملة والمجتمع المدني صعوبات قاسية. وكما رأينا، فإن البنية السياسية لإسرائيل ونشاطها الاستيطاني قد تضمن نفياً لأهمية هذه الحدود، وتصبح أهمية هذه الملاحظة واضحة عند دراسة الانتخابات الإسرائيلية لعام ١٩٩٦ وإذا ما حسبنا النتائج داخل الخط الأخضر فقط، لكان شيمون بيريز قد فاز على بينامين نتنياهو بهامش يزيد عن ٥٠٪. ولكن إدخال المستوطنين في السياسات الإسرائيلية، يعني بالطبع ما هو أعمق بكثير من كونهم مجرد ناخبين. إن تمثيلهم في الكنيست يصل إلى ١٤ عضوا من ١٢٠، وعدد من الوزراء بالحكومة، فضلا عن عدد من المواقع الأساسية في المجال السياسي وفي القوات المسلحة وفي المجتمع الأكاديمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٦٠٪ من الضفة الغربية في أيدي اليهود الإسرائيليين، كأراض خاصة أو مملوكة للدولة أو كمناطق عسكرية[١٤] .

وعلى الرغم من ذلك، فإن وجهة النظر المهيمنة بشأن الطابع الديمقراطي لإسرائيل تستمر قائمة وتزداد عن طريق عدد من الملامح الديمقراطية، الهامة (بدون الحديث عن الهياكل)، وخاصة التنافس السياسي وحرية الصحافة. كما كان المجتمع الأكاديمي والإعلام، والخطابة السياسية ومدح الذات تستدعي كلها الصورة الديمقراطية لإسرائيل. ولقد كان لها أثر إيجابي ضخم على الوضع الدولي للدولة، مما مكن إسرائيل من الحفاظ على نظام يعمل على التمييز هيكليا ضد غير اليهود، ولكنه يتجنب نوع الضغوط الدولية المكلفة التي تعاني منها هيكليا النظم التمييزية مثل تركيا أو الصرب أو سلوفاكيا[١٥] .

إن التحليل المتأني للمنظومة السياسية الإسرائيلية يوضح أن العرقية "اثنوس" (ethnos) وليس الشعب- "ديموس" (demos) هى المبدأ السياسي الرئيسي الناظم. ولذلك فإن إسرائيل تتصف "بالإثنوقراطية. وتعرف الإثنوقراطية بأنها نمط لنظام يشتمل على عديد من الخصائص الأساسية على النحو التالي[١٦] :

- على الرغم من وجود عديد من الملامح الديمقراطية، فإن السمة العرقية، وليس المواطنة الإقليمية، هى المنطق الأساسي الكامن خلف تخصيص الموارد.
- تتسم حدود الدولة والحدود السياسية بالتشوش، ولا يوجد "شعب" قابل للتحديد، ويرجع ذلك في الأساس لدور التشتت العرقي داخل المنظومة السياسية، فضلا عن الوضع المتدني للأقليات العرقية.
- تسيطر جماعة عرقية مهيمنة "ميثاقية"على جهاز الدولة وبتقرير غالبية السياسات العامة.
- تمد بعض الحقوق المدنية والسياسية الهامة (لأعضاء الأقلية، (وإن بصورة جزئية) وهو ما يميز هذه الاثنوقراطية عن النظم السلطوية[١٧].

المستوطنة الإثنوقراطية

يمثل الاستيطان العرقي ملمحاً أساسياً وتكوينيا بالطبع- للاثنوقراطية الإسرائيلية، والتي ينبغي تسميتها عندئذ الاثنوقراطية المتوطنة. ولكن اندماج مبادئ الاثنوقراطية وديناميات الاستيطان قد أدى إلى توليد أنماط غير متساوية وطبقية للتفتت العرقي بين اليهود.

وهنا يمكننا ملاحظة أن المنطق الأساسي للاثنوقراطية اليهودية

* اليهود الغربيين.

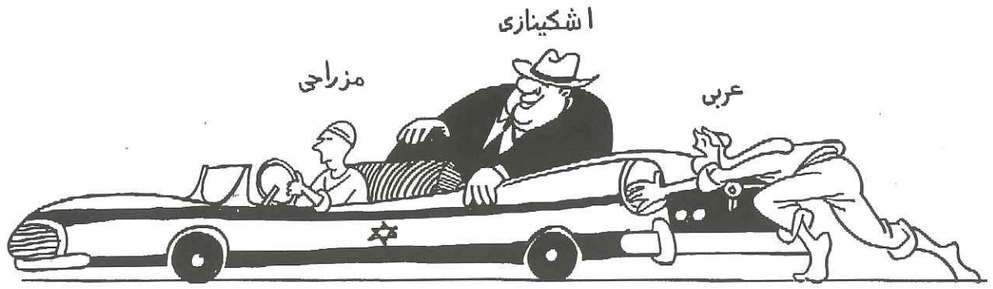

الاستبعاد المكاني للعرب الفلسطينيين- قد انتشر داخل المجتمع اليهودي وأضفى شرعية على أنماط من تعميق التمييز الإثني بين اليهود. ومن الملاحظ أيضا وجود فصل وتوتر بين الاشكيناز والمزراحيين، كما أشرنا من قبل. إن الأدوات السياسية والقانونية والثقافية لعمليات الفصل العرقي، والتي كانت تقبع خلف المشروع الصهيوني، قد تم استخدامها أيضا للفصل بين النخب اليهودية و"الأقليات" اليهودية[١٨] . لقد كانت هذه الأدوات حاذقة نسبيا، ولكن الفجوة المستمرة بين الاشكيناز والمزراحيين لا يمكن فهمها أبدا بدون الأخذ بعين الاعتبار للجغرافيا السياسية الخاصة بالعلاقات بين اليهود. لقد كان المزراحيون في الأساس مهمشين مكانيا عن طريق مشروع الاستيطان الإسرائيلي، سواء في أطراف معزولة أو في أحياء فقيرة للمدن الإسرائيلية الأساسية. وقد أدى ذلك إلى الحد من تعبئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهناك منطق مواز للعزل العرقي قد تم استخدامه أيضا لإضفاء الشرعية على عميلة خلق أحياء منفصلة لليهود الأرثوذكس، والمهاجرين الروس الجدد، والعرب الفلسطينيين. وبكلمات أخرى، كان يتم غرس منطق الفصل غير المتساوي للنظام الاثنوقراطي داخل الممارسات المكانية والثقافية، والتي كانت تعمل من أجل "إضفاء الطابع الاثني" على المجتمع الإسرائيلي. وليس كل أنواع الفصل سلبية، فالفصل الطوعي بين الجماعات يعمل في بعض الأحيان على تقليص الصراع العرقي. ولكن في مجتمع أعلن عن "تجميع ودمج المبعدين" (ميزوج حالويوت) كهدف قومي أساسي، فإن مستويات الفصل والتقسيم الطبقي بين الفئات العرقية اليهودية قد ظلت مرتفعة إلى نحو ملحوظ.

ورغم هذا ، فلهذه العملية أبعاد واضحة وينبغي وزنها ضد الديناميكية الديمقراطية، مثل نمو مستويات المساواة في الحقوق القانونية والاجتماعية، والتعددية الثقافية، والإعلام الأكثر شمولا، والمستويات العالية من التسامح تجاه "الآخرين"،والانفتاح السياسي الأصيل على المجتمعات الأيديولوجية وأنماط الحياة التي لا تشكل التيار السائد. كما أن المقاومة السياسية على أطراف الاثوقراطية الإسرائيلية قد أبطأت أيضا من التوسع اليهودي، وتسببت في تغيرات دالة (وإن كانت جزئية) مقترنة باتفاق أوسلو، وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المستويات الاجتماعية الاقتصادية المطلقة (ولكن ليس النسبية) الخاصة بالفلسطينيين والمزراحيين، وكان ذلك نتيجة لبرامج التنمية في إسرائيل.

ومع كل هذا، فإن الاتجاه الرامي إلى إضفاء الطابع الاثوقراطي كان قويا أيضا، كما يشير إلى ذلك الاتجاه النامي للمؤسسات السياسية لاستغلال "رأس المال العرقي" واجتذاب الانتماءات الدينية والطبقية والعرقية كمصدر للدعم السياسي، وفي انتخابات ١٩٩٦، رفعت هذه الأحزاب القطاعية من قوتها بمقدرا ٤٠٪ وللمرة الأولى في إسرائيل وهو ما أضعف الأحزاب الأكبر والأكثر تنوعا

الثمن

يبدو واضحا أن مشروع الاستيطان الصهيوني قد أدى إلى إعادة توزيع ضخمة للموارد. وبالطبع، دفع العرب الفلسطينيين أعلى ثمن، حيث شاهدوا رصيدهم الخاص والجماعي، فضلا عن قوتهم، يتفتت ويتآكل. وكما رأينا، فقد عانى أيضا عدد من القطاعات اليهودية، وخاصة المزراحيين الهامشين الآتين من شمال أفريقيا[١٩].

وهناك رابطة واضحة بين عملية نزع الطابع العربي للبلد وبين تهميش المزراحيين الذين وطنوا ثقافيا وجغرافيا بين العرب واليهود، وبين إسرائيل وجيرانها الأعداء، وبين الماضي الشرقي "المتخلف" والمستقبل الغربي المتقدم". ولكن عمق ومدى التمييز ضد الفلسطينيين والمزراحيين كان مختلفا تماما، حيث كان المزراحيون (مشمولين) في المشروع الصهيوني كمشاركين نشطين في اضطهاد الفلسطينيين.

وبمعنى أوسع، فإن المجتمع الإسرائيلي قد عانى برمته من الحفاظ على الاثوقراطية الاستيطانية. إن ذلك المستوى المرتفع من الفصل بين اليهود، ومن التقسيم الطبقي على أساس العرق في المجتمع الإسرائيلي، لا يمكن إلا أن يضر بالاندماج الاجتماعي ويغذي الصراع وعدم الاستقرار السياسي، مع دخول إسرائيل عقدها السادس. إن إخفاق إسرائيل في تطوير مواطنة وهوية شاملة وذات معنى للدولة، واستمرار اعتمادها على الفئات العرقية الاستبعادية، لا يعد أخلاقية فحسب شوائب، وإنما يمثل وصفه للتوتر الاجتماعي والعرقي المستمر.

ويتأتى على إسرائيل أن تدرك تماماً تكلفة الثغرات القائمة في المبدأ الديمقراطي. وبينما بدأت التكلفة الداخلية للنظام الاثنوقراطي في الظهور في شكل الانتفاضة الفلسطينية (الشعور بالإحباط والعداء بين المواطنين الفلسطينيين، وازدياد حدة العنصرية لدى الشعب اليهودي، والمستوى المتعاظم من العنف المجتمعي) نجد أن التكلفة الخارجية مازالت بعيدة عن عقل غالبية الإسرائيليين. ولكن إذا كانت ردود الفعل الدولية للسياسات الاثوقراطية لدول مثل الصرب وتركيا تشير إلى شئ ما، فإن التكلفة الخارجية الدولية يمكن أن تتحقق بالفعل.

الأرض اليهودية، والنقب، والاثنوقراطية

منذ سبتمبر ١٩٩٧، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في مناسبات عديدة، عن إدخال استراتيجيات جديدة لوقف "الغزو العربي" لأراضي الدولة داخل الخط الأخضر، وتقليص عمليات الرعي والبناء البدوية "غير القانونية".

وفي أغلب الحالات، تصف مصطلحات "المساكن غير القانونية"، و"الغزو العربي" مساكن البدو على الأرض القبلية التقليدية، وتعرف أيضا مقاومة العرب للهجرة غير الطوعية إلى عدد صغير من المدن التي حددتها الدولة في النقب والجليل[٢٠]. إن الاستراتيجية التي تم الإعلان عنها مؤخرا تضم تطوير المستوطنات اليهودية الصغيرة (أساسا في التلال الواقعة شمال شرق النقب)، وتشييد مزارع يهودية تضم كل منها عائلة واحدة، وبيع أراضي النقب إلى الوكالة اليهودية ويهود الشتات، وممارسة المزيد من الضغوط على البدو للهجرة إلى المدن التي خططت لها الدولة. إن الذي بدأ هذه السياسة هو مدير مكتب رئيس الوزراء حينذاك أفيجدور ليبرمان- وهو مهاجر من الاتحاد السوفيتي السابق، ومن سكان مستوطنة يهودية بالضفة الغربية.

إن نظرة عن قرب لهذه الاستراتيجية الأخيرة بشأن الاستيلاء على الأرض تثير

المقصود أكثر تنوعاً من الناحية العرقية، حيث يضم كل من العمل والليكود عناصر وجماعات من أصول عرقية مختلفة، على عكس بعض الأحزاب الصغيرة، التي تتسم بتركز التأييد بين جماعة عرقية واحدة لكل منها. أي العمل والليكود.

أسئلة عديدة عويصة: إذا كان البدو العرب مواطنين إسرائيليين، كما هو الحال، فلماذا يتم اعتبار استخدامهم لأرض الدولة نوعا من "الغزو"؟ وكيف تستطيع القطاعات الأخرى من المجتمع الإسرائيلي مثل موشافيم وكيبوتزيم- والتي تبني بانتظام دونما تصريح، أن تنجو من المعاملة باعتبارهم "غزاة"؟

ومع معرفة أن الذي بدأ هذه السياسة هو مستوطن من الضفة الغربية (غير قانوني وفقا للقانون الدولي)، فمن إذن "الغازي" الفعلي هنا؟ وكيف يمكن لمهاجر حديث إلى البلد أن يشن حملة لإخلاء السكان الذين كانوا متواجدين على هذه الأرض لعديد من الأجيال، وقبل تأسيس الدولة؟ وكيف يمكن للدولة أن تقوم بتأجير قطع من الأرض لمنظمات (يهودية) من غير المواطنين، في حين تستمر في منع مواطنيها (العرب) من استخدام الأرض في أغراض السكن[٢١] ؟

إن البنية الاثنوقراطية المستمرة لإسرائيل، في نهاية الخمسين عاما الأولى، ما تزال بادية على السطح مثل مشروع التهويد المستمروالتقسيم الطبقي للحقوق العرقية، وضبابية الحدود الجغرافية والسياسية، والوضع القانوني والمادي للمنظمات اليهودية الخارجية.

وفي مواجهة هذا الواقع، فإن الباحثين والطلاب والنشطاء مدعوون لزعزعة استقرار الخطاب اليهودي المهيمن بشأن "دولة يهودية وديمقراطية"، والمشاركة في مهمة تحويل إسرائيل من الاثنوقراطية إلى الديمقراطية.

الهوامش

❖ ملحوظة من كاتب المقال: يود الكاتب أن يتوجه بالشكر إلى ليزا حجار، ويوري رام، وتوفي فنستر، وميشيل شاليف، وإيان لوستيك، وباروخ كيمر لينج، ويواف بيليد، وأسعد غانم، لما أبدوه من تعليقات مفيدة.

١-قضية مرفوعة من مواطن يدعى السيد جدعان ضد السلطات الإسرائيلية.

٢- تم الإعلان عن إسرائيل باعتبارها "دولة يهودية"، وكان قانونها الأساسي للهجرة (قانون العودة) يجعل من كل يهودي في العالم مواطن ممكن فيها، بينما ينكر هذه الإمكانية على كثير من الفلسطينيين الذي ولدوا في البلد. وفي أعوام التسعينات، أدى قانونان من القوانين الأساسية في الكنيست إلى تعريف الدولة باعتبارها "يهودية وديمقراطية".

٣- راجع:

U. Ram, "Zionist Historiography and the Invention of Modern Jewish Nationhood: the Case of Ben Zion Dinur", History and Memory7/ 1(1995),pp 91-12

إن السجلات التاريخية لا تؤكد قصة النفى الإجباري. لقد ظل اليهود على الأرض لمئات السنين بعد هدم المعبد الثاني.

٤- بشأن الاطلاع على السياسات التي تؤثر على العرب في إسرائيل، راجع: G. Falah, Israeli Judaization policy in Galilee and its Impact on Local Arab Urbanization", Political Geography Quatrerly 8 (1989). pp. 229-53; I. Lustick, "Arabs in the Jewish State: Israel's Control Over a National Minority", (Austin: University of Texas Press, 1980); D. Rabinowitz, ersity Press, v "Overlooking Nazareth", (combidge, Cambridge Uni 1997); S. Smooha, "Existing and Alternative Policy Towards the Arabs in Israel " Policy Studies 5 (1982), pp. 71-98; O. Yiftachel, "planning a Mixed region in Israel: the political Geography of Arab Jewish t, UK: Avebury 1992); and E. T. o Relations in the Galilee", (Aldersh Zureik, "Palestinians in Israel: a study of Internal colonialism (London : Routledge and Kegan paul, 1979).

٥ – للاطلاع على تفاصيل بشأن نظام الأرض في إسرائيل، راجع:A. kedar, "Israeli Law and the Redemption of Arab Land; 1948-1969," PHD Thesis , Harvard Law School , Harvard University , Cambridge , 1996; Lustik , op,cit ; and Yiftachel , op,cit chapter 5.

٦- إن العقبات التي تقف أمام استخدام العرب للأرض أو ملكيتهم لها في هذه العمليات الإقليمية تنتج من ملكية الوكالة اليهودية أو الصندوق القومي اليهودي في كافة المناطق "الجزئية" (ميشبتزت) بالمستوطنات الريفية اليهودية، ومن ممارسات أغلب المستوطنات الريفية من أجل "غربلة" الأعضاء الجدد. وبالإضافة لذلك فإن الأراضي الأخرى داخل المجالس الإقليمية عادة ما تتكون من احتياطات طبيعية، وأماكن لتدريب الجيش، ومناطق صناعية، واحتياطات طرق وغيرها من الموارد العامة الأخرى. وكلها ممنوع إيجارها للعرب. وهناك بعض المجالس الإقليمية القليلة التي تضم قرى للعرب الفلسطينيين، ولكن حتى سكان هذه القرى ممنوعين من إيجار الأرض في أي مكان آخر بمنطقة المجلس، خارج حدود قراهم.

٧- راجع:

Y. Gradus, "The Emergence of Regionalism in a Centralized System: the Case of Israel", Environment and Planning D: Society and Space 2 (1984), pp. 87-100: S. Hassan, "Social and spatial Conflicts: s", L'espace Geogra- the settlement process in Israel During the 1950' phique 3 (1981), pp. 169-79; S. Swirsky and B. Shoeshine, "Development Towns: Toward a different tomorrow" (Tel Avev; Brerot, 1985).

٨- في السنوات الأخيرة، صاحب الاستيطان الحضري اليهودي في الضفة الغربية العمليات المستمرة لبناء وتوسيع المستوطنات الصغيرة (كهيلاتي). ولقد ضمت هذه المدن، على نحو متزايد، القوميين الدينيين واليهود الأرثوذكس راجع:

D. Newman, the Territorial Politics of Exurbanisation: Reflections on 25 Years of Jewish Settlement in the West Bank", Israel Affairs, 3/1 (1993), pp. 61-; and I. Lustick, "Unsettled States, Disputed Lands" (Ithaca: Cornell university Press, 1993).

٩- راجع:

O. Yiftachel, "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: "Ethnocracy" and its Territorial Contradictions Middle East Journal 51/4, (1997), pp. 505-19.

١٠- هناك مجموعة ضخمة من الأدبيات التي تناقش خصائص الديمقراطية الإسرائيلية، وكلها تفترض مسبقا أن إسرائيل محكومة بمثل هذا النظام وللاطلاع على أمثلة بهذا الصدد راجع:: A. Arian , The Second Republic : Politics in Israel (Tel-Aviv Zmora-Bitan , 1997) ; S.N Eisenstadt , The Transformation of Israeli Society (London: Weinfield and Nicholson, 1985) ; B. Nueberger , Government and Poloitics in the Israeli State (Tel Aviv; Open University, 1991), (In Hebrew); and S. Smooch, "Arabs and Jews in Israel: change ad continuity in Mutual Intolerance" Boulder , San Francisco -Oxford: west view press, 1992).

١١- يجدر التأكيد على أن الجوانب اللاديمقراطية في نموذج "الاثنوقراطية" يجري التعبير عنها أساسا في مواجهة الفلسطينيين في إسرائيل. ولا نجادل بأن وضع المزراحيين غير ديمقراطي، وإنما بالأحرى أن "قواعد اللعبة" الاثنوقراطية قد فاقمت من وضعهم. وبشأن الطبيعة العربية للمنظومة السياسية الإسرائيلية، راجع أيضا:

H. Ghanem, "State and Minority in Israel: the Case of an Ethnic × State and the Predicament of the Minority", Ethnic and Racial Studies 21/3 (1998), pp. 428-447 and N. Rouhana, 'Palestinian citizens in an ethnic Jewish state" (New Haven: Yale university press, 1997).

١٢- للاطلاع على تحليل شامل لدور الحدود في الثقافة السياسية اليهودية، راجع:

See A Kemp, "Talking Boundaries: The Making of political Territory in Israel 1949-1957," PhD thesis Tel Aviv University, 1997 (in Hebrew).

١٣- إن غالبية التحليلات للنظام الإسرائيلي، بما فيها التحليلات الندية. مستمرة في معاملة "إسرائيل باعتبارها الأرض التي يحدها الخط الأخضر، وفي ذات الوقت، المواطنين الإسرائيليين (بما فيهم المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة). ولقلما طرحت إشكالية هذا التناقض في الأدبيات. وللاطلاع على تقييمات نقدية، والتي ما تزال تتخذ هذا المنحى، راجع:

Y. peled, "ethinc democracy and the legal construction of citizenship: Arab citizens of the Jewish state", the American political Science Review 86-2 (1992), pp. 432-43; Rouhana, op.cit ; and smooha op cit.

* وللاطلاع على تحليل ميكر، راجع:

B. kimmerling, "boundaries and frontiers in the Israeli control system: analytical conclusions', in B. kimmerling, ed,. "the Israeli state and society: Boundaries and frontiers : (Albany stateUniversity of New York Press, 1989) PP 267-88.

١٤ – راجع:

Raja shehadeh, "land and occupation: a legal review", Palestine-Israel journal 4/2 (1997), p. 29.

١٥- إن جانبا من الإثنوقراطية الإسرائيلية التي تحمل تهديدا للديمقراطية يكمن في التفسير المزدوج "لليهودية" كعرقية ودين. ويؤكد الأخير مساندة واسعة النطاق بين الأحزاب اليهودية الدينية (بما في ذلك الوزراء الستة في الحكومة الإسرائيلية) لفرض الحكم الديني اليهودي. ولا مجال هنا للدخول في هذه القضية، إلا بالإشارة إلى الرابطة الوثيقة بين مشروع طرد الفلسطينيين والتهديد الخاص بالمناهج الثيوقراطية اليهودية الموجه للقيم الديمقراطية مثل الحرية والمساواة والسيادة الشعبية.

١٦- راجع أيضا:

Yiftachel, op. Cit. In Middle East journal.

* وعند تطبيق هذا النوع من الأنظمة، يمكن مقارنة إسرائيل بغيرها من الدول "الاثنوقراطية"، مثل استونيا، أو اليونان، أو الصرب أو سلوفاكيا أو سري لانكا.

١٧- إن مفهوم الإثنو قراطية يفرق بين مستويين مثاليين من مستويات الاثنية: الأمم العرقية، والطبقات العرقية. إنه يفترض أن الغرض الأساسي من النظم الاثنوقراطية يكمن في استبعاد الأمة العرقية الأضعف. إن آليات الاستبعاد القومي العرقي عادة ما يجري استخدامها عن طريق النخب لتهميش الطبقات العرقية الأدنى في أممهم.

١٨- راجع:

E. Shohat "the narrative of the Nation and the discourse of Modernization: the case of the Mizrahim". Critique, (spring 1997), pp. 3-18.

١٩- على الرغم من أن الأثر الأساسي ل لحرمان يعد، بطبيعة الحال، نسبيا، يجدر أن نلاحظ أن كلا من العرب الفلسطينيين والمزراحيين قد تمتعوا بارتفاع مطلق في مستويات الحياة، ويرجع ذلك جزئيا إلى سياسات التنمية الإسرائيلية.

٢٠- يمكن بشأن هذه القضية، الرجوع إلى:

T. Fenster, "Settlement Planning and Participation Under Principles-of Pluralism" Progress in Planning 39/3 (1993), pp. 169-242.

٢١- إن سياسة العنف الجديدة للحكومة قد صارت واضحة في باكورة إبريل ١٩٩٨، عندما تمت إزالة ثلاثة بيوت للبدو كان قد تم تشييدها على أرض عربية خاصة في الجليل. وقد تبع هذا الحدث خروج مظاهرات واضطرابات، إضافة إلى جهود من المجتمع المحلي لإعادة بناء البيوت.

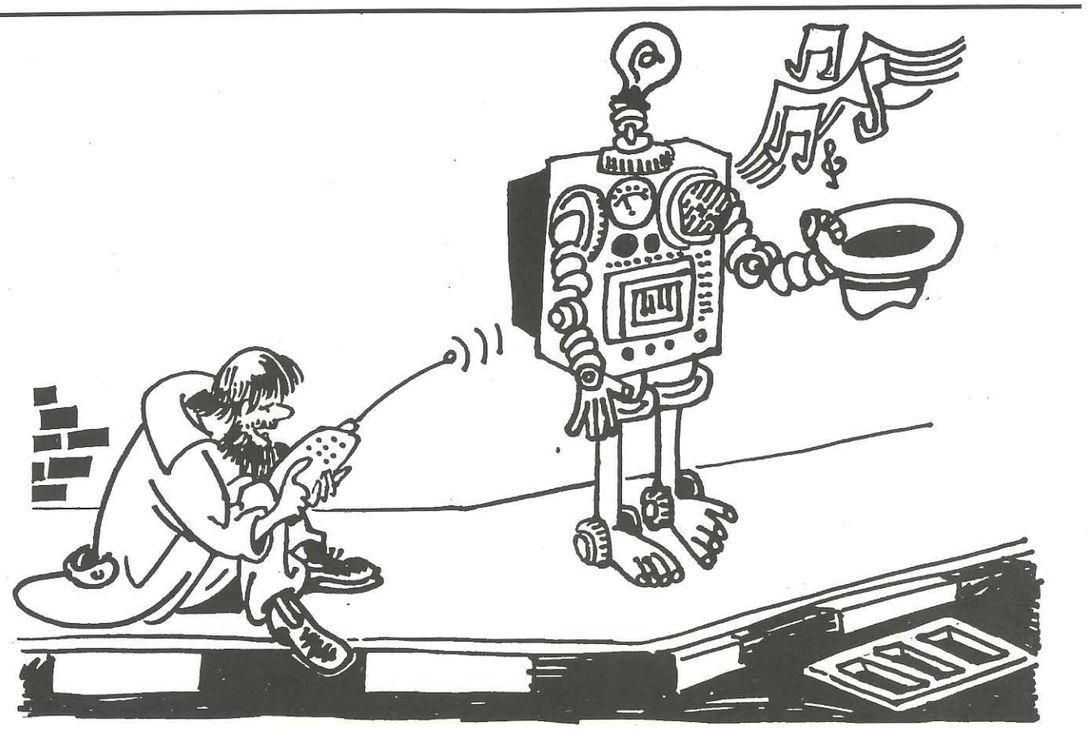

تناقضات الإصلاح الاقتصادي في إسرائيل❖

ميشيل شاليف❖❖

إن تحرير الاقتصاد السياسي الإسرائيلي عملية بعيدة الأثر ومن الممكن أن تكون هشة.

كما أن طموح بنيامين نتنياهو لمحاكاة النموذج الأمريكي للاقتصاد السياسي يتناقض مع توجهه للدفاع عن"إسرائيل الكبرى"، والحفاظ على الأسس الأولية للهوية الفردية والجماعية الإسرائيلية.

ويقع الليبراليون، على يسار التوجه السياسي لإسرائيل، في مأزق خاص بهم- نظرا لأنهم مرفوضين من جانب السمة الصهيونية لنتنياهو، ناهيك عن القوميين الأرثوذكس الدينيين- في اطار تطلعاتهم لتحرير الاقتصاد وخلق دولة اكثر تعددية وأقل إقحاما. هذه الرؤية تتم مساومتها عن طريق المعتقدات الصهيونية التقليدية التي تتطلب دوراً جوهريا للدولة في مجال إدارة الخدمات الجماعية.

منذ نصف قرن، كانت إسرائيل دولة جديدة وفقيرة ومثقلة بالديون للعالم الخارجي. وبعد ذلك بخمسة عشر عاما أصبح من الممكن وصفها كدولة نامية متسارعة النمو تمر بعملية تصنيع ناجحة. ومع باكورة أعوام الثمانينات أصبحت حالة متطرفة لدولة مثقلة اقتصاديا وغير قادرة على وقف الركود والالتفاف حول التضخم. ولكن مع اقتراب نهاية القرن، كان حرس "الإجماع الأمريكي" يمجدون إسرائيل كنموذج للحرية الاقتصادية والتكيف الناجح مع العولمة والتغير التكنولوجي.

❖ نشر في عدد MERIP. No 207 Vol 128 No 2. Summer 1998.

❖❖ مدرس في قسمي الاجتماع والاقتصاد السياسي في الجامعة العبرية بالقدس.

وفي مجرى أعوام التسعينات،تمتع الاقتصاد الاسرائيلي بموجة من النمو يمكن مقارنة سرعتها باقتصادات النمور الأسيوية التي حققت مستويات معيشة متوسطة تقترب من تلك التي تتمتع بها الديمقراطيات الغنية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبين عام ١٩٩٢ عندما وصلت الهجرة من الاتحاد السوفيتي السابق إلى ذروتها- وانتخابات عام ١٩٩٦، نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في إسرائيل بمقدار ملحوظ يصل إلى ٤٪ سنويا. ومع كل، تحرك الاقتصاد منذ ذلك الحين، نحو كساد عميق. إن علماء الاقتصاد يعزون هذا الكساد إما إلى أخطاء سياسية، أو إلى إخفاق عملية السلام[١]. ولكن من منظور تاريخي أطول، لم تكن إيقاعات دورة الأعمال المستمرة مستغربة. ومنذ بدء الاستيطان اليهودي الحديث في فلسطين، فإن الجغرافيا السياسية والهجرة وتدفق رأس المال (وكلها تمثل رصيدا جاء عن طريق المهاجرين أو المنح الأجنبية) قادت الاقتصاد إلى دورات كبرى من الازدهار والانكماش.

وفي نفس الوقت، ظلت المحددات الأساسية للعلاقات بين الاقتصاد والدولة مستقرة على نحو ملحوظ. ولم تكن الحروب أو موجات الفوران السياسي قادرة على تغيير المدى الواسع للتوظيف والنفقات العامة، أو الدعم السخي الذي تقدمه الدولة (لليهود)، سواء بالنسبة للأعمال التجارية أو لمختلف الأسر، أو دورها المهيمن في حشد وتخصيص رأس المال، إن المحاولات الإدارية لتضييق الدور الاقتصادي للدولة وخلق الظروف اللازمة من أجل نمو رأسمالي مدفوع بقوته الذاتية قد أثبتت عدم نجاحها.

وقد تغير ذلك كله الآن. ومنذ خطة الاستقرار في يوليو ١٩٨٥، والتي أوقفت التضخم المفرط، تبنت الدولة سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي غيرت بشكل كامل المحددات التقليدية. ومن المعلوم أن الاستعدادات للحرب الآن تتطلب نسبة أصغر من القوى البشرية والإنتاج القومي والنشاط الاقتصادي. لقد مر القطاع الخاص بتجربة التدويل (الاستثمارات الأجنبية الداخلة والخارجة، وزيادة التجارة)، وتفكيك الدعم والقواعد الحمائية، ونهوض الصناعات القائمة على التكنولوجيات المتقدمة على حساب الزراعة والتصنيع التقليدي، وحدوث تغيرات هيكلية في هيكل الأعمال التجارية الكبرى.

هل يمثل الاقتصاد السياسي الجديد لإسرائيل تحولا دائما؟ وهل كان هذا التحول مسئولا عن النمو العالي في سنوات التسعينيات. أو كان هذا الازدهار محض حدث عارض استمد قوته من الديناميات العادية الخارجية المنشأ؟ ومن منظور هيكلي، هل يدل الاقتصاد السياسي المتحول لإسرائيل على تقلص دور الدولة، أم مجرد تحويل سطحي لنشاطها الاقتصادي؟ ومن هم الفائزون والخاسرون في ظل هذه التطورات؟

دور الدولة

ثمة ثلاثة محركات للنمو الاقتصادي الأخير في إسرائيل[٢].

الأول: عن طريق إتاحة الفرصة لليهود الراغبين في ترك الاتحاد السوفيتي السابق (أو في الحقيقة إلزامهم) بالهجرة إلى إسرائيل، وعندئذ تجري عملية لاستيعابهم. وفي هذا الصدد قدمت الحكومة حوافز ضخمة في مجال الإسكان وسوق العمل. (لقد ساعدت المعونة الأمريكية الضخمة وضمانات القروض على تمويل هذه الحوافز)[٣].

ثانيا: عملية السلام التي بدأت مع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وما أدت إليه من تمكين إسرائيل من المنافسة في الاقتصاد العالمي الذي بدأ يأخذ الطابع الل.ولي. ثالثا: إن سياسات الدولة التعليمية والصناعية وهى ليست أقل من استثماراتها السابقة الثقيلة في المجمع العسكري والصناعي الإسرائيلي- قد سهلت الانطلاقة القائمة على التكنولوجيات المتقدمة في أعوام التسعينات.

هذه العوامل المساعدة الثلاثة الخاصة بالنمو الحادث في أعوام التسعينيات تؤكد دور الدولة الحاسم في الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، وتشير في الوقت نفسه إلى الطابع الخاص لهذا الدور. وقد قامت الدولة في مجتمعات الاستيطان بنشاط في مجال اجتذاب الناس ورأس المال من الخارج، بينما كانت تدير الصراعات الداخلية مع السكان الأصليين حول الأرض والديموغرافيا. ومن الناحية التاريخية، نجد أن إسرائيل تنفرد بوجود مجموعة مؤتلفة من الديموغرافيا غير المواتية، وافتقاد السيادة، والنفاذ إلى المنح الأجنبية، وارتفاع أسعارالأرض،

وانخفاض الأجور التي تقبلها العمالة الفلسطينية. ولقد أدت هذه الأمور جميعا بقيادة الحركة الصهيونية وحليفتها (التي أصبحت سيدتها فيما بعد) أي الحركة العمالية نحو اختيار الاقتصاديات الجماعية[٤]. إن الجماعية، والتي تبدو واضحة بجلاء في المشروعات المجتمعية مثل الكيبوتزات على هامش اقتصاد السوق، كانت أهم بكثير بالنسبة للتيار العام من العمال والأعمال التي اعتمدت على الهيئات السياسية المركزية لتنظيم ودعم الكولونيالية اليهودية والإشراف على تطور الاقتصاد اليهودي.

إن تحقيق إسرائيل للسيادة لم يفعل سوى تكثيف الاتجاهات الجماعية القائمة بالأصل. فهناك الأدوار المتعددة للدولة في العلاقات الخارجية (على سبيل المثال، العسكرية والقوى البشرية ومتطلبات تنمية الموارد البشرية ومتطلبات تنمية الموارد المالية)، بالإضافة إلى التعزيز الداخلي لسيطرتها على الأرض، والنشاط الذي أخذ الصبغة الشرعية في الشئون الاقتصادية. وعلاوة على قوة الدفاع العالية، واستيعاب المهاجرين، ونفقات البنية الأساسية، ظهر نشاط الدولة في الثمانينات في أشكال متعددة تستحق تحليلا عن قرب.

لقد قامت الدولة بتعزيز الهياكل المؤسسية الرئيسية في الاقتصاد الإسرائيلي: "العمالة الكبيرة" و"المشاريع الكبرى". إن العمالة الكبرى كانت ممثلة سياسيا من خلال منظمة العمل الهستدروت، والتي تأسست في عصر الانتداب لأداء المهام الخاصة بخلق الوظائف وتمثيل العمال والحماية الاجتماعية والتعبئة السياسية. وكان أقوى قطاع في العمالة المنظمة هو القطاع البيروقراطي والمؤسسات والخدمات التي تمتلكها وتمولها الدولة، والتي كانت تحمي أسواق العمل الداخلية اليهودية فقط[٥]. أما الأعمال الكبرى فكانت خاضعة لهيمنة المجموعات العملاقة والبنوك الكبرى التي كانت تمثل الملكية الأساسية لهذه الأعمال[٦]. وبفضل قواعد الحكومة ودعمها، تمتع "الاقتصاد الكبير، بدرجة عالية الاحتكار"والحماية من المنافسة الأجنبية.

ونتيجة لموجات الاحتجاج الدورية من جانب المحرومين، قامت دولة الرفاهية الإسرائيلية بتشجيع اليهود على الهجرة إلى إسرائيل والبقاء بها وخاصة إذا ما كانوا وافدين جدداً أو فقراءً أو موجودين في مواقع استراتيجية (بدون أو تحت الهيمنة العربية). وقامت دولة الرفاهية بدور جوهري يتمثل في إعادة توزيع التحويلات العالمية (الأمن الاجتماعي)، جنبا إلى جنب مع مختلف الممارسات التي عملت على دعم المجموعات المستهدفة من السكان (المهاجرين الجدد وسكان "مدن التنمية")، بينما تجاهلت بالكامل المواطنين العرب في إسرائيل[٧].

ولتمويل كل هذا الدعم، قامت الدولة بفرض ضرائب عالية، وحشدت "تحويلات المنح" الضخمة الآتية من الخارج، بينما استولت أيضا على جزء أساسي من مدخرات الأسر، وسيطرت على عملية تخصيصها نحو الاستثمار العام والخاص. لقد منعت

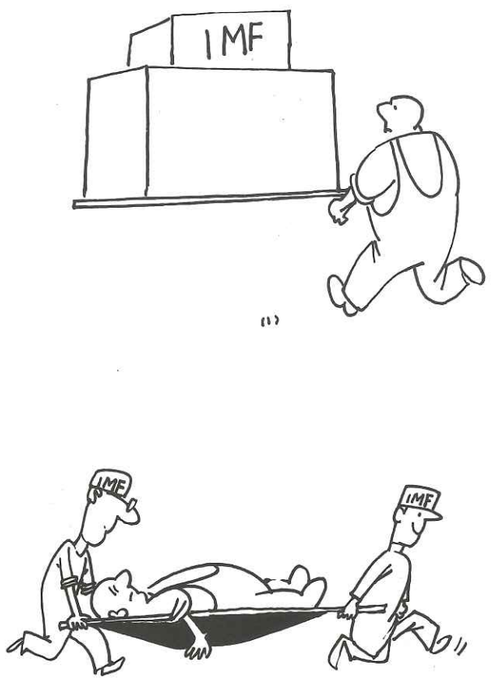

(٢)

الدولة التدفق الحر لرأس المال داخل وخارج البلد، ومن ثم حالت دون تطور سوق رأس المال المحلي[٨].

اللبرلة

في ظل إشراف الاقتصاديين في وزارة الخزانة والبنك المركزي والجامعات، خاضت إسرائيل سلسلة من إجراءات اللبرلة بدءاً من منتصف الثمانينات. ونتيجة لذلك، تقلص الدور التوزيعي للدولة إلى درجة كبيرة، وإن كان بصورة متفاوتة. وكنسبة مئوية من الناتج القومي بين باكورة الثمانينات وأواخر التسعينات، هبط الإنفاق العام الكلي من ٧٥-٨٠٪ إلى حوالي ٥٥٪. كما شهدت فئات الإنفاق الحاسمة بالنسبة لرفاهية الأعمال الكبرى، (خدمات الدين، والدعم ومشتريات الدفاع المحلي) انخفاضا أكثر حدة[٩]. وبالمقارنة، وصلت التحويلات والخدمات الاجتماعية في التسعينات إلى ٢٧٪ من الناتج القومي الإجمالي[١٠]، وهو أكبر مما كان عليه الحال من قبل.

لقد تمت إزالة القيود الحمائية، وأيضا القيود الطويلة المدى على ورادات السلع ورأس المال، كما تقلصت إلى حد كبير الهيمنة

السابقة للحكومة على المدخرات والاستثمار، وأدت سياسات إزالة الضوابط وإلغاء الاحتكار إلى تشجيع المنافسة في بعض القطاعات. كما أصبحت أسواق العمل أيضا أكثر "مرونة" ويوجد الآن قدر أقل من المساومة على الأجر على مستوى الاقتصاد، واستخدام أكبر للعمالة المؤقتة والعقود الفردية، وحجم كبير من العمال الأجانب "المؤقتين" (على الرغم من أن هذه الابتكارات كانت نتاجا لمبادرات أصحاب الأعمال وليس الدولة).

لقد أدت إصلاحات الهستدروت والخصخصة إلى إضعاف القطاع البيروقراطي. أن الخصخصة قد صاحبت حكومتي العمل والليكود، على الرغم من أن خطط بيع شركات الدولة، والبنوك المؤممة بعد أزمة ١٩٨٣ المالية لم يكن قد بدأ تنفيذها بالكامل. وقد تنامي بالفعل العديد من معاقل العمل الكبرى وخاصة الكهرباء والاتصالات، ومع ذلك، فإن أثر الخصخصة وتخفيض الصناعات العسكرية والقوات المسلحة، وبيع مجموعة "كور" وغيرها من المؤسسات المملوكة للهستدروت، كان يتمثل في تقليص حجم سوق العمل المحمي وإزالة بعض ميزاته[١١].

إن تبعات هذه التغيرات بعيدة المدى في الاقتصاد السياسي لإسرائيل لا تبدو واضحة بشكل فوري من الحقائق المشار إليها أعلاه. فبينما تقلص حجم الدولة، فإنها حررت نفسها من الالتزامات التي حدت من حرية التصرف السياسية والبيروقراطية، وجرت الدولة والمجتمع إلى حافة أزمة خطيرة في باكورة الثمانينات[١٢]. إن التغيرات التي حدثت في الحكم، وهيمنة أيديولوجية السوق الحر في الخطاب الاقتصادي، كانت تفضل أيضا دولة صغيرة ولكنها أكثر استقلالية.

وعلى الرغم من أن الأعمال الكبرى كانت للتنازل عن الدعم الضخم، فقد تم التعويض عنه من خلال تقليص الضرائب، وإتاحة مختلف الفرص، التي تحظى بتدعيم الدولة، من اجل إحراز ربح في الاقتصاد الدولي وامتلاك رصيد الحكومة المخصخصة امتلاكاً مفيداً. إن أكبر البنوك قد اضطرت إلى ترك جزء من سنداتها وأوراقها المالية في القطاع غير المالي، ولكن هذا لم يؤذ أرباحها.

ويتأتى على النخبة الإدارية الآن أن تشارك أو حتى تتنازل عن سيطرتها على رصيد الهستدروت والرصيد العام السابق إلى أغنى الأسر في البلد وبعض الأقطاب الأجانب الذين يتمتعون بصلات جيدة، وقد كانت العلاقات بين البنوك والشركات الكبرى غير المالية في حالة تغيير، مما أدى جزئيا إلى إتاحة تغير القطاعات الأساسية من الاقتصاد أمام لاعبين جدد. وبعض هؤلاء اللاعبين هم الشركات المتعددة الجنسية أو رجال الأعمال الذين كان "غزوهم" مرحبا به من جانب مجتمع الأعمال المحلي. لقد ساعدت الدولة وحرضت على هذا "الغزو" من خلال أساليب الدعم التقليدية، وأيضا من خلال تبني موقف سياسة اللبرلة.

الفائزون والخاسرون

في إسرائيل، كما هو الحال في أي مكان آخر، تعمل اللبرلة، في سياق زيادة العولمة، على توليد "صدمات في مجال التوزيع، والفائزون هم بوضوح الرأسماليون (الجدد والقدامى) والتنفيذيون في مجال الأعمال، بالإضافة إلى جنود المشاة للبرلة أي الوسطاء من الرجال والنساء المنتمين إلى قطاع المهنيين أو الخدمات وتعد الهوية الاشكينازية (الأصل الأوروبي) هى السمة المشتركة لهؤلاء المنتفعين، وغالبيتهم أيضا من الرجال. أما أكبر خسارة فقد تجشمتها (بترتيب تنازلي من حيث المدى) العمالة الفلسطينية المؤقتة[١٣]، والأقلية العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وأولئك اليهود والمزراحيون (مازالوا أغلبية في إسرائيل) الذين ظلوا في الفخ على الأطراف الجغرافية والاقتصادية.

إن إمكانية حدوث رد فعل سياسي ضد التبعات المادية غير المتساوية للبرلة يصعب قياسها، لأن سياسات التوزيع في إسرائيل يجري ترشيحها من خلال الأنظمة الخاصة بالمواطنة والتمييز الاجتماعي المتميزة، وعلى الرغم من أن عدم المساواة السياسية، والمجالات الرمزية المتنافسة تمثل جزءا لا يتجزأ من هذه الأنظمة[١٤]، فإن الخطاب السياسي والإعلامي يفصل سياسات الوضعية والهوية عن السياسات الطبقية. وهناك احتمال قوي أن تحد الدولة من مكاسب الأثرياء. ومع ذلك، ونظرا لأن اليهود المزراحيين هم أكثر قلقاً بالنسبة للحزبين الأساسيين، ولأن مصالحهم ممثلة أيضا عن طريق الأحزاب الصغيرة الصانعة للحكومات، فإن ورطة "مدن التطور" الطرفية تصبح قضية سياسية أساسية دوريا. وهناك دينامية مشابهة تظهر أيضا على المسرح بالنسبة للأحزاب التي تمثل المهاجرين الجدد أو المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

إن هذه الديناميات السياسية تفسر جزئيا بروز نفقات دولة الرفاهية الإسرائيلية - كعبا خيل للبرلة الاقتصادية. إن أكثر المكونات تكلفة في دولة الرفاهية تتمثل في الالتزام بالبرامج الشاملة في مجالات الصحة والتعليم وصيانة الدخل، والتي تعد شعبية سياسية ويدافع عنها بحمية أولئك الذين يقدمونها. وهناك عامل آخر هو توقف الهستدروت كممثل للثالوث: العمال، ودولة شبه الرفاهية، وأصحاب الأعمال الكبرى. وعلى الرغم من أن هذا الاندماج للوظائف قد أدى إلى تناقضات سياسية مقلقة، فإنه جعل الهستدروت أهم محور من محاور السلطة والتماسك في الاقتصاد السياسي، قبل عام ١٩٩٠[١٥]. لقد كانت تتم تعبئة هذا المحور في الماضي مع أو ضد محاولات الدولة في التجديد السياسي، أما بدونه فيفتقد نظام السياسة الجديدة إلى العنصر الأساسي للشرعية.

وهناك صعوبة أخرى يفرضها التوتر بين الأيديولوجية الصهيونية والليبرالية الاقتصادية والمدنية. وبين الأغلبية اليهودية، كان أكثر الناس المعرضين للتأثر من جراء اللبرلة وتقلص دولة الرفاهية- (معارضين) على نحو خاص أي تخفيف للعنصرين القومي

والديني للهوية اليهودية للدولة ومواطنيها .وعلاوة على ذلك، وبينما تأتي وتذهب الحكومات وبرامجها المتغيرة في السياسة، يتأتى على الدولة نفسها أن تتشبث باستمرار بالقضايا الديموغرافية الخاصة بالأرض والأمن والتي تؤدي إلى توليد تحيز تجاه الحماية الاجتماعية.

ولا يثير الدهشة أن المساندة الشعبية لاقتصادات دولة الرفا هية تظل قوية، على نحو استثنائي في إسرائيل، وضد سياسات اللبرلة[١٦]. إن طموح بنيامين نتنياهو لتقليد النموذج الأمريكي للإقتصاد السياسي يتناقض مع توجهه للدفاع عن إسرائيل الكبرى والحفاظ على الأسس الأولية للهوية الفردية والجماعية الإسرائيلية. ويقع الليبراليون اليساريون في مأزق خاص بهم، فهم مرفوضين بشدة من مدرسة نتنياهو للصهيونية ناهيك عن صهيونية أولئك القوميين الأرثوذكس المتدينيين وطموحاتهم من أجل تحرير الاقتصاد وخلق دولة أكثر تعددية وأقل تدخلاً عرقلُها المعتقدات الصهيونية التقليدية التي تتطلب دورا جوهريا للدولة في مجال إدارة الخدمات الجماعية.

ولذا فإن (لبرلة الاقتصاد السياسي) لإسرائيل بعيدة المدى ولكن هشّة. إن دولة الإصلاح يجب أن تواجه تبعات مجتمع الاستيطان الذي يحث خطابه الضاغط على قبول المسئوليات الجماعية.

إن الفوائد الاقتصادية للسلام بالنسبة للتجارة الخارجية والاستثمار لا يمكن أن تبقى بعد اختصار عملية السلام. ومالم تستمر هذه العملية، فإن المواجهات المكلفة مع الفلسطينيين والدول العربية المجاورة ستظل احتمالاً كبيراً. وأضف إلى عدم اليقين هذا، عمليات صعود وهبوط الاقتصاد العالمي الراهن، ومن الواضح أنه لا يوجد من يضمن أن اللبرلة الاقتصادية قد أرست نموا مستقرا بما في ذلك النظام السياسي الاقتصادي في إسرائيل.

الهوامش

١- جري ضرب مثل بهذا النقاش حاليا وذلك عن طريق الآراء المتعارضة للمحللين الاقتصاديين الأساسيين في الجريدة اليومية في إسرائيل "هارتس": إبراهام تال ونهيميا ستراسلر.

٢- لمزيد من التفاصيل، راجع:
M. shsleve, "zionism and liberalization: change and Continuity in Israel's Political Economy", Hvmboldt (٩٢ Journal of Social relations 23/1-2 (forthcoming: 19 Two other Recent surveys are: Yair Aharoni, "The changing political and social science 555, (1998), pp. 127-46 and Ephraim Kleiman "The waning of Israeli Etatism", Israel studies 2/2 (1998), pp. 146-171.

٣- نظرا للزيادة الضخمة في المعونة الأمريكية والانخفاض في مشتريات السلاح الأمريكي المستورد، تمتعت إسرائيل منذ ١٩٨٥ بمعونة إضافية بمتوسط ١,٢٥ دولار سنويا. وبالإضافة لذلك، فبعد الانتقال إلى حكومة العمال بعد انتخابات ١٩٩٢، كانت إسرائيل قادرة على الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة بما قيمته ١٠ مليار دولار بشأن القروض التجارية في المستقبل.

٤- راجع:
Gershon Shafir, "Land, Labor, and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict, 1882-1914 (Cambridge: Cambridge university press, 1989)

٥- راجع:
Emmanuel Farjoun, "Class Divisions in Israeli socie- , pp. 29-39.(٩٨٣ ty", Khamsin 10 (1

٦- راجع:
Robin Rowley, Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, "Some Aspects of Aggregate Concentration in the Israeli Economy, 1964-1986", Working Paper 7/88, Department of Economics, McGill university, 1988.

٧- راجع:
h M. Kramer, "the welfare Avraham Doron and Ralp state in Israel: the evolution of social security policy and practice "(Boulder, xo: west view press 1991); and ze'eve rosenhek, "policy paradigms and the dynamics of the welfare state: the Israeli project" international jour- f sociology and social policy, for thcoming. o nal

٨- راجع:
Yair Ahaoni, "The Israeli Economy Dreams and Reality" (New York: Routledx, 1991).

٩- راجع:
Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, "Military Spending and Differential Accumulation: A New Approach to the Political Economy of Armament-the Case Review of Radical political Economics 28 of Israel" (1996) ,Pp. 51-59.

١٠- المقارنات بين الفترات تشير إلى السنوات الخمس الأولى من الثمانينات في مقابل فترة السنوات الخمس الأكثر حداثة (١٩٩٣-١٩٩٧). البيانات مأخوذة من الملحق الإحصائي للتقرير السنوي لبنك إسرائيل لعام ١٩٩٧ الجدولان ٣، ٤.

١١- البحوث تتقدم من خلال محاولات الكاتب للتمييز بين آثار التغيرات في الملكية والتغيرات في سياسة شئون العاملين، من تأثير التقلص في حجم الميزانيات العسكرية ومبيعات السلاح الأجنبية غير الكافية.

١٢ راجع:
Michael Shalev, op. Cit.

١٣ - لقد تعرض الفلسطينيون للأذى عن طريق ترك إسرائيل لأحد أشكال اللبرلة لصالح شكل آخر. رفضت إسرائيل على أساس أمني- أن تفي بتعهداتها بشأن التدفق الحر للعمالة من الأراضي الفلسطينية إلى اسرائيل، وفي تغير راديكالي عن السياسة السابقة، قامت بفتح بوابتها للعمالة الأجنبية.

١٤- راجع:
Gersham Shafir and yoar peled, "citizenship and stratification in an Ethnic democracy", Ethnic and Racial studies 21 (Forthcoming, 1998).

١٥- راجع:
Luis Grinberg "Split Corporatism in Israel" (Albany NY: State University of New York Press 1991) and Grinberg, "the Histadrut Above all Else" (in Hebrew) (Jerusalem: Nevo, 1993).

١٦- راجع:
Michael Shalev "the Limits of Liberalization: Welfare State Retrenchment and Public Opinion in Israel and Other Rich Democracies, "Paper Presented for a Confer- The Future of Welfare State: International ence Entitled and Israeli Perspectives, Jerusalem, June 8-10, 1998.

عون الولايات المتحدة المقدم لإسرائيل*

بقلم: فيليس بينيس**

منذ فترة ليست طويلة كتب ويليام سفير - William Safire المؤيد للجناح اليميني الإسرائيلي في عموده بجريدة نيويورك تايمز أن على الفلسطينيين أن يقروا بأن الدعم المالي المقدم لهم سنويا من الاتحاد الأوروبي والبالغ أكثر من ١٠٠ مليون دولار يرتبط بحركة تبادلية في عملية أوسلو(١). إنه مُحق على مستوى معين من التجريد. فالتأييد الدولي سواء أكان ماليا أو سياسيا ينبغي أن يتضمن التزاما موازيا بالأعراف الدولية سواء في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي أو احترام سيادة البلدان الجارة أوفى الوفاء بقرارات هيئة الأمم المتحدة أو في تنفيذ المعاهدات الدولية.

ولكن مثل هذه الأعراف الدولية لا تسري في كل الحالات، وربما أكثر الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بهذه الأعراف تتمثل في تيسير وصول إسرائيل الدائم إلى دولارات المعونة القادمة من الولايات المتحدة، ومع معرفة الاقتصاد الصناعي المتقدم لدى إسرائيل لم يعد من الممكن القول بأنها تابعة مالياً أو معتمدة على الدعم، ولا يثير الدهشة أن سفير لم يقم بتحد مواز للجانب الإسرائيلي داعيا بينيامين نتنياهو على سبيل المثال إلى الاعتراف بالتزام تل أبيب الدولي بالوفاء ببنود اتفاقيات أوسلو، ناهيك عن تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة التي ترفض إسرائيل حتى الاعتراف بها، وذلك في نفس الوقت الذي تتسلم فيه ما يزيد عن ٥,٣ بليون دولار سنويا كدعم عسكري واقتصادي أمريكي مباشر.

وفي واقع الأمر نجد أن حدود رغبة واشنطن الحالية لمناقشة التنفيذ تتمثل بأفضل ما يكون في افتتاحية جريدة التايمز بعد ذلك بعدة أيام. تعليقا على فشل جولة مباحثات مادلين أولبرايت في لندن مع ياسر عرفات ونتنياهو، اعتبرت الجريدة أن منهج الجزرة والعصا الذي اتبعته أولبرايت الدعوة لقمة في البيت الأبيض مع الرئيس كلينتون إذا ما توصل الجانبان لاتفاق حول إعادة نشر القوات الإسرائيلية للمرة الثانية، وهو محل نزاع، مع حلول الحادي عشر من مايو- يمثل مجرى عقلانيا" للدبلوماسية الأمريكية. ولكن، في حالة وجود من يتحدى الحكمة التقليدية، قام كاتب الافتتاحية بتذكير القراء أنه "ليس من المعقول المضي قدما بتعليق جزء من الدعم الأمريكي لإسرائيل، وهو التوجه الذي يدعو إليه بعض المسئولين الأمريكيين سراً"(٢).

وفي التحليل النهائي فإنه لا الاضطراب الذي ساد في سياسات مرحلة مابعد الخليج في المنطقة، ولا التحول من الفريق المتشدد مع تل أبيب، بوش-بيكر، إلى مزيد من الانفتاح نحو إدارة كلينتون المناصرة لإسرائيل، ولا التشكل الجديد لجماعات ضغط موالية لإسرائيل تجعل اليمين المسيحي يحل محل اليهود الليبراليين، ولا حتى نهاية الحرب الباردة ذاتها وما أدت إليه من تحول، قد أثر في إجماع واشنطن حول تقديم العون إلى إسرائيل. ومع بعض التقلبات البسيطة وخاصة زيادة كبيرة أثناء عاصفة الصحراء- بقي الدعم ثابتا بشكل ملحوظ من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ وكانت نفس الفترة تتميز، بطبيعة الحال، بتقلص أساسي في الانفاق الكلي للسياسة الخارجية، وخاصة في مخصصات الدعم الأجنبي في كل مكان آخر بالعالم.

وعلاوة على قدر الدعم، هناك عوامل أخرى ظلت ثابتة أيضا، فعلى الرغم من أن كافة البلدان الأخرى مطالبة بإنفاق العون العسكري الذي تحصل عليه على منتجات السلاح الأمريكية، فإن إسرائيل مسموح لها بأن تنفق نسبة كبيرة من الدعم العسكري على الإنتاج العسكري المحلي أو البحوث العسكرية. ومنذ عام ١٩٩١ تضمنت المنح العسكرية لتل أبيب صياغة تنص على أن يتم استقطاع ١,٨ بليون دولار عبارة عن منح المبيعات العسكرية الخارجية (وظل الرقم ثابتا ٤٧٥ مليون

* نشر في عدد MIRIP. No 207 Vol 28. No 2 Summer 1998.
** أحد محرري هذه المجلة وزميل في شئون الشرق الأوسط لدى IPS ، ومحرر الشرق الأوسط لدى "انترلينك"

دولار) "لتصبح متاحة فقط من أجل تدبير المبيعات الخاصة بالدفاع في إسرائيل، فضلا عن الخدمات الدفاعية، بما فيها البحوث والتطوير"[٣] .

وفي تطور مشابه، وافق بعض متعاقدي الدفاع بالولايات المتحدة، والذين يمدون إسرائيل بالمعدات العسكرية، على شراء مكونات المواد المتجهة لإسرائيل من الشركات الإسرائيلية ذاتها، ومن ثم تدفقت بذلك مبيعات عسكرية خارجية إضافية من خزائن صناعة الدفاع الأمريكية ذاتها[٤] .

وتكمن إحدى نتائج هذه الممارسات في زيادة المزايا التنافسية لصناعة البحوث والتطور المحلية لإسرائيل. وفي مقابلة حدثت مؤخراً تركزت على التطور الاقتصادي تفاخر نتياهو قائلا: "لدينا آلة حركية دائمة تسمى مؤسسة الدفاع، وهى على درجة عالية من التقنية، وخاصة في مجالات الاتصال، وفك الشفرات والليزر والكمبيوتر. وبهذه الكيفية، فإن لعنة الحفاظ على دفاع قوي قد تحولت إلى مباركة اقتصادية. وفي كل عام، ومع تحول الآلاف من الجيش إلى السوق، فإنهم يصبحون جزءا من ظاهرة متعاظمة، وهى وادي "السيليكون"* في إسرائيل. "لقد كان لدينا، في السنوات الخمس الأخيرة، ما يزيد عن ٣٠٠٠ شركة في الصناعات العالية التقنية، وهو ما يزيد عما لدى أي دولة في العالم ما عدا الولايات المتحدة."[٥] يستطرد نيتياهو

وتحصل إسرائيل أيضا على فوائد استثنائية في شكل شروط فريدة لما يزيد عن ١,٢ بليون دولار كمعونة اقتصادية و ١,٨ بليون دولار كدعم عسكري. ومنذ عام ١٩٨٢، بالنسبة للمعونة الاقتصادية، وعام ١٩٩٠، بالنسبة للدعم العسكري، كان يجري منح التمويل كمبلغ إجمالي في بداية كل سنة مالية. في الوقت الذي كانت تحصل فيه بلدان أخرى على كميات (أقل كثيرا) من الدعم ولكن في شكل أقساط ربع سنوية. ومع إعادة الاستثمار الفورية للمبلغ كله في شراء إذون الخزانة الأمريكية ذات الفوائد، تدفع واشنطن ١٥٠ مليون دولار إضافي كفوائد على الدعم العسكري وحده[٦].

هناك إذن تفاوت ضخم بين الحد الأدنى من احتياجات إسرائيل المالية، ومدى نفاذها للسخاء الامريكي. ويبدو أحد أمثلة هذا التعارض واضحا في ردود أفعال الإعلام الأمريكي على الاختبارات النووية الأخيرة التي قامت بها الهند. وبالإشارة إلى القانون الخاص بمعاهدة منع الانتشار النووي والصادر عام ١٩٩٤، لاحظ المحللون ان نيودلهي تواجه مخاطر إمكانية توقف كامل للدعم الحكومي الأمريكي، والقروض الخاصة من البنوك الأمريكية، ومعارضة من الولايات المتحدة لمعونات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأكثر من ذلك كيف يمكن للهند وهى ثاني دولة في العالم من حيث تعداد السكان وتواجه فقراً شديداً، أن تخاطر بفقدان تمويل الولايات المتحدة؟ ووفقا لجريدة "نيويورك تايمز"، فإن معونة الولايات المتحدة المباشرة للهند لم تزد عن عدة مئات من الملايين من الدولارات سنويا في السنوات الأخيرة. وكانت تضم هذا العام ٥١ مليون دولار لمساعدات التنمية"[٧] . إن مبلغ ٥١ مليون دولار بع ني أن نصيب الفرد في الهند سنويا يقل عن ٢٠ سنتا. وبا لمثل، فإن العون المقدم لصحراء جنوب إفريقيا ، أفقر منطقة في العالم، يصل نصيب الفرد منه إلى ما يقل عن دولار سنويا.

إن معونة واشنطن لإسرائيل (باستبعاد ٢ بليون دولار كضمانات سنوية للقروض)، من ناحية أخرى، تصل إلى ما يزيد عن ٦٤٠ دولار للإسرائيلي في السنة، وهو رقم شديد الارتفاع، مع معرفة القوة النسبية التي يتسم بها الاقتصاد الإسرائيلي. وتحتل إسرائيل الموقع رقم ١٦ بين أغنى الدول في العالم. وبطبيعة الحال، ومهما كانت صحة مزاعم نتنياهو فإنه قد أخذ يتفاخر بأن "هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الإسرائيلي بما جعله يتجاوز الآن المتوسط الأوروبي ومن ثم فسوف تبدأ في الحصول على هجرة من الغرب. وقد بدأت هذه الهجرة في الحدوث بالفعل من إنجلترا. إن الهجرة يمكن حدوثها من أي مكان في الغرب يقل فيه دخل الفرد عن الدخل الحالي في إسرائيل وهو ١٧٠٠٠ دولار كناتج محلي إجمالي للفرد. ومع استمرار معدل النمو في إسرائيل، والذي سوف يستمر في التصاعد وفق توقعي فإنني أتوقع أن يأتي يوم قريب عندما يهاجر فيه الناس من أمريكا الشمالية إلى إسرائيل، ولأسباب اقتصادية. ويبدو من الصعب تصديق هذا الأمر، إذ يبدو صعب التحقق، ولكنه سيحدث. سوف يستغرق حدوث هذه المسألة فترة تتراوح من ١٢ إلى ١٥ سنة، ولكن إذا ما واصلنا تقدمنا الاقتصادي من خلال مجموعة مبادئ السوق الحر ووفرة من التكنولوجيا العالمية، فإننا سنجعل إسرائيل واحدة من أغنى المجتمعات على الأرض"[٨] . ومع معرفة أن الإنفاق الفيدرالي المحلي بالولايات المتحدة كان يصل في المتوسط، خلال السنوات الأخيرة، إلى ما يقل عن ٤٠٠ دولار للفرد الأمريكي في السنة، وما يزال آخذا في الهبوط، فإن تنبؤ نتنياهو - إذا كان ما يقوله صحيحا - يمكن أن يتحقق حتى قبل ١٢-١٥ سنة القادمة من الآن.

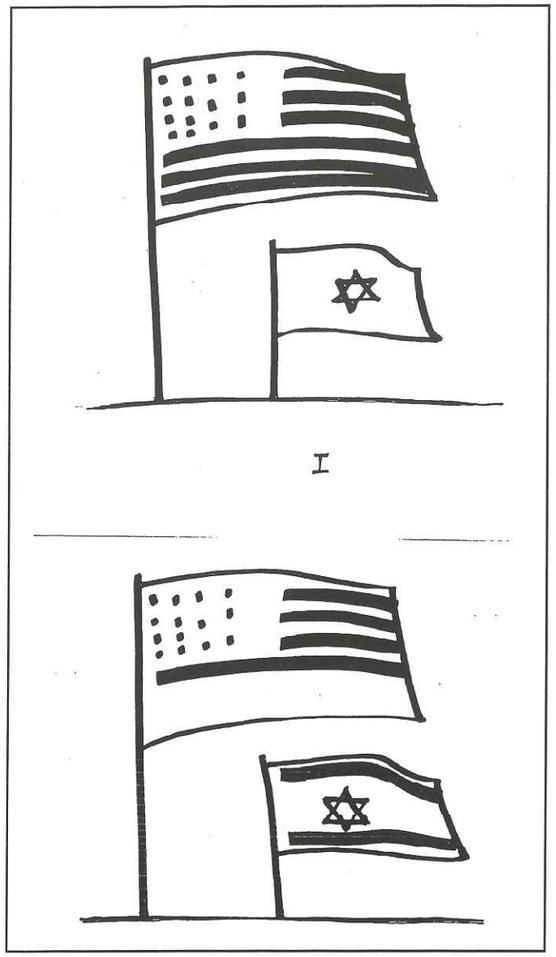

I

الهوامش:

1- The New York times, May 4, 1998
2- A Critical Moment in the Mideast", the New York Times, May 6," 1998.
3- Cited in Shawn L. Twing, "A comprehensive Guide to U.S Aid to - Israel", Washington Report on Middle East Affairs, April 1996.
4- Richard Curtiss,U.S Aid to Israel: "The subject No One mentions"- the Link, January 1998.
5- Taking Stock in Peace", Leaders Magazine, April May- June" 1998.
6- Curtiss, op. Cit.
7- Tim Weiner,"Indians Risk Invoking U.S law Imposing Big Enom- ic Penalties", the New York Times, May 12, 1998.
Taking Stock", op. cit."

❖ تعبير أمريكي يدل على سوق تصنيع وتطوير المعدات الكومبيوترية ويقع هذا "السيليكون فالي " في ولاية كاليفورنيا وهذا التعبير دلالة على التفوق التقني الإسرائيلي المقرون بالأمريكي

ألغاز حزب شاس[١]*

بقلم: جراهام آشر**

في الثالث والعشرين من أبريل ١٩٩٧، حمل الجمهور السكرتير العام لحركة السفارديين[٢] الأرثوذكس "شاس" في إسرائيل، الحاخام أريه ديري، عاليا على الأكتاف وسط هتافات أكثر من ٢٠ ألف مؤيد تجمعوا في الاستاد الرياضي "جيفات رام" غرب القدس. كان أحد الهتافات: "كلنا ديري"، وكان الهتاف الآخر: "ديري يساوي دريفوس"[٣] .

وكان المحامي العام في إسرائيل، إلياكيم روبنشتاين، قد وجه قبل ثلاثة أيام اتهاما لديري بالابتزاز لدوره في تعيين سلف روبنشاتين، وهو روني بار-أون والذي استمر في منصبه لمدة قصيرة. ووفقا لما يقوله ديري، فإن توجيه الاتهام له وتبرئة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير العدل تزاحي حانجبي، والمدير العام لمكتب رئيس الوزراء أفيجادور ليبرمان، وذلك لعدم وجود "دليل كاف"، كان دليلا آخرا على "الاضطهاد العرقي والديني الذي تمارسه المؤسسة السياسية وال ق انونية ضد "حركتنا المقدسة وثقافة السيفاردي" بشكل عام، إن كل مزراحي في إسرائيل كان يعرف إلى ماذا يشير هذا التلميح.

إن نتنياهو وحانجبي وليبرمان من الاشكيناز، أوينحدرون من يهود أوروبا أما ديري وأعضاء حزب شاس، فهم من المزراحيين أحفاد وأبناء اليهود الذين ه اجروا إلى إسرائيل في الخمسينات والستينات من المغرب والعراق ومصر واليمن وسوريا والهند. "هناك توصية بتوجيه الاتهام إلى أربعة أفراد، وحصل ٣ من الاشكيناز على البراءة، ولكن ديري السفاردي- هو الوحيد الذي تم اتهامه" هذا كان تعليق نائب وزير الشئون الدينية، أريه جاماليل والذي ينتمي لحزب شاس، عند سماعه لحكم روبنشتاين. وكانت النتيجة واضحة بذاتها "إنهم يلوون ذراع السود مرة أخرى"- هكذا قال.

إن الخطاب الذي ألقاه ديري في استاد جيفات رام كان بوضوح محاولة لتجميع "السود" ضد حكم روبنشتاين. ماهو المغزى السياسي وراء ذلك؟ أن أغلب المعلقين الإسرائيليين وخاصة في الصحف العبرية التي يسيطر عليها الاشكيناز- يرون الخطاب باعتباره حركة يائسة قام بها ديري للعب بالورقة العرقية إنقاذا لوضعه السياسي، ومع ذلك هناك آخرون يرون دلالة كبيرة في الخطاب. "أعتقد أن الخطاب بمثابة إعلان عن قدوم شاس أخيرا، وجمهوره من السيفارديين، كقوة ثالثة في السياسات الإسرائيلية" -هكذا علق المحلل السياسي الإسرائيلي والصحفي بيرتيز كيردون. "كان ديري في الاستاد يقول: "إن الشاس من الآن فصاعدا يجب النظر إليه على قدم المساواة مع الأحزاب السياسية الرئيسية في إسرائيل، الليكود والعمل، وليس باعتباره خاضعا لهما".

صعود حزب شاس

بتأسيسه عام ١٩٨٤، يعتبر حزب شاس الآن أكثر حركات السيفارديين نجاحا في تاريخ السياسة الإسرائيلية. إن دعوة شاس كانت ترتكز على "استعادة" أنصارها للإحساس بالفخر الديني والعرقي النابع من ٢٠٠٠ سنة من الحضارة اليهودية السيفاردية السابقة على مجيء الايديولوجية الصهيونية الأوروبية في القرن التاسع عشر. ولكنه، فاز بالدعم الانتخابي والاحترام السياسي لتلك العودة إلى العقيدة عن طريق تناوله للمشكلات الاجتماعية الحقيقية الخاصة بانعدام المساواة، فضلا عن عمليات التمييز التي تواجه المزراحيين في المجتمع الإسرائيلي المعاصر.

وهناك القليل من المعلقين الذين يمكن أن ينكروا أن إسرائيل هى مجتمع ممزق عرقياً حيث يتفق التمييز العرقي مع الطبقي. وبعيدا عن الذوبان في "الخميرة العرقية" التي تتصورها الصهيونية، توضح الأبحاث الحديثة أن الفجوة الطبقية بين الاشكيناز والمزراحيين قد اتسعت خلال السنوات العشرين الأخيرة.

في عام ١٩٩٢، كان العامل المزراحي المتوسط يكسب ٦٨٪ من مرتب نظيره الاشكينازي، في حين كان يكسب ٧٩٪ عام ١٩٧٥، ومقارنة بحوالي ٢٨٪ من الاشكيناز المولودين في إسرائيل، كان ٥٤٪ من المزراحيين المولودين في إسرائيل أيضا يعملون أعمال يدوية. وبينما كان المزراحيون يشكلون نصف السكان اليهود في إسرائيل، كان تمثيلهم في الجامعة يوازي ربع كل الطلاب، وهى نسبة استمرت ثابتة خلال ٢٣ سنة. كما يفتقر تمثيل المزراحيين إلى التناسب بين العاطلين الإسرائيليين وأولئك الذين في السجون، مع أن أغلبهم محكوم عليهم في "جرائم فقر" تتعلق بالديون المتأخرة، والسرقات الصغيرة والدعارة. وإذا كان الفلسطينيون في إسرائيل ونتيجة لعنصرية هياكل الدولة وقوانينها، يمثلون المواطنين من الدرجة الثانية، فإن المزراحيين هم "السود" في إسرائيل. و هذا التعبير يستخدمه عادة نشطاء شاس مثل جاماليل، لتعريف أنفسهم وموقعهم في المجتمع الإسرائيلي.

فهذه هى الجماعات التي يعمل شاس على إنقاذها. إن حزب شاس، بانقياده للسلطة الدينية للحاخام أوفاديا يوسف (الحاخام الأساسي للسيفارديين في إسرائيل بين ١٩٧٤و١٩٨٤ ومشهور دوليا باعتباره عالم في التوارة) وانقياده للسلطة السياسية لديري، أنشأ على مدار ١٤ سنة من وجوده حركة اجتماعية لا ينافسها أي حزب آخر في إسرائيل، سواء كان اشكينازياً أو مزراحياً. ومع حلول عام ١٩٩٧، كان شاس، يمتلك ٣ محطات إذاعية، وجريدة أسبوعية، ومحطة تلفزيونية تستخدم القمر الصناعي (وتبث توراة أوفاديا يوسف وغيره من المعلقين كل أسبوع إلى ٤٠٠ نقطة في إسرائيل والعالم، كما يرعى شاس ٥٠٠ دار حضانة تضم عشرة آلاف طفلا،كما يدعم مائة مدرسة ومعهد ديني فيها حوالي عشرة آلاف طالب آخر. كما تضم حركتها الشبابية، بني هايل، عضوية من عشرة آلاف فرد، بينما تضم حركة المرأة التابعة لها ١٢٠٠٠ فرد. ويعمل شاس على عزل هذه الهيئات جميعها في سلسلة واحدة، الشبكة التعليمية حمايان، والتي وفقا لمديرها العام، الحاخام كانفو، تمارس ٣٨٠٠٠ نشاط اجتماعي وديني ومهني كل عام".

إن وجود مثل هذه البنية الأساسية قد خلق جمهوراً جديداً من الأنصار يعود على شاس بإيرادات سياسية. ومع بدء شاس بأربعة أعضاء فقط في الكنيست في انتخابات عام ١٩٨٤ في إسرائيل، قفز العدد مع اقتراع عام ١٩٩٦ إلى ١٠ أعضاء في الكنيست ووزيرين (يغطيان المواقع المحلية الحيوية وهى: الداخلية، والشئون الاجتماعية والعمل)، هذا بالإضافة إلى سيطرة كلية على ثلاثين من المجالس البلدية. وبتبنى استراتيجية سياسية قريبة من الحركات الإسلامية في لبنان ومصر والجزائر، قام شاس باختراق الدولة. ولقد فعل ذلك،كما فعل الإسلاميون، عن طريق التنشيط السياسي لجمهور الأنصار المزراحيين التقليديين الذين يسكنون ويعملون في "مدن التنمية والمناطق والأحياء الفقيرة"، كما عبر عن ذلك ديري، والتي تجاهلتها تاريخيا الدولة والأحزاب السياسية الأساسية في إسرائيل. "يجب أن تشعر المؤسسة بالخجل من سلوكها طوال الخمسين سنة الأخيرة"، كما يقول عضو الكنيست عن شاس ديفيد تال "إننا نساعد الضعفاء على الحياة كما أننا نبني اعتزازهم بأنفسهم، وهو ما يساعدهم على مساعدة أنفسهم".

وهو أمر يساعد شاس أيضا. فاليوم تعد الحركة الدينية والمغمورة التي أسسها يوسف منذ ١٤ عاما بين الأفراد "السيفارديين التقليديين" ثالث أكبر قو ة سياسية في إسرائيل وأكثر الأحزاب الدينية تأثيرا في السياسات الإسرائيلية. إنه حزب لا يمكن لليكود أو العمل الحكم بدونه.

سياسات حزب شاس

ومع ذلك، فإن حزب شاس يبقى لغزا من الناحية السياسية. يكمن فخر شاس في ميراثه المزراحي (وهو إرث في غالبيته عربي الأصل) وفي عدائه للتحيزات الصهيونية المركزة على أوروبا. وهو الأمر الذي يُفترض أن يطرح على الأقل إمكانية وجود هدف مشترك مع الفلسطينيين، سواء حول النضال ضد التمييز داخل إسرائيل أو من أجل التقدم في عملية السلام بالأراضي المحتلة. ومن الشائع أن قادة مثل ديري يحرصون على تشجيع ذلك. إنه يقول: "أنا وزملائي نشعر أننا أقرب إلى الثقافة العربية من ثقافة الاشكيناز". ويضيف: "عندما كنت وزيرا للداخلية (بين ١٩٨٨ و١٩٩٢)، قمت بدعم البلديات العربية في إسرائيل وحاولت تصحيح بعض حالات التمييز التي عانوا منها. لقد رفعت قضاياهم إلى جدول الأعمال القومي". ولا أحد ينكر ذلك." وبشكل عام، فإنني اعتبر السيفارديين جزءا من شعوب المنطقة

❖ نشر في عدد: MERIP. No 207 Vol 28 No 2. Summer 1998

❖ ❖ جراهام آشر مراسل "ميدل ايست انترناشيونال" و"أيكونوميست" في الأراضي المحتلة، ومؤلف الكتاب الذي صدر عن MERIP/ INT بعنوان "فلسطين في أزمة: النضال من أجل السلام والاستقلال السياسي بعد أ وسلو": dependence after Oslo Palestinian crisis: the struggle for peace and political. In (London: Pluto press, 1995).

مع العرب في إسرائيل، والمصريين والأردنيين، والفلسطينيين. ليس لدينا مشكلة معهم سوى الصراع السياسي. وأتمنى أن يجري حل هذا الصراع سياسيا من خلال عملية السلام".

كان شاس أيضا هو الحزب الأرثوذكسي الوحيد في إسرائيل الذي اشترك في ائتلاف حكومة حزب العمل في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، وبقى داخله لفترة كافية لرابين حتى يوقع على اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ ولا يزال ديري يدافع عن هذا الائتلاف بكل وضوح. (لولا شاس لما تحقق اتفاق أوسلو). "لقد كان نتيجة لحكمة أوفاديا يوسف أن اجتذب أنصارا كانوا تقليديا يقفون مع الجناح اليميني الناس الذين حشدهم مناحم بيجن ضد العرب عام ١٩٧٦- وأصبحوا مع شاس، وهو ما أعتبره كحزب يسار وسط بالنسبة لعملية السلام". وكذلك، "وعلى الرغم من دعمنا لأوسلو، فقد ضاعفنا أصواتنا في انتخابات ١٩٩٦. كيف يمكن تفسير ذلك؟ إنه يعني أن أنصارنا قبلوا قيادتنا السياسية والروحية".

وعلى كل، فقد خرج شاس في عام ١٩٩٤، من ائتلاف العمل، وفي عام ١٩٩٦ أصبح جزءاً لا يتجزأ من حكومة بنيامين نتنياهو الحالية بقيادة الليكود. إن اللوم الواقع على ماكان يمثل تحالفا غير مسبوق بين أكبر حزب أرثوذكسي في إسرائيل و"معسكر السلام" العلماني يظل موضع نقاش بعض المحللين الإسرائيليين. فبالنسبة لبيرتيز كيدون، نجد أن تحول شاس إلى اليمين له أساسه في البراجماتية والمكاسب التكتيكية. إنه يقول: "كان كل من يوسف وديري واعياً بأن أنصار شاس أكثر راحة مع الليكود خلافا عن حزب العمل الذي يسيطر عليه الاشكيناز" ويضيف: "إن شاس يرى النزعة الوطنية الإسرائيلية كأداة شرعية، إذا ما ساعدت على توسيع دعمهم الانتخابي".

ولكن ديفيد لانداو مؤلف كتاب ذائع الصيت حول الحركة الأرثوذكسية في إسرائيل- يقف موقفا اقل اقتناعا". "إن التزام اوفاديا يوسف بعلمية السلام هو التزام مبدئي،وكان كذلك لمدة ثلاثين عاما". وبالأحرى، كما يقول، إن غربة شاس عن "معسكر السلام العلماني" في إسرائيل يمكن تفسيره ليس بالشكوك حول عملية السلام وإنما بالانقسام العلماني-الديني في إسرائيل.

لانداو واضح بشأن الحزب الذي كان مخطئا في انهيار تحالف ١٩٩٢-١٩٩٦ ويقول: "إنه ميريتس، وخاصة وزيرة التعليم السابقة في إسرائيل: شولاميت الوني". ويضيف: "في داخل ائتلاف رابين، كان هناك تفاهم غير مكتوب بين الأحزاب على تنحية كافة الخلافات السياسية جانبا، سعيا للسلام. وفي منتصف طريق هذا الائتلاف، لجأت ألوني إلى سياسات فتاة المدرسة. فهى لم تستطع أن تقاوم سلاطة لسانها مع شركائها الأرثوذكسيين في التحالف، وهل كان ثمة سبباً جوهرياً عام ١٩٩٤ لفتح جبهة صراع مع شاس حول أصل الخلق؟ كان رابين أيضا غير حساس في تعيينها وزيرة للتعليم في المقام الأول". لقد ترك هذا الانشقاق أثراً على الاتجاه السياسي التالي لشاس. واليوم، كما يقول ديري، لن يجلس شاس مرة أخرى مع حكومة تتكون فقط من العمل وميريتس. ويبدو الطريق المفضل لديري، بالأحرى، هو طريق حكومة الوحدة الوطنية.

يقول ديري: "نحن نؤمن بأن القضايا الأساسية المتعلقة بعملية السلام تتطلب إجماعا وطنيا أوسع". ويضيف "إن حزب العمل يريد السلام، ولكنه لا يستطيع. أما الليكود فبإمكانه عمل السلام، ولكنه غير واثق من أنه يرغب في ذلك. هذا هو السبب في أننا دخلنا في ائتلاف حكومي. إننا نحاول تشجيع نيتنياهو على المضي في عملية السلام. هذا أحد خلافاتنا مع ميرتس وغير ما يتعلق بالدين، إن ميريتس يؤمن بأنه يمكن أن يتقدم في عملية السلام بدون دعم من مجتمع السفارديين، ولكن بدون هذا الدعم، سوف ينظر لأوسلو باعتبارها اتفاقا بين الاشكيناز والأغنياء فقط. إن اتفاق الخليل (١٩٩٧) دائم لأنه يحمل توقيع نتيناهو ومعه غالبية الكنيست".

شاس والفلسطينيون

إن سلوكيات شاس تثير ارباكا أيضا بين الفلسطينيين، فبالنسبة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وهى أكبر حزب "عربي" أو غير صهيوني في الكنيست- نجد أنها تعتبر شاس ممثلا لليمين الديني وبدلا من ذلك، تفضل الجبهة بناء تحالفات مع ميريتس والجناح اليساري بحزب العمل، على أساس موقفهم المناصر لأوسلو. الاستثناء الوحيد لهذا المنحى بين الأحزاب التي يؤيدها الفلسطينيون هو الحركة الإسلامية المنبثقة في إسرائيل. لقد صاغت، في أواخر الثمانينات، تفاهماً ضمنيا مع شاس، عندما فاز فوزا ساحقا في الانتخابات البلدية ضد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في القرى الفلسطينية كفر قانا وأم الفَحم. لقد كان "زواج ملائمة" يرتكز على منطلق القيم الدينية والعداء للعلمانية لدى الحركتين يقول ديري: "لا توجد مشكلة مع الحركة الإسلامية في إسرائيل". ويضيف "إنهم كرؤساء بلديات كانوا الأفضل. كانوا ملتزمين ويوفرون خدمات جيدة لمجتمعاتهم. إن أياديهم نظيفة".

هناك أيضا مؤشرات على أن السلطة الفلسطينية قد بدأت في إعادة تقييم سلوكها تجاه شاس والاعتراف بأهميته الحيوية في السياسات الإسرائيلية، إن لم يكن كنصير حازم للحقوق الوطنية الفلسطينية، فعلى الأقل كأحد مكونات ائتلاف نتنياهو والذي بمقدوره فرض الالتزام ببنود عملية أوسلو. وفي الشهور الستة الأخيرة، قام أوفاديا يوسف بعقد اجتماعات مع رئيس مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس، بينما كان لدى ديري مباحثات مع عباس، ومع المستشار الرئاسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، أحمد طيبي، ووزير الإعلام ياسر عبد ربه. وهناك أيضا إشاعات تسري حول لقاء آخر بين يوسف وديري وياسر عرفات.

ولكن السلطة الفلسطينية، كما يقول المحلل السياسي الفلسطيني خليل الشقاقي، لا يجب أن تنظر لمثل هذه الاتصالات باعتبارها "محض علاقات عامة" إنها يجب أن تكون جزءا من "استراتيجية متكاملة" نحو المزراحيين في إسرائيل. يقول الشقاقي: "نحن يمكننا فقط الحديث إلى المجتمع المزراحي إذا ما بذلنا جهدا لفهمه". ويضيف: "ولكن الفلسطينيين ما يزالوا غير عالمين بحقيقة مستوى التدين المزراحي، أو لماذا قام عدد كبير من المزراحيين بالتصويت لشاس في آخر انتخابات إسرائيلية". ومع ذلك، إن السلطة الفلسطينية يجب أن تتوجه لجمهور هذا التيار التقليدي البراجماتي بالتحديد. وينبغي ألا نركز كل جهودنا على المعارضة الإسرائيلية فقط: العمل وميريتس والأحزاب العربية".

الهوامش

١- شاس، هو حزب سياسي سيفاردي يتكون أساسا من اليهود المزراحيين: وكلمة مزراحي هى الكلمة العبرية "للشرقيين"، وهى تشير إلى أولئك اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من شمال إفريقيا، ومصر، واليمن، والعراق، والهند. أما سيفاردي، بمعنى "اسباني في اللغة العبرية، فيتم استخدامها لوصف الميراث الديني والثقافي للحضارة اليهودية في الأندلس. ويكمن المشروع السياسي لشاس في استعادة هذا "العصر الذهبي" لحضارة السيفاردي.

٢- يقصد بالسفاردين اليهود الشرقيين عموماً .

٣- محاكمة جرب لضابط يهودي في الجيش الفرنسي أتهم ظلماً قرب نهاية القرن الماضي با لخيانة من جانب المتعصبين ضد اليهود في فرنسا، ومثلت حدثاً هاماً ساعد على نشأة الصهيونية وعقد مؤتمر بال الشهير الذي أسس هذه الحركة بزعامة هرتزل.

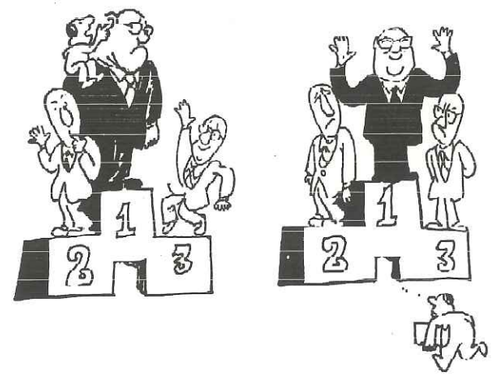

II I

أسطورة المساواة بين الجنسين وحدود المعارضة السياسية*

بقلم: سيمونا شارونى**

إن التغطية الإعلامية الغزيرة حول العيد الخمسين لإسرائيل قد أخفقت، إلى حد كبير، في الأخذ بعين الاعتبار الرؤى الأكثر نقدية التي كان يمكن أن تلقي ضوءاً مختلفاً على الاحتفالات. وبينما قام البعض بالتعقيب على الانقسامات المألوفة بين اليهود العلمانيين والدينيين، أو اليسار واليمين، أو الإسرائيليين المهاجرين و"المولودين في إسرائيل، ظلت تحليلاتهم تتسم بالسطحية. وقد ندرت أو انعدمت بعض المحاولات القليلة في صفحات المجلات التقدمية، مثل "ذانيشون" أو "تايخون"، لدراسة كيف يرتكز المشروع الصهيوني واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي على علاقات القوة العرقية والعنصرية وكيف يقتنع بذلك في الوقت ذاته متداخلا مع تقسيم العمل والسلطة والقوة على أساس نوع الجنس[1].

إن الصهيونية كإيديولوجية وكحركة قد شيدت أفكاراً خاصة بشأن الأنوثة، والذكورة، والعلاقات بين الجنسين. ومن خلال الإصرار على الإشارة إلى وجود إسرائيل والشعب اليهودي ككل، فإن التأكيد على الذكورة العدوانية المسلحة بكثافة كان مبرراً بالحاجة إلى إنهاء تاريخ من الضعف والمعاناة والملاحقة. لقد وضعت صورة الذكر الإسرائيلي- اليهودي- أي البراجماتي العدواني القاسي والذي يلعب دور الحماية- في مقابل الأفكار التقليدية بشأن الأنوثة، والمرأة كزوجة طائعة وكأم، وأيضا في مقابل صورة اليهودي الذي لا حول له ولا قوة في الشتات مترافقة مع الهولوكوست "المحرقة". إن التصور الصهيوني للذكورة يقابل أيضا الصورة النمطية (لتخلّف) وضعف العدو "العربي". وفي المجمل، فإن اليهود، غير المولودين في إسرائيل، مع النساء والعرب - وكلهم يتسمون بعدم الذكورة- قد أصبحوا الخلفية التي يجري في مواجهتها تشجيع الذكر اليهودي "الجديد" لتأكيد هويته الذكورية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المشروع الصهيوني، مثله مثل باقي المشروعات القومية، يفرض على المرأة رؤية من الأعلى بشأن الهوية

* نشر في عدد: MERIP. No 207 Vol 28 No 2. Summer 1998

** أستاذة مساعدة بالجامعة الأمريكية في واشنطن في مجال السلام وحل النزاع، وهى مؤلفة كتاب: "نوع الجنس، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني: سياسات المقاومة التي تتبعها المرأة"؛ راجع:
(Gender and the Israeli-Palestinian conflict: the Politics of women's Resistance", (Syracuse University Press, 1995).

الجماعية، مع وجود مجتمع يمكن أن تصبح عضوة فيه ومشاركة سياسية. ولكن في واقع الأمر، لا تملك المرأة ناصية الأمور بشأن المضامين الاجتماعية والسياسية، فمشاركتها في المشروع الصهيوني تركز، إلى حد كبير، على رغبتها في الخضوع لتقسيم العمل والسلطة القائمة على هوية الجنس داخل هذه الحركة. بينما من المتوقع أن يلعب الرجل دور محرر الشعب اليهودي وحامي حماه، أما المرأة –وهي الأكثر عرضة للتأثر وتحتاج إلى الحماية– فتوكل إليها المسئولية الأساسية بشأن إعادة إنتاج الأمة ونقل ثقافتها.

وتسهم الحرب، والتهديد بها، في إخضاع المرأة الإسرائيلية للمشروع الصهيوني البطريركي❖ [٢]. فالمرأة اليهودية في إسرائيل مكلفة بالحفاظ على تماسك البيت وتقديم المساعدة للرجل في المعركة. وبشكل عام، من المتوقع أن تسهم المرأة اليهودية الإسرائيلية في الروح الجماعية القومية الإسرائيلية وأمنها، دون أن تتعارض مع دورها التقليدي أو مع عدم المساواة السائدة بين المرأة والرجل.

إن هذا الدور النمطي المتوقع دائما من المرأة قد قاد مارسيا فريدمان وهى إحدى مؤسسات الحركة النسوية الإسرائيلية، وعضو سابق في الكنيست أن تصل إلى نتيجة مفادها أنه في إسرائيل

" ينظر إلى تحرير المرأة باعتباره تهديدا للأمن القومي" [٣]. لقد دأب الشعب الإسرائيلي على النظر للنزعة النسوية باعتبارها حركة متطرفة وأجنبية تهدد استقرار المجتمع الذي يقاتل من أجل البقاء. وبمعرفة هذا التصور لا يصعب إدراك سبب الصغر النسبي لحركة المرأة في إسرائيل، أو السبب وراء المشاركة المحدودة للمرأة في الساحة السياسية الرسمية. وكما هو الحال بالنسبة للمرأة في أجزاء أخرى من العالم ، من المتوقع أن تحد المرأة اليهودية الإسرائيلية من مشاركتها السياسية وتقصرها على "القضايا النسائية" بالتعريف الضيق، أو تظل خارج السياسة برمتها فلم يزد عدد النساء في الكنيست الإسرائيلي عن ١٠٪ أبدا. ويوجد بالكنيست الآن ٩ نساء (من بين ١٢٠ عضوا) أي ٧,٥٪– وهى نفس النسبة التي شهدها أول كنيست في إسرائيل عام ١٩٤٩.

ووفقا لبائيل بيشاي، فإن "المرأة في إسرائيل كانت تتذبذب بين بديلين: التعبئة تحت لواء الراية النسوية أو الاندماج داخل المؤسسات التي تحمل الراية القومية"[٤]. ووفقا لبيشاي فإن مشاركة المرأة الإسرائيلية في السياسة يشوبها توتر عن يد بين الجهود الرامية إلى التقدم بوضع المرأة الاجتماعي والسياسي والقانوني من جهة وتعبئة النساء لخدمة الدولة و نخبها السياسية الذكورية من جهة أخرى. إن هذا التوتر يمكن أن يفسر جزئيا تهميش المرأة في الساحة السياسية الرسمية في إسرائيل. وعلى الرغم من هذا التوتر، فقد تزايدت المشاركة السياسية على المستوى القاعدي في العقدين الماضيين. ومع نشأة جماعات السلام النسائية في إسرائيل في باكورة أعوام الثمانينات، أصبحت المرأة الإسرائيلية أكثر وعيا بالتوتر القائم بين الراية القومية وراية النزعة النسوية.

و قبل عام ١٩٨٢، كانت هناك بعض المحاولات القليلة التي قامت بها النساء لتنظيم أنفسهن حول قضايا الحرب والسلام. وكانت المحاولة الأولى المباشرة لمعارضة الإجماع السياسي السائد ومواجهة عدم المساواة بين الجنسين قد حدثت عام ١٩٧٧مع تأسيس مارسيا فريدمان "حزب المرأة" بالتعاون مع غيرها من الشخصيات القيادية فى الحركة النسوية الاسرائيلية. وقامت الحملات الانتخابية لحزب المرأة بالربط بين عدم المساواة بين الجنسين وبين الحاجة إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وينص برنامج الحزب على أن "الوضع السياسي القائم يستهلك أغلب موارد المجتمع الإسرائيلي، ويحول انتباه الشعب والحكومة بعيدا عن القضايا الاجتماعية الحيوية"[٥].

إن هذه الأفكار، التي نادرا ما كانت تطرح في الساحة السياسية الإسرائيلية، قد لاقت عداءً على طول الخط. لم تكن غالبية المجتمع الإسرائيلي مستعدة لسماع المواقف المبدئية للنساء اللاتي لايتحدين الأولويات السياسية السائدة فحسب وإنما يقمن أيضا بربط اضطهادهن بالاضطهاد الواقع على الآخرين، وخاصة الفلسطينيين، سواء في إسرائيل أو في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وعلى الرغم من أن حزب المرأة لم يفز بأصوات كافية تمكنه من الحصول على مقعد في الكنيست. فإن تأسيسه وبرنامجه السياسي كانا يمثلان حدثا هاما في تاريخ النشاط السياسي للمرأة في إسرائيل.

لقد أثار الغزو الإسرائيلي للبنان احتجاجات ضخمة للمرة الأولى في إسرائيل، ضد الحرب، مما أشعل شرارة بزوغ جماعتين نسائيتين ترفعان صوت الاحتجاج: جماعة "المرأة ضد غزو لبنان" وجماعة "الآباء والأمهات ضد الصمت" لقد قامت الجماعتان بمعارضة الغزو الإسرائيلي وطالبتا بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية. وكان الخلاف الأساسي بين الجماعتين يكمن في علاقة كل منهما بالتوجه النسوي. ففي حين نجد أن أعضاء جماعة "الآباء والأمهات ضد الصمت"– قد أبعدوا أنفسهم علانية عن التوجه النسوي وأصروا على أنهم مجرد أمهات وآباء بسطاء يشعرون بالقلق بشأن أبنائهم في المعركة، نجد من ناحية أخرى أن جماعة "المرأة ضد غزو لبنان"، كانت تتكون من النساء الناشطات في الحركة النسوية الإسرائيلية، وكان احتجاجهن ضد الحرب يعارض بوضوح النزعة الإسرائيلية للتمييز بين المرأة والرجل، فضلا عن التوجه العسكري الإسرائيلي.

وكان الرأي العام الإسرائيلي يرى النسوية تهديدا للدولة، بالإضافة إلى أن مناخ الأزمة الذي أثاره الغزو قد ساعد على توليد عداء عام ضد جماعة "المرأة ضد غزو لبنان". وفي المقابل، كان رد الفعل العام تجاه جماعة "الآباء والأمهات ضد الصمت" متعاطفا. إن ردود الأفعال العامة المتباعدة هذه تؤكد أن المساحة المتروكة للمرأة كي تنشط في إسرائيل سياسيا ما تزال قليلة جدا، ناهيك عن المساحة المتاحة للنسويات. وكان الطرح المشروع الوحيد لاحتجاج النساء السياسي يتمثل في الأمومة والتأكيد على الرعاية والحماية تمشيا مع الأفكار التقليدية بشأن الأنوثة والعلاقة بين الجنسين[٦] .

إن بدء الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ كان يمثل حدا فاصلا لمشاركة النساء السياسية في إسرائيل. فبينما كانت المحاولات التي قامت بها النساء الإسرائيليات قبل الانتفاضة لتنظيم أنفسهن كنساء عاجزة عن تحدي النظام الأبوي السائد جدياً وحشد أعداد كبيرة من النساء فقد أدت الانتفاضة إلى بدء جماعات سلام نسائية عديدة. جماعات مثل: "النساء يرتدين السواد"، و"المنظمة النسائية للسجينات السياسيات"، ومنظمة شاني (النساء الإسرائيليات ضد الاحتلال"، و"تحالف المرأة والسلام"، و"شبكة النساء الإسرائيليات من أجل السلام". إن مثل هذه الجماعات قد بدأت في تنظيم مظاهرات وشن حملات لكتابة رسائل، فضلا عن عقدها لمؤتمرات سلام محلية ودولية، والقيام بزيارات تضامنية للضفة الغربية وقطاع غزة.

إن نشأة عدد كبير من جماعات السلام النسائية قد أمد بعض النسوة الإسرائيليات بفرص جديدة للخروج من الأدوار المرسومة لهن كأمهات وراعيات للبيت، كما ساعدهن على اتخاذ مواقف حول القضية الأكثر أهمية في السياسة الإسرائيلية: الصراع الإسرائيلي ال فلسطيني. لقد أخذت النساء الإسرائيليات يدركن بالتدريج، إن لم

❖ المجتمع البطريركي هو مجتمع ذكوره يرتب المكانة الاجتماعية وفقاً لسيادة الذكر، ووفقاً للعمر، والمنزلة المرتبطة بالسلطة والأرض (المحرر)

يكن الأمر قد حظي بإقرار عام، أن مجموعة المشكلات التي عادة ما يجري تعريفها باعتبارها "قضايا المرأة" لا يمكن معالجتها بعيدا عن هياكل العسكرة وعدم المساواة والاضطهاد، والتي تتعزز عبر الإحتلال العسكري الإسرائيلي للفلسطينيين. ومن خلال التثقف بالمبادئ النسوية المطلقة، استطاعت ناشطات السلام الربط المتماسك بين النواحي التالية:

١- بين مختلف نظم الهيمنة وعدم المساواة الهيكلية؛

٢- بين ممارسات العنف التي تتم ضد الفلسطينيين، والعنف غير المسبوق ضد النساء في إسرائيل؛

٣- بين نضالات الفلسطينيين من أجل التحرير وحق تقرير المصير ونضالات النساء في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك إسرائيل.

وعلى الرغم من حرص الحركة في علاقتها بالتوجه النسوي، فإن حجم التنظيم السياسي للنساء قد أثار حركة ارتدادية ضد النساء الناشطات داخل المجتمع الإسرائيلي، فالنساء المنخرطات في مختلف مبادرات السلام، وخاصة جماعة "النساء يرتدين السواد"، قد أصبحن أهدافا لسوء المعاملة اللفظية والبدنية، والتي كانت ذات تلميحات جنسية❖ في أغلب الأحيان. إن هذه الحركة الارتدادية ضد النساء الناشطات في مجال السلام قد أكدت مرة أخرى على المساحة المحدودة المتاحة للنشاط النسائي السياسي، والاحتجاج النسائي في إسرائيل.

لقد قامت بعض الناشطات في مجال السلام بتفسير اتفاقيات أوسلو سبتمبر ١٩٩٣ باعتبارها فرصة لكي يصبحن أخيرا جزءا من الإجماع القومي الإسرائيلي، ولكن هذه الأوهام لم تعش طويلا: فالمجتمع الإسرائيلي منقسم بعمق حول مضمون هذه الاتفاقيات وتنفيذها، وقد ظهرت انقسامات مماثلة أيضا داخل حركات السلام النسائية، فبينما كانت بعض النساء مقتنعات بأن اتفاقيات أوسلو تمثل خطوة نحو السلام الشامل، كانت هناك أخريات يجادلن بأن هذه الاتفاقيات هى تدعيم للهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين. ومع انعدام قدرة حركة السلام النسائية للتوصل إلى إجماع بدأت في الانهيار. ونجد أن جماعة "النساء يرتدين السواد" –وهى إحدى القطاعات الواضحة في حركة السلام الإسرائيلية– قد هجرت تدريجيا طقوسها الأسبوعية. وبالمثل، كانت جماعة " تحالف النساء من أجل السلام" عاجزة عن تجاوز هذه الانقسامات وأوقفت عملها.

وفي نفس الوقت، أدى الاحتضان غير النقدي لاتفاقيات أوسلو من جانب المجتمع الدولي إلى نشأة "رابطة القدس" (Jerusalem Link) عام ١٩٩٤ بتمويل من الجماعة الأوروبية. وتعمل هذه الرابطة كهيئة تنسيقية لمركزين نسائيين مستقلين: أحدهما فلسطيني هو مركز القدس للنساء، ويقع في القدس الشرقية، والآخر إسرائيلي هو بات شالوم (ابنة السلام) ويقع في القدس الغربية. وسرعان ما أصبح مركز بات–شالوم مكانا للاجتماع العام لحركة السلام النسائية الإسرائيلية. إن ظهوره المفاجئ كمركز للتنظيم السياسي، وعلاقته الوثيقة بعديد من أعضاء الكنيست من حزبي العمل وميريتس قد أدى إلى توليد ردود أفعال مختلطة بين بعض النساء من الناشطات الأوائل في حركة السلام. ولقد تعرضت بات–شالوم للنقد لتبنيه المطلق لعملية أوسلو، وإخفاقه في انتقاد سياسات حزبي العمل وميرتس، ولمنهجه "الفوقي" حيال الفلسطينيات.وعلى الرغم من هذه الانتقادات، كان مركز بات–شالوم قادرا على الاعتماد على قاعدته التنظيمية وقوته المالية وذلك لتنظيم مظاهرات ومنتديات عامة تعالج قضايا

مثل: المستوطنات اليهودية، وتعذيب السجناء السياسيين الفلسطينيين، وإغلاق القدس وضمها، وكانت قيادات مركز بات–شالوم، فضلا عن الأعضاء الأساسيين به، تضم العديد من النسويات، كما كان المركز عادة يقوم بمناقشات تربط قضايا هوية الجنس Gender❖❖- بالقضايا السياسية، ومع كل فقد كانت هناك كراهية واضحة لاستخدام الخطاب النسوي في مُهام المركز وأهدافه: إن هذه الكراهية لحمل الراية النسوية قد ساعدت على تعزيز الرأي العام بشأن النسوية كتهديد، مما أجبر النساء على إتباع أنماط من الحشد السياسي لا تتحدى الأدوار التقليدية المعرفة وفقا لهوية الجنس.

وقد أصبح البحث عن شعارات غير تهديدية أمرا واضحا في عدد من الجماعات النسائية التي انفجر ظهورها في الساحة السياسية الإسرائيلية خلال العامين الماضيين. إن جماعات مثل: "النساء والأمهات من أجل السلام" و"الأمهات الأربع" قد استخدمت بوضوح خطاب الأمومة لمعارضة سياسات الحكومة ضد الفلسطينيين وضد احتلال الجنوب اللبناني. وبتأسيس هذه الجماعات عن طريق نساء ليس لديهن أي نشاط مسبق في الحركة النسائية للسلام أو في السياسات الإسرائيلية، استطاعت أن تحصل على تغطية بارزة في الإعلام الإسرائيلي والدولي، فضلا عما لاقته من استقبال دافئ نسبيا من الجمهور الإسرائيلي وكثيرا من المسئولين المنتخبين.

لقد تم تأسيس جماعة" الأمهات الأربع" في فبراير ١٩٩٧ عن طريق أربع أمهات من شمال إسرائيل يخدم أولادهنّ في الجيش الإسرائيلي في لبنان. وقد جاء هذا التأسيس بعد تحطم طائرة عمودية قتل خلاله ٧٣ من الجنود الإسرائيليين وهم في طريقهم إلى لبنان. والحركة تضم حاليا مئات من الأعضاء النشطين عبر أنحاء إسرائيل، وآلاف من المؤيدين في كافة أنحاء العالم، وهى تدعو إلى انسحاب إسرائيل من لبنان. لقد كان الهدف المباشر للحركة يكمن في إعادة القضية اللبنانية إلى جدول الأعمال العام، وذلك عن طريق الضغط على صناع القرار السياسي والعسكري بالقول بأن المواطنين الإسرائيليين يدفعون ثمنا غاليا للأمن المشكوك فيه، والذي يحصلون عليه مما تزعمه إسرائيل بأنها "منطقة آمنة". وهناك إجماع بين

❖ Sexist تعني التمييز بناءً على هوية الجنس (ذكر وأنثى) أي تلميحات عدائية ضد النساء أو موجهة ضد النساء لأنهن نشطاء.

❖❖ طرحت إمكانية ترجمة Gender "هوية الجنس" في مؤتمر نظمته هيئة ملتقى المرأة والذاكرة من ١٧–١٨ اكتوبر ١٩٩٨ في القاهرة. وقد فضلت هذه الترجمة على النوع أو "نوع الجنس" لأنها أقرب ما يمكن للمعنى الأصلي وهو الآثار المعنوية والنفسية والاجتماعية التي تترتب على الهوية الذكورية والأنثوية.

المحللين الإسرائيليين على أن جماعة "الأمهات الأربع" تستحق بعض الفخر على الأقل لأنها أجبرت حكومة نتنياهو المتشددة على أخذ الانسحاب من جنوب لبنان بعين الاعتبار.

ومع معرفة تاريخ وديناميات الحشد السياسي النسائي في إسرائيل، تعي السيدات تماما أنهن إذا كنّ يرغبن في تحدي الإجماع القومي الإسرائيلي بنجاح حول لبنان فإن عليهن القيام بذلك من خلال احتضان الأدوار التقليدية لهن كأمهات لأبنائهن، فضلا عن وضعهن الأخلاقي كأمهات للأمة [٧].

إن أمثلة التنظيم السياسي للنساء التي ناقشناها هنا، ومناخ الحركة الارتدادية الذي تعمل داخله هؤلاء النسوة، توضح أسطورة المساواة بين الجنسين في إسرائيل. ومن نتائج الدعاية الصهيونية الناجحة، سواء في الداخل أو في الخارج، الاستمرار في بناء هذه الأسطورة ودعمها على نطاق كبير عن طريق تضاد استشراقي للثقافة "المتحضرة" لإسرائيل مع جيرانها العرب "المتخلفين". إن وضع المرأة الإسرائيلية ذات التحرر الغربي المزعوم- إلى جوار المرأة العربية المضطهدة المحجبة والنمطية، قد حول الانتباه بعيدا عن عدم المساواة الهيكلية التي تواجه المرأة الإسرائيلية، فضلا عن التشابه المذهل بينها وبين النساء في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط.

وطالما تسود أسطورة المساواة بين الجنسين، حاجبة المساواة بين الجنسين وغير ذلك من الممارسات التمييزية على أساس العنصر أو العرق أو الطبقة أو الميل الجنسي، فسيصعب على النساء الناشطات في مجال السلام ربط نضالهن من أجل المساواة بين الجنسين بالنضال من أجل حل عادل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. إن تحدي هذه الأسطورة يتطلب نقداً دقيقا للمشروع الصهيوني من منظور الضحايا سواء الفلسطينيين أو اليهود. إن النضالات التقدمية من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي في إسرائيل/فلسطين ينبغي أن تبدأ بصياغة دقيقة لرؤيا جديدة للمجتمع والسياسات، رؤية ترتكز على مبدأ المساواة والعدالة للجميع.

الهوامش

١-كرست المجلة نصف الشهرية "تايخون " عددين من أعدادها (مارس/أبريل ومايو/ ١٩٩٨) لموضوع "إسرائيل في عيدها الخمسين، أما مجلة" ذا نيشون"، فقد كرست عددها الصادر في ٤ مايو ١٩٩٨ لاحتفالات الذكرى الخمسين لإسرائيل.

٢- إن هذا المقال معد بهدف تحدي إسطورة المساواة بين الجنسين في إسرائيل، ولذلك فهى تتعامل ، على وجه الخصوص مع الحشد السياسي للنساء اليهوديات اللاتي يجرى تصورهن باعتبارهن محررات من النمط الغربي. ومع كل، فمن الأهمية ملاحظة أن النساء الفلسطينيات اللاتي يحملن المواطنة الإسرائيلية كن منخرطات في حركة السلام النسائية.

٣- راجع:
Marcia Freedman,"Exile in the Promised Land: A Memoir (New York : Firebrand Books, 1990). P. 108.

٤- راجع:
Yael Yishai, "Between the Flag and the Banner: Women in Israeli Politics (Albany, Ny: State University of New York Press, 1997), p. 232.

٥- استشهاد مقتبس من:
Simona Sharoni Gender and the Israeli Palestinian Conflict: the Politics of women's Resistance" (Syracuse: University press, 1995), p. 105.

٦- للاطلاع حول المزيد بشأن هذه الجماعات، راجع:
Simona Sharoni "Gender and the Israeli Palestinian conflict, op. Cit, pp. 106-109, and "Motherhood and the Politics' women's Resistance: Israeli Women Organizing For Activist Voices from Left to Right, eds. Jetten et al. (Hanover & London: New England university Press, 1997), pp 144-160.

٧- إن المقارنة بالأمهات الأربع بالتوراة، وخاصة بسارة، كان موضوعا شائعا في الحملة السياسية للحركة.

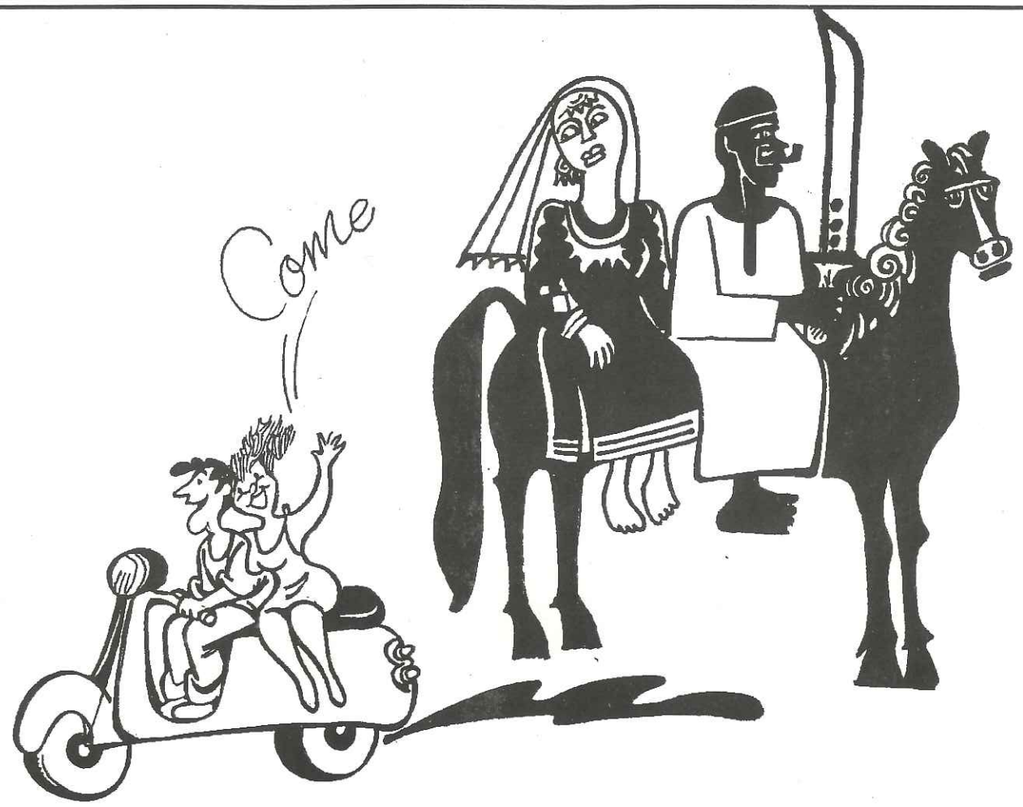

المرأة العربية والنزعة النسوية الليبرالية والدولة الإسرائيلية*

بقلم: ليزا حجار**

* نشر في عدد: MERIP. No 207 Vol 28 No 2. Summer 1998
** من محرري هذه المجلة، وتقوم بتدريس علم الاجتماع في كلية سوار ثمور.
*** في أحد المؤتمرات عن الحركة النسائية في مصر طرحت ترجمة " هوية الجنس " لكلمة " Gender " . وقد كان دفاع المقترحين لهذه الترجمة مقنع جداً على أساس أن كلمة Gender تاتي دائما في سياق الحديث عن أثر الهوية الجنسية المعنوي والثقافي لذلك أقررت هذ ه الترجمة عوضا عن "نوع الجنس" (المحرر)

هناك قانون، ما يزال معلقا في الكنسيت الاسرائيلي، من شأنه السماح للمرأة باستخدام المحاكم المدنية في إسرائيل لشئون الأحوال الشخصية. وترى النسويات الإسرائيليات الليبراليات هذا الأمر باعتباره ترويجا "لحقوق المرأة"، وذلك عبر تخفيف قبضة السلطات الدينية على الحياة الشخصية للمرأة. ولكن إسرائيل ليست دولة ليبرالية، ومن ثم فهناك مسألة إشكالية أساسية تتعلق بمعالجة الاهتمامات العامة في مجال هوية الجنس Gender ***، طالما أن المرأة في إسرائيل لاتتمتع بوضع عام أو حقوق كمواطنة.

وفي الواقع، طالما أن إسرائيل دولة يهودية، فإن المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية والدرزية سوف تبقى مصادر هامة للهوية المجتمعية بالنسبة لعرب إسرائيل (النساء والرجال)، حيث أن الدولة المدنية ليست بالفعل "دولتهم".

وتجادل النسويات الإسرائيليات (سواء اليهوديات أو العربيات) عن حق بأن النساء لا يتعرضن للتمييز ضدهن في تعاملهن في إطار المؤسسات الدينية المحافظة في أغلب الأحيان. إن الذين يؤيدون القانون يقولون أنه سوف يساعد كافة النساء بغض النظر عن دينهن (رغم ما هو مطروح من أن النساء المسلمات سوف يستفدن أكثر). ولكن ، ماهو الخيار الذي يقدمه هذا القانون بالفعل؟ إما أن ترفض المؤسسات الدينية في مجتمعك وتستفيد من المحاكم العلمانية بالدولة، أو تستمر في المعاناة من التمييز في مجال هوية الجنس على يد السلطات الدينية.

إن القانون يجعل المحاكم العلمانية تبدو كمعاقل تنوير ووسائل لبرلة. هذا مع أن هذه المحاكم ذاتها قد شاركت بنشاط، عبر الخمسين عاما الماضية، في عمليات التمييز ضد "غير اليهود" في إسرائيل. ولا يوجد اعتراف واضح، من قبل الحكومة الإسرائيلية بمحاولة تحد للتحيز المؤسسي ضد غير العرب الذي تمارسه المؤسسات العلمانية الإسرائيلية، بما فيها المحاكم وعلاوة على ذلك، يفترض المناصرون للقانون أن المرأة سوف تحصل على مميزات أفضل في المحاكم المدنية، ولكن لا دليل على ذلك. وأخيراً: إن تمرير القانون سوف يقوض من إمكانية تغيير المؤسسات الدينية داخل مختلف المجتمعات.

إن استخدام قضية حقوق المرأة كوسيلة لمهاجمة السلطات الدينية، يفرض تمييزاً جامداً بين " مصالح النوع- أي المرأة " و" المصالح المجتمعية". وبالنسبة للنساء العربيات في إسرائيل، تعتبر هذه الثنائية زائفة، حيث يشتركن مع الكثير من الرجال في المجتمعات المحلية في التعرض للتمييز الهيكلي والتهميش السياسي- أكثر مما يشتركن فيه مع النساء اليهوديات. لماذا يتأتى على المرأة العربية احتضان القانون الذي يعمل على تعميم المصالح الخاصة بالنوع، ويفترض أن المؤسسات العلمانية بالدولة الإسرائيلية يمكن أن "تنقذها" من الدين، هذا في حين أن الدولة الإسرائيلية هى التي أعطت للدين دلالة كبيرة بالنسبة لمكانتهن وحقوقهن (أو انعدام حقوقهن) كنساء وكعرب؟

إن نواقص هذا القانون تذكرنا بالأخطاء المبكرة التي ارتكبها قادة الحركة النسائية في الولايات المتحدة. لقد قامت النسويات الليبراليات، في أعوام الستينات، بصياغة برنامجهن حول حركة الحقوق المدنية، وقد إهتممن بمشكلة النوع بدلاً من الاهتمام بمشكلة العنصرية. لقد فشلن بوضوح في الإقرار بأن هذه الأشكال ليست أشكالا متوازية للهوية، كما أنها لا تقود إلى أشكال متساوية من التمييز. ففي مجتمع يهيمن عليه البيض، مثل مجتمع الولايات المتحدة، يتعرض السود للتمييز باعتبارهم أعضاء في جماعة عرقية (وهو الأمر الذي يماثل وضع "غير اليهود" في إسرائيل)، بينما يختلف التمييز ضد المرأة وفقا للعرق والطبقة ونوع الجنس، وما إلى ذلك. إن الحركة النسائية، التي تهيمن عليها النساء البيض من الطبقة الوسطى، لا تروق لكثير من النساء الملونات أو الفقيرات أو غيرهن، ذلك أن هذه الحركة قد رفضت الاعتراف والتعامل مع الأساليب التي تبرز فيها هذه التمايزات بين النساء.

أن توجيه النقد للنزعة النسوية الليبرالية لا يعني رفض النسوية. بل إنه يشير، بالأحرى، إلى الرغبة في تطبيق منهج أكثر شمولا للحقوق في إسرائيل. ولخلق حركة قوية تقدمية، فإن مشكلة "الأخريات": أي النساء العربيات والتمييز الذي تمارسه الدولة ضد المواطنين من غير اليهود- ينبغي أن تمثل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية النسوية والخطاب النسوي. وفي حين قدمت الحكومة الإسرائيلية تقريرها لعام ١٩٩٦ إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع حذفها لكافة الأمور المتعلقة بوضع النساء "غير اليهوديات"، قام فريق من النسويات العربيات بإعداد تقرير مضاد وقدمنه إلى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ لقد كانت بياناتهن وتحليلاتهن توضح الارتباط بين الأشكال "الشخصية" و "العامة" للاضطهاد. إن نساء الأقلية يعرفن عدم قدرتهن على إيجاد حرية حق يقية من التمييز في مجال نوع الجنس، طالما أنهن يشكلن جزءا من مجتمعات تستمر في معاناتها من التمييز.

إن النسوية الحقيقية هى النضال ضد كل أشكال التمييز.

مشكلة اللاجئين

بقلم: روز ماري صايغ**

بالنسبة لغالبية الفلسطينيين، تمثل القومية والطبقة ووضعية اللاجئ أمورا شديدة الارتباط. وفي غياب أي تقدم نحو تحقيق العدالة، سوف تحافظ هذه الغالبية على إمكانية للمعارضة في المستقبل القريب. فما زالت أسلحتهم كما كانت دائما: رفض النسيان، والغضب، وقدرة غير عادية للحفاظ على بقاء الجماعة.

إن القوة الإسرائيلية، والدعم الأمريكي، بالإضافة إلى الضعف الفلسطيني، وتعقد الوضع العربي تمثل المكونات الأساسية لأي تسوية قسرية "لمشكلة اللاجئين"، تسوية لا ترتكز على حقوق اللاجئين، وإنما على تلاشيهم.

إن "الشرق الأوسط الجديد" ينبغي أن يكون حسن المظهر، وينبغي أن تتوافق الدول والمواطنين والحدود، وينبغي التخلص من كافة الأمور الشاذة التي تثير التمزق. ونظرا لمركزية قضية اللاجئين بالنسبة لعدم الاستقرار الإقليمي، يعد التخلص من اللاجئين الفلسطينيين أمراً جوهرياً لوجود شرق أوسط هادئ ومستعد للوفاء بالدور المرسوم له في الاقتصاد العالمي.

* نشر في عدد
MIRIP. No 207.
Vol 28. No 2
Summer 1998.

** عالمة في مجال الأنثروبولوجيا/ التاريخ، تعيش في بيروت، وهى مؤلفة كتاب: "أعداء كثيرون: خبرة الفلسطينيين في لبنان"، راجع:

Too Many Enemies: the Palestinian Experience in Lebanon, (Lodon: zed Books, 1994).

من هو الفلسطيني الذي يعتبر لاجئاً ؟ إذا ما أدخلنا في الحساب كافة الفلسطينيين المتواجدين خارج فلسطين التاريخية-حوالي ٣,٦٥٠,٠٠٠ عام ١٩٩٥- وبالإضافة إليهم أكثر من ١,١٠٨,٧٦٧ من النازحين،نصل إلى رقم يزيد عن ٤,٧٥٠,٠٠٠ أو حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان الفلسطينيين (تم تقدير عددهم بحوالي ٦,٨٣٨,٠٠٠ عام ١٩٩٥)[١]. ولكن الكثير من الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى قد تم استيعابهم أو أصبحوا أغنياء أو نسوا فلسطين. وهناك سؤال وثيق الصلة بالموضوع أكثر من الأرقام، وهو: كم يبلغ عدد اللاجئين الذين يعيشون في حالة فقر مدقع وعرضة للتأثر الشديد؟ وبالتأكيد، فإن النسبة المئوية للفلسطينيين الذين يحيون في المخيمات تعطي فكرة أكثر حدة عن العدد الحقيقي للاجئين: ٥٥,٦٪ في غزة، و٥٣,٦ في لبنان، و ٢٨,١٪ في سوريا، و ٢٥,٦٪ في الضفة الغربية، و ١٩,٦٪ في الأردن حوالي ١,٠٤٥,٠٠٠ نسمة في مجموعهم.[٢] إن المسح الذي قامت به هيئة "فافو" (FAFO) عام ١٩٩٢ حول ظروف الحياة في الضفة الغربية وغزة والقدس توضح بالنسبة لغالبية المؤشرات- العمالة، الإسكان، خدمات البنية الأساسية، رصيد الأسرة- أن سكان المخيمات يشكلون قطاعا محروما[٣]. وبالإضافة إلى ذلك أوضح المسح وجود شريحة من اللاجئين يعيشون خارج المخيمات ومستوى معيشتهم أفضل بدرجة طفيفة . إذن، حوالي ٧٠٪ من لاجئي المخيمات، و ٥٠٪ من اللاجئين خارج المخيمات في غزة يعانون من أوضاع اقتصادية متردية، بينما يصل الرقم في الضفة الغربية إلى ٤٠٪ (في المخيمات) وما يزيد قليلا عن ٢٠٪ فقط (خارج المخيمات)[٤].

وفي لبنان، وجدت دراسة حديثة، لعدد يصل إلى ١٥٠٠ امرأة فلسطينية داخل وخارج المخيمات، أن ٩٤٪ من أسر المبحوثات يملكن دخلا شهريا يقل عن المبلغ الذي تعتبره "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى" يمثل الحد الأدنى الأساسي لعائلة من ٥ أفراد (٧٠٠ دولار)، بينما وجدت الدراسة في ٢٦٪ من الأسر أن الدخل الكلي كان يقل عن ١٦٠ دولارا في الشهر (الحد الأدنى من الأجر القانوني)، وهناك ٥٣٪ من الأسر تملك ما يتراوح بين ١٦٠-٣٥٢ دولارا في الشهر[٥] . إن ثماني من كل عشر من النساء العاملات واللاتي شملتهن العينة كن يمثلن مورد الرزق الوحيد أو الأساسي بالنسبة لأسرهن، وتكسب غالبيتهن (٧١٪) أقل من الحد الأدنى للأجر القانوني. ولم تكن أحوال اللاجئين في سوريا والأردن تختلف إلا بصورة هامشية، طالما أن الفلسطينيين هناك وعلى خلاف الوضع في لبنان- يمتلكون حقوقا لبعض الخدمات الحكومية. ولكن، من غير المرجح أن توضح المستويات الاجتماعية الاقتصادية صورة مختلفة جذريا. وفي الأردن على وجه الخصوص، والتي جرت دراستها بشكل جيد، يبدو أيضا أن غالبية اللاجئين سواء داخل المخيمات أو خارجها- يعيشون في مستوى اقتصادي متدن ٍ. فبالنسبة لهم، كما هو الحال بالنسبة للاجئين المسجلين في أماكن أخرى، توجد قيود صارمة على مصادر الدخل السابقة منذ حرب الخليج ١٩٩٢- وهى معونة وكالة الغوث، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية، وتحويلات الأسر، والهجرة للعمل. ومن الناحية الاقتصادية، لا يوجد ما يدعم هذا " الجمهور الضخم الذي يعيش على الكفاف " إلا العمل الموسمي، والتجارة البسيطة، والتضامن الأسري والمجتمعي، والمشروعات المتناثرة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، فضلا عن الحد الأدنى من الخدمات العامة.

ومع هذا، فليس الفقر، الذي يشترك فيه اللاجئون مع كثير من السكان حولهم، هو الذي يخلق هوية اللاجئ السياسي، وإنما هو خليط من الوضع المتدني، والفرص المحدودة، وانعدام المناعة، والهوية المطاح بها وحتى عندما تبني الفلسطينيون جنسية الدول المضيفة لهم، كانت جنسيتهم تمثل مواطنة من درجة أدنى. وباعتبار أنهم مشكوك فيهم دائماً، فقد كانوا يتعرضون دائما للملاحقة والإيقاف في المطارات والاستجواب، وأحيانا يمنعون من الدخول . وإذا ما وقع أحدهم في مخالفة قانونية، كان يحصل على عقوبة صارمة، على نحو خاص بهدف تخويف الآخرين[٦]. وفي الولايات المتحدة، يتعرض الأمريكيون من الأصل الفلسطيني للمراقبة، كما يصبح الفلسطينيون المقيمون عرضة للترحيل "بهدوء". أما في لبنان والكويت، فإن المواطنة لا تحمي الفلسطينيين. وبالنسبة لمن مازال يحمل جواز سفر "لاجئ"، فإنه، عند عبور الحدود، يتعر ض لتفتيش أمني يثير الاشمئزاز والإحباط.

إن تكلفة أن تكون لاجئاً دائما ما تتجدد وتدخل مرة أخرى في وعي وضمير كل جيل جديد .وفي الحقيقة، لا يمكن اعتبار اللاجئين الفلسطينيين "طبقة" تمتلك إمكانية إيقاع الفوضى في الوضع الإقليمي الراهن، إنهم منقسمون جغرافيا وسياسيا ، فضلا عن قيود الأنظ مة المضيفة لهم، وانعدام مناعتهم. ومع ذلك، تظل هوية اللاجئ السياسي عاملا إصلاحيا فعالا،طالما تجري إعادة إنتاجها من خلال الظروف الموضوعية.

ويحتاج اللاجئون إلى التمثيل في تلك المؤسسات الدولية التي يعتمد وجودها، كما توضح ليزا مالكي، على خرافة الوضع السوي للدولة-الأمة والوضع الشاذ للاجئ[٧]. لقد أدى اللاجئون الفلسطينيون إلى نهوض صنعة تمثيل حقيقية، حيث نجد وقبل كل شئ وكالة غوث اللاجئين، ولهذه الوكالة ميزة، لكنها ذات حدين: من ناحية حافظت على حياة المعدمين، وعملت على تعليم الغالبية، وأعطت وظائف للبعض، ولكنها من ناحية أخرى خلقت تعريفات وتصنيفات أصبحت ذات قوة، مصطلحات مثل "مسجل" و"غير مسجل"، و "النازحون"، تلك المصطلحات التي أدت إلى تقليص عدد اللاجئين، بل وتجاهل كل أولئك الذين يقعون خارج مجالات العمل الخمس للوكالة(٨) . ويبدو أن إحصائياتها "تغطي" اللاجئين، بالرغم من وجود فجوات في نظام التسجيل بها. إن وكالة غوث اللاجئين تشجع على التصور الخاص بأن الفلسطينيين "يحظون بالرعاية" على

الرغم من نواحي القصور المزمنة. وعلى خلفية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، فإن مهمة الوكالة لا تغطي مجال انتهاك حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن الفلسطينيين يتحدثون من خلال وكالة غوث اللاجئين، فإن ما يقولونه مقيد بتعرض الوكالة للمحاسبة أمام السكرتير العام للأمم المتحدة والجهات المانحة الأساسية.

ومنذ مدريد وأوسلو، بدأ عدد كبير من المؤسسات الأوروبية والأمريكية الشمالية في إعداد دراسات حول اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات والتحالفات، وذلك لخدمة احتياجات المفاوضين إلى معرفة "الحقائق" و "الحلول"[٩]. وقد ازدادت المراجع حول اللاجئين بقدر سرعة تدهور حياتهم وحقوقهم السياسية.

وهناك أنواع معينة من التمثيل السيئ والتي أصبحت شائعة في المناقشات حول اللاجئين، والتي بالكاد يلاحظها حتى المتخصصين. وأحد هذه الأنواع هو الميل لرسم صور استاتيكية❖.. ومهما كانت الاختلافات في التقديرات المقدمة بشأن العدد، سواء في ١٩٤٨ أو الآن، فإن الصورة المرسومة توضح انفجارين كبيرين عامي ١٩٤٨، ١٩٦٧- حيث تشتت الفلسطينيون في عدد محدود من الكتل التي كان وجودهم فيها مستقر "ومعروف" إحصائيا. ومع كل، فقد كانت عملية الإزاحة متعددة بالنسبة للكثيرين، وتحتوي على الكثير من ظلال عدم الأمان وانتهاك الحقوق. ونقدم فيما يلي بعض الحالات المميزة: غزة، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بين عام ١٩٧١و ١٩٨٩ بإعادة توطين قسرية لحوالي ١٠٥١٧ من أسر المخيمات (كما تعرض بدو النقب أيضا لإعادة التوطين)[١٠] ولبنان، حيث تعرضت حوالي ٤٠٠٠ أسرة للإزاحة أكثر من مرة، ولم تتم إعادة تسكينها بشكل مناسب. وكانت الضغوط على اللاجئين تتزايد من أجل الهجرة.. والكويت والخليج، مع طرد غالبية المجتمع الفلسطيني، الذي يبلغ عدده ٣٥٠٠٠٠، من الكويت أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١-١٩٩٢، وإجبار ١٢ أسرة على الحياة في مطار القاهرة لأكثر من ٥ شهور (مطرودين من الكويت، ورفضت مصر دخولهم)، وليبيا، حيث تهديدات القذافي عام ١٩٩٤-١٩٩٥ والتي أدت إلى عودة كثير من العمال المهاجرين إلى البلدان المضيفة مرة أخرى، مع دفع حوالي ١٠٠٠ من أهل غزة إلى الحدود الليبية المصرية لمدة ١٦ شهرا، بينما أغلق لبنان حدوده أمام الفلسطينيين ووضع قيودا جديدة على دخولهم وخروجهم[١١]، وألمانيا، حيث قامت الحكومة الألمانية مؤخرا بالتحرك لطرد اللاجئين الفلسطينيين من البلد[١٢]، والضفة الغربية والقدس وغزة وإسرائيل، حيث أصبحت القيود على الحركة أكثر قسوة منذ ١٩٩٣، مع استمرار هدم المنازل "غير القانونية"، والقدس، حيث حرم حوالي ١٥٠٠ فلسطيني من بطاقات الهوية مع تهديد الآلاف غيرهم، وحيث بقيت ٤٥ أسرة بلا مأوى في القدس، إذ بنى أفرادها بيوتا على أراضي الوقف وتم طردهم[١٣]، وحيث جرت إزاحة ٦٥ أسرة من أسر بدو

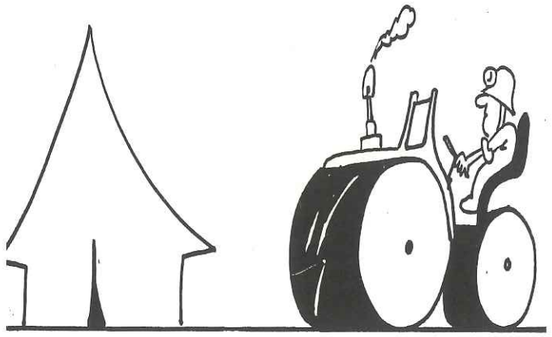

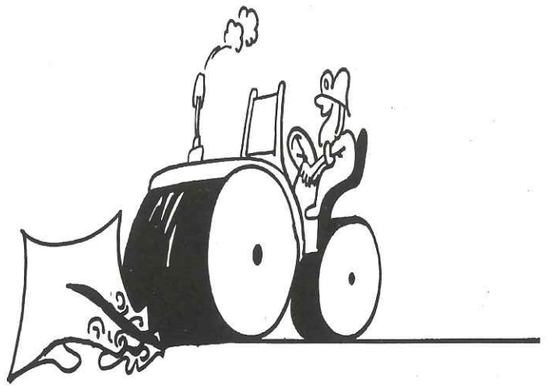

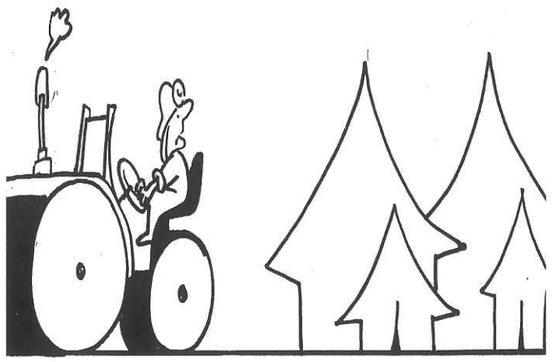

❖ وصفية أو سكونية لا حركة فيها

السرية من المستوطنات الواقعة شرق المدينة، ربما للانضمام إلى بدو الجاهلين الآخرين الذين يعيشون في ما يشبه الأقفاص بالقرب من مقلب القمامة بالقدس[١٤]، وفي الجليل، حيث يتزايد هدم بيوت المواطنين العرب الذين يعيشون في إسرائيل، مع تهديدات بهدم ١٢٠٠٠ بيتا[١٥]. وهناك أعداد لا تحصى من اللاجئين ما زالت محصورة في ليبيا والجزائر والعراق وغيرها من الأماكن. إن أغلب عمليات التصعيد هذه في مجال الإحساس بعدم الأمان قد حدثت منذ أوسلو.

وفي مواجهة كمية ضخمة من الإحصاءات والدراسات السياسية "حول" اللاجئين، هناك قلة محدودة من الدراسات التي تصور اللاجئين تاريخيا، وباعتبارهم منتجين للثقافة، ويحتاجون إلى إحداث تغيير. لقد قام بول كوسالي وكليف روبسون بإعداد دراسة بعنوان "بلا دولة في غزة"، وهى تعد مثالا ممتازا على نوع من أنواع تقديم الشهادات، وهو نوع لسوء الحظ نادراً ما يعرفه أو يقتبس منه المتخصصون في مجال اللاجئين[١٦]، وفقط مؤخرا، بدأت معارضة للمنهج الديموغرافي السياسي من جانب البحوث التي تقوم في مجتمعات اللاجئين ذاتها، وعلى سبيل المثال، هناك دراسة حول سلوك اللاجئ بشأن "عملية السلام" صدرت عن "الحملة من أجل حق اللاجئ في العودة"[١٧]، وهناك مسح جرى إعداده من بيت لبيت من جانب المنظمة النسائية الإنسانية في برج البراجنة. كما أن تقييم احتياجات سكان المخيمات تعد محدودة جدا هى الأخرى. ويمكن القول بأن ندرة أصوات لاجئ المخيمات في المنتديات الدولية والمطبوعات والأفلام يُعد نوعا أخرا من أنواع سوء التمثيل، إن اللاجئين يمثلون موضوعا للخطب والكتابات والصور والرسوم والأفلام، ولكن تمثيل الذات لم يبدأ إلا الآن فقط وبعد مرور خمسين عاما على النكبة (الكارثة القومية الفلسطينية) كما أن اتحاد مراكز نشاط الشباب في الضفة الغربية يقوم حاليا بعمل فيلم عن اللاجئين[١٨] فضلا عن صبحي زبيدي من مخيم جالازون الذي يقوم بعمل أفلام عن اللاجئين[١٩]. ومع ذلك، يصعب التفكير في وجود فلسطيني من المخيمات يواجه مؤتمرا دوليا. ففي مؤتمر أوكسفورد حول "الفلسطينيون في لبنان" (سبتمبر ١٩٩٤)،كان الفلسطينيون الذين يتحدثون عن الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعسكرات يكتظون في جلسة واحدة، ويُعطى لهم وقت للحديث أقل من الوقت المعطى للمتحدثين "الدوليين" واللبنانيين. وبتبني الخطاب القومي لتوضيح الأزمة، كان لاجئو المخيمات يتعرضون للإسكات مع تجاهل مهاراتهم الإبداعية والتفاوضية.

وهناك فلسطينيون مثقفون جعلوا صورة اللاجئ تمثل موقع المركز في أعمالهم: إسماعيل شموط خلال رسومه الأولى، وإدوارد سعيد وجين هر في عملهما "ما وراء آخر سماء" (Beyond the last Sky) ؛ وفواز تركي في كتابه (The disinherited)؛ وفوق كل شئ رواية غسان كنفاني "رجال في الشمس" والتي رفعت اللاجئ الفلسطيني إلى مصاف الرمز الدولي. إن هؤلاء المثقفين ينتمون إلى جيل كان جزءا من عمليات الإزاحة. وبالنسبة له، كان اللاجئون يمثلون التعبير المركزي الإنساني عن الأزمة الفلسطينية. وكما وضعت لينا جيوسي الأمر مؤخرا:

إن القصة الفلسطينية الأصلية الأساسية كانت حول نزع ملكية الفلسطينيين.. كانت قصة عن العدالة، وكانت تطالب بالعودة. إن جزءا كبيرا من هذا النوع من الخطاب قد أصبح الآن مغمورا ومهمشا... فقصتنا حول نزع الملكية، والتي تعد أساسية بالنسبة لظروفنا المعنوية ولمطالبنا القومية والجماعية ولإمكانية العودة الحقيقية، ما تزال تحتاج إلى الحديث عنها والإصرار والتأكيدعليها[٢٠].

إن مشهد عدم رغبة الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات، التي توسط فيها البيت الأبيض ذاته، له على الأقل أثر واحد غير مقصود فلقد جلب قضية اللاجئين مرة أخرى إلى الساحة السياسية. ومع تركيز الرئيس ياسر عرفات على أعوانه السابقين من اللاجئين، قام باتخاذ خطوات لاستعادة شرعيته، منشطا مرة أخرى إدارة شئون اللاجئين، التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحت قيادة أسعد عبد الرحمن، ومكرسا ٣,٦ مليون دولار لتحسين الظروف في المخيمات[٢١]. كما أمكن إيجاد وظائف لمخيم الشباب في قوات الأمن. لقد قام أبو اللطف بزيارة دمشق وبيروت، وبدأ أنصار عرفات في لبنان بالبروز مرة أخرى. ومع ذلك، فما يزال غير واضح ما إذا كان عرفات بكل أساليبه التكتيكية، قادراً على الإمساك بزمام اللاجئين. وعلى الرغم من أن التشتت يحرمهم من وجود صوت واحد لهم، فهناك اعتقاد واسع بين اللاجئين أن عرفات إذا كان يعمل على حشدهم الآن، فإن ذلك من أجل المساومة فيما بعد في مواجهة الأولويات العالية فتح مطار غزة، أو فتح طريق عام بين غزة والضفة الغربية. إن سياسة السلطة الوطنية في "أراضي الحكم الذاتي" بشأن دمج المخيمات في بلديات (وهى خطوة قد تقود إلى تحلل التاريخ والمؤسسات والمتحدثين الرسميين)، قد أثارت معارضة، مثلما أثارت المعارضة أيضا محاولات جمع لجان المخيمات لضمان هيمنة فتح، كما أن تشجيع عرفات للروابط القبلية والعائلية ينظر إليه كخطوة لتقليص "الأمل الخاص باللاجئين". إن الوجود الكلي للسيطرة الإسرائيلية يكبح السياسات الداخلية، ولكن النضال حول القضايا المحلية يظل حيويا، ومن المثير مراقبته.

إن نقل مقر وكالة غوث اللاجئين إلى غزة لم يؤد بعد إلى "سيطرة" عرفات التي تنبأ بها الفلسطينيون، على الرغم من وجود تنافس ضمني على التمويل الدولي يقبع أسفل تقسيم العمل بين السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الغوث. كما أن وجود منظور مختلف لكل منهما حول تطور مجتمعات المخيمات، يمكن في المأزق الراهن أن يترك مساحة تتعزز خلالها القيادات المحلية غير المنقسمة. ولكن فشل تمويل وكالة الغوث يعد قضية قابلة للانفجار في أي وقت وتثير غضب اللاجئين ضد الوكالة، وهى الجهة المانحة الأساسية للسلطة الفلسطينية ذاتها، والتي ينظر إليها الآن باعتبارها لا تملك القوة على إحداث التغيير.

ومع تكثيف الضغوط الأمريكية من أجل مفاوضات "الوضع النهائي" ،من المفيد تخيل مستقبل مخيمات اللاجئين في أعقاب التسوية التي من المرجح أن تنتج عن وضع عدم التوازن الراهن في القوى، ولكن هل سينتهي اللاجئون مع تفكك وكالة الغوث وفرض التوطين على البلدان العربية المضيفة؟ لا يمكننا إلا أن نفترض أن إسرائيل، المدعومة من جانب الولايات المتحدة، سوف ترفض حتى العودة الرمزية للاجئين إلى إسرائيل، بينما من الممكن السماح بعودة هزيلة إلى أراضي الحكم الذاتي[٢٢]. وماذا عن وضع هؤلاء الموجودين في الخارج؟ إن العائدين الفلسطينيين، كاللاجئين،سيبقون في منظور إسرائيل عنصرا من عناصر "عدم الاستقرار". ومن ثم، فمن المرجح أن تصر إسرائيل على اندماجهم النهائي والكامل في الدول المضيفة. (يمكن مساعدة لبنان في تحويل عدد كبير إلى أماكن أخرى). وبالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، يجب أن تعني التسوية النهائية نهاية وكالة غوث اللاجئين وإلغاء كافة إعلانات هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، فضلا عن الإعلانات الفلسطينية، التي تتحدث عن حقوق اللاجئين. وعندئذ فقط ستتحقق رؤيتهم "لشرق أوسط خال من اللاجئين".

هل ستؤدي هذه السيناريوهات المتخيلة للتسوية إلى اختفاء الهوية السياسية للاجئ؟ هناك أسباب كثيرة تدعو لأن تكون الإجابة بالنفي. ويكمن أحد الأسباب في فشل إعادة التوطين التي تقوم بها إسرائيل للأهالي من مخيمات غزة في تغيير السلوكيات السياسية: لقد استطاعت الهوية السياسية الفلسطينية والمعارضة أن تثبت في هذا التحرك[٢٣].

وحتى إذا ما قللنا من شأن دور اللاجئين في تربية أطفالهم بصورة تجعلهم يتذكرون فلسطين، فهناك عوامل "دفع" تجعل اندماجهم بالكامل في الشتات العربي غير مرجح. وفي المجتمعات العربية، مثلما هو الحال في غيرها من المجتمعات، فإن المواطنة مبنية تراتبياً، مع تيسر النفاذ إلى موارد الدولة ووظائفها والتمتع بحمايتها ولكن على أساس الطبقة و"الأصل". وحتى في سوريا، حيث يتمتع العائدون بكافة الحقوق المدنية ويمكن أن يصبحوا من كوادر الدولة، هناك حد أقصى غير رسمي ولكنه موجود. وفي الأردن، حيث يتمتع الجميع ، ماعدا قلة من لاجئي ١٩٦٧، بالجنسية الأردنية، نجد أن الدخول إلى الطبقة السياسية يخضع للسيطرة الحاكمة من قبل الدولة وعلى الرغم من أن نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات بالأردن قليلة ١٩,٦٪- هناك أدلة غير إحصائية تطرح وجود ظروف اجتماعية-اقتصادية قاسية بالنسبة للغالبية، وخاصة منذ حرب الخليج[٢٤]، وهناك دليل من الجيل الثالث من اللاجئين في لبنان يشير إلى التمييز الواضح في الجامعات وأماكن العلم والحياة الاجتماعية، كما يشير إلى وجود حدود يتعذر عبورها.

إن المسح الذي قامت به مؤسسة "فافو" (FAFO) عام ١٩٩٢ يعطي إشارات عديدة حول قوة حدود اللاجئين/ غير اللاجئين، حتى في داخل المجتمع الفلسطيني وعلى الرغم من أن وسائل المسح لا يمكن أن تقول سوى القليل عن العلاقات الاجتماعية والانقسام الطبقي، فإن مسح مؤسسة "فافو" يوضح مؤشرات عديدة حول "الاختلافات" بين اللاجئين" -من حيث الإسكان، وأسباب الراحة، والوظيفة، وملكية المنزل، والثروة. ومما يثير الاهتمام، أن الاختلافات الناجمة عن التعليم فيما يتعلق بالوضع الوظيفي تقل عما ينتج عن الخلفية الأسرية. وعلى الرغم من أن لاجئي وكالة الغوث لديهم "مستوى تعليمي أعلى كثيرا" من المستوى التعليمي لدى غير اللاجئين، فإن المستوى المادي، من حيث الثروة، يقل كثيرا[٢٥] . ويعلق الكاتب بقوله "إن الدور الحقيقي لجماعات القرابة، وخاصة الروابط بين هذه الجماعات والملكية، يعد أكثر أهمية من التعليم بالنسبة لتحديد الوضع الاقتصادي للأسرة" ورغم وجود شبكات أسرية كبيرة لدى اللاجئين، "فإن العلاقة بين هذه الشبكات والملكية تم تجميدها إلى حد كبير في عام ١٩٤٨"[٢٦] .

وعلى الرغم من تفكك أوصال المجتمع الفلسطيني، فإنه قد استعاد نوعا من الوعي الطبقي الذي يبدو واضحا في أقوى صورة في ممارسات الزواج، والصفقات التجارية، والعمليات التجارية اليومية. ففي لبنان، نجد أن الزواج بين اثنين من الفلسطينيين أحدهما من المخيمات والثاني من الطبقة الوسطى الحضرية يظل أقل حدوثا من الزواج بين اثنين أحدهما لبناني والآخر فلسطيني من نفس الطبقة (وإن كان اللبناني قد أخذ الطابع الفلسطيني). وفي الأردن، ومع وجود عدد كبير من اللاجئين في المخيمات (٢٥٢٠٨٩)(٢٧) ، فإن زواج الأقارب من القرية أو الأسرة ما يزال هو القاعدة. ويلاحظ حنا جابر ظاهرة زواج الأقارب في القرية بمخيم "وهدات"، رابطا إياه بالرغبة في الحفاظ على ذكرى الأصل[٢٨] . وسواء ارتكزت على الروابط المكانية أو على العادات المحلية، فإن حدود المكانة تفعل فعلها بقوة لإنتاج "اللاجئ" باعتباره شخصية سياسية/اجتماعية/ثقافية، مجسدة فيه تاريخا جماعيا قويا من الاضطهاد والمقاومة.

إن الفخر "بهوية اللاجئ" باعتباره "مناضلاً أو "أكثر فلسطينية" أو "رافضا للإنهاء" -يعطي هذه الهامشية شكلا كامنا من أشكال القوة. كما أن الفروض الخاصة بالاستيعاب تتجاهل أيضا الأنواع العديدة من التضامن غير السياسي التي تربط اللاجئين في الشتات ببعضهم البعض وبفلسطين، فضلا عن التضامن السياسي الذي يربطهم بالمعارضين من العرب.

إن ما تطرحه هذه الروابط هو أنه بالنسبة لغالبية الفلسطينيين، تمثل القومية والطبقية ووضعية اللاجئ أمورا شديدة الارتباط برباط لا ينفصم.

وفي غياب أي تقدم نحو تحقيق العدالة، سوف تحافظ هذه الغالبية على إمكانية للمعارضة في المستقبل القريب وما زالت أسلحتهم كما كانت دائما: رفض النسيان، والغضب، وقدرة غير عادية للحفاظ على بقاء الجماعة.

الهوامش

١- الأرقام الخاصة باللاجئين/ النازحين تعود لعام ١٩٩٠-١٩٩١، ومستقاة من مقال إيليا زريق: "اللاجئون الفلسطينيون والسلام"، مجلة دراسات فلسطينية، ١/٢٤/ ١٩٩٤، الجدول رقم (٢). أما الأرقام الكلية للسكان فترتكز على دراسة غير منشورة.
George kossaifi, The Palestinian Refugees and the Right to Return", 1996, P. 9.
ومن الفلسطينيين في الخارج، هناك ٣١٧٢٦٤١ فلسطيني مسجل في وكالة غوث اللاجئين ويعيش ٣٢٪ منهم في المخيمات.

٢- راجع:
Kossaifi, "The Palestinian People", op, cit, P. 13.

٣- راجع:
Marianne Heiberg, Geir Ovensen, et al., "Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem (Oslo: Faleh, 1993).

٤- المرجع السابق، الشكل ٤٦ ، ص١٦١

٥- راجع:
laila Zakharia and Samea Tabari, "Palestinian Women in Lebanon: Health, Work Opportunities and Attitudes",
وهي ورقة معدة لمؤتمر "الفلسطينيون في لبنان"، مركز الدراسات اللبنانية/برنامج دراسات اللاجئين، أوكسفورد، سبتمبر ١٩٩٦.

٦- هناك واقعتان حدثتا مؤخرا: صدور حكم في بريطانيا (ديسمبر ١٩٩٦) ضد شابين فلسطينيين وجد لديهما مواداً تستخدم في صنع المتفجرات، با لحبس لمدة ٢٠ سنة (و الترحيل بعد انقضاء الحكم). وترحيل مواطنة نرويجية من أصل فلسطيني (في عام ١٩٩٦ أيضا) من النرويج، وهي امرأة من أصل فلسطيني، إلى ألمانيا لمحاكمتها في "جريمة" كانت قد عوقبت عليها من قبل فعلا لمدة ٧ سنوات.

٧- راجع:
Liisa Malkki, "Citizens of Humanity: Internationalism and the Imagined Community of Nations", Diaspora, 31, 1994.

٨- راجع:
Elia Zureik, Palestinian Refugees and the Peace Pocess (Washington: Institute of Palestine Studies, 1996) on exclusions including around 150.000 (1995) rafugees in Israel ,(p. 9).

٩- راجع على سبيل المثال
The Norwegian Institute of Applied Social Sciences (FAFO), Harvard University, the Rand Corporation, the Council on Foreign Relations (NY), the Institute for Global Conflict and Cooperation (California), Mc Gill University, the Refugee Studies Programe oxford), Ghamom House (London), Warwick university, the Jaffee Center for Strategic Studies (Tel Aviv), and ceramoc and cedej (France).

١٠- الأرقام مستقاة من وكالة غوث اللاجئين، راجع:
Norman Hazboun, "Israeli Resettle ment for Palestinian refugees in rip", Al-shaml Monograph series 4 the West Bank and Gaza St (1996), p. 32.
وحول البدو، راجع:
Penny Maddrrll, "the Bedouin of the Negev" London 1990

١١- بسام سرحان، "محنة الجارية الفلسطينية في ليبيا: عامان من العذاب والأنقاب "، مجلة الدراسات الفلسطينية، يناير ١٩٩٧. إن الحاملين لبطاقات اللاجئين اللبنانيين يجب أن يحصلوا على إذن بمغادرة البلد: كما ينبغي حصولهم أيضا على تأشيرة دخول والتي يجب أن يتم تجديدها كل ستة شهور.

١٢- راجع:
Near and Middle East Information Project (Germany), July 5, 1991.

١٣- راجع:
Badil Press Release, Bethelehem, March 2, 1998.

١٤- راجع:
Badil Press release, Bethlehem, December 1, 1997.

١٥- راجع:
Reported in Haartz and Jerusalem Post, April 6, 1998.

١٦- راجع:
Paul Cossali and Clive Robson, "Statelessin Gaza" London : Z Books, 1996).

١٧- راجع:
Badil press release, Bethlehem, January 7, 1998.

١٨- راجع:
Badil press release, Bethlehem, March 20, 1998.

١٩- مستقاة من:
" Report Palestine " FOFOGNET, Montreal, March 4, 1998.

٢٠- راجع:
The story crisis in Palestine, interviews by Toinevan Teeffelen, the" Jerusalem times, 24 (October 1997), No. 194.

٢١- راجع:
FOFOGNET, Montreal, January 16, 1998.

٢٢- بشأن أوضاع اللاجئين، راجع: رشيد خالدي، "ملاحظات حول حق العودة"، مجلة دراسات فلسطينية، ٢/٢١/ ١٩٩٢، وس ليم تماري، "الع ودة، إعادة التوطين، عودة اللاجئين: مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل مفاوضات السلام" (معهد دراسات القدس، ١٩٩٦).

٢٣- راجع:
Hazboun, "Israeli Resettlement schemes", Op at,. P. 38-39

٢٤ راجع:
Kossaifi, op. Cit, p. 13.

٢٥- راجع:
Hazboun, op. Cit., pp. 140-232

٢٦- راجع:
Hazboun, op. Cit, p 141.

٢٧- راجع:
Kossaifi, op. Cit, p13.

٢٨- راجع:
Hana Jaber, "le camp de wihdat entre norme et transgression", Revue d'etudes Palestinennes's, 81 (1996).

مواجهة الذكرى الخمسين لإسرائيل على شبكة الإنترنت*

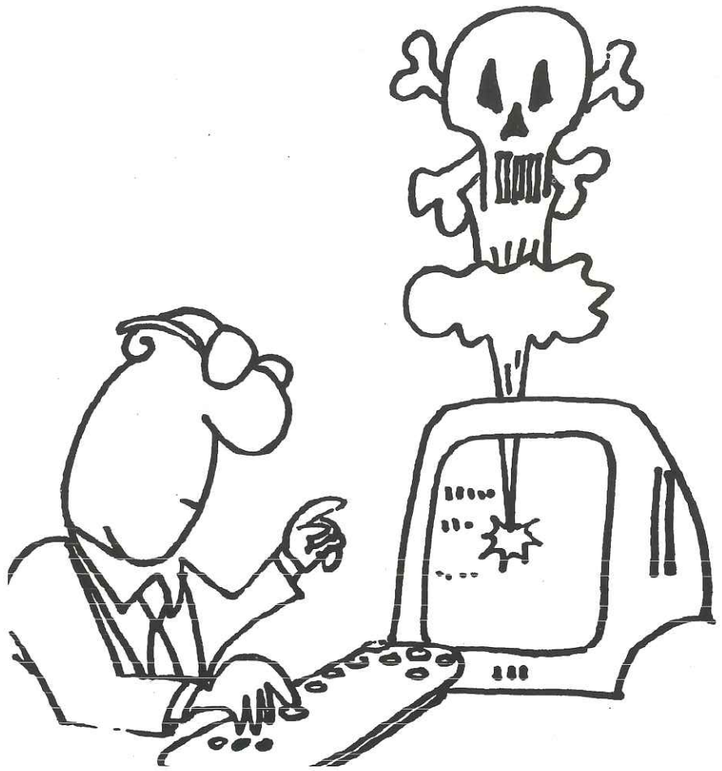

الصفحات الخاصة بالنكبة على شبكة الإنترنت تقدم توثيقا عن طرد الفلسطينيين

بقلم: ستيف نيفا

إن الصراع على السجل التاريخي والذكرى الشعبية لعام ١٩٤٨ قد وصل إلى شبكة الإنترنت. هناك عدد من الصفحات والمواد المكرسة للخبرة الفلسطينية في عام ١٩٤٨، والمعروفة باسم النكبة. وتقدم هذه الصفحات ثروة هائلة من المعلومات لمواجهة الصمت الإعلامي الفعلي بشأن ضحايا إنشاء إسرائيل. وهناك صفحتان شاملتان عن النكبة أعدتهما جمعية الدراسات العربية في القدس wwww.arabstudies. Org/(mainp.htm)

* نشر في عدد: MERIP. No 207 Vol 28 No 2. Summer 1998

ومركز خليل سكاكيني الثقافي في رام الله

WWW.alnakba.org. وتقدم الصفحتان تقييمات تاريخية للنكبة، وشهادات ممن مازالوا أحياء، وسرد تاريخي للأحداث، بالإضافة إلى معرض صور. كما أن صفحة جامعة بيرزيت (birzeit. Edu) تعد نقطة انطلاق ذات قيمة، إذ تضم المزيد من الصفحات والمواد المتعلقة بالنكبة، وتخدم بمثابة دليل شامل عن الصفحات الفلسطينية على الإنترنت (www. Birzeit. Edu/ linhs/). إن مركز جامعة بيرزيت لبحوث وتوثيق المجتمع الفلسطيني يمتلك على الشبكة صفحة مكرسة لتوثيق ٤١٥ قرية فلسطينية تم تدميرها عام ١٩٤٨ ((www. Birzeit. Edu/ crdps/ vil-lage. html. أما بالنسبة لمذبحة الفلسطينيين وطردهم من قرية دير ياسين، فيقوم مركز معلومات "فلنتذكر دير ياسين" بإحياء هذه الذكرى (www. Deiryassin.Org)

وهناك صفحة قام بإعدادها مركز لم الشمل لفلسطيني الشتات واللاجئين (www. Shaml. Org/ prmain. Htm) ، ويعالج محنة اللاجئين الفلسطين يين عام ١٩٤٨ وتشتتهم حول العالم. وأخيرا، هناك قسم خاص في صفحة الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة .www (Lawsociety. Org/) مكرسة لمؤتمرها حول "خمسين عاما من انتهاكات حقوق الإنسان- طرد الفلسطينيين (www.Lasociety.Org/ conf)

وتقدم بيانا لذلك العدد الذي لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان والتحريف والتشويه الذي قامت به إسرائيل خلال الخمسين عاما الماضية.

وتقدم الحكومة الإسرائيلية تقييمها الاحتفالي بعام ١٩٤٨، ولا ترد به أي إشارة عن طرد الفلسطينيين ومعاناتهم، وذلك في الصفحة الرسمية على الشبكة بعنوان "إسرائيل في خمسين عاما" (www. Israel. Org/ nfa/ israel50/ index. Html) ، إن ذات وجود القصة الفلسطينية المقابلة لأحداث ١٩٤٨ قد أدت لمضاعفة "إنكار النكبة" بين الصهاينة الذين يشعرون بالتهديد مثل المنظمة الصهيونية لأمريكا (www.zoa.www.zoa.Org,org)

والتي وضعت في صفحتها على الإنترنت تقييما مراجعاً لأحداث دير ياسين بعنوان "دير ياسين: تاريخ كذبة ": (www. Zoa. Org/ ac- chives/ pr- 980309- 99. Html)

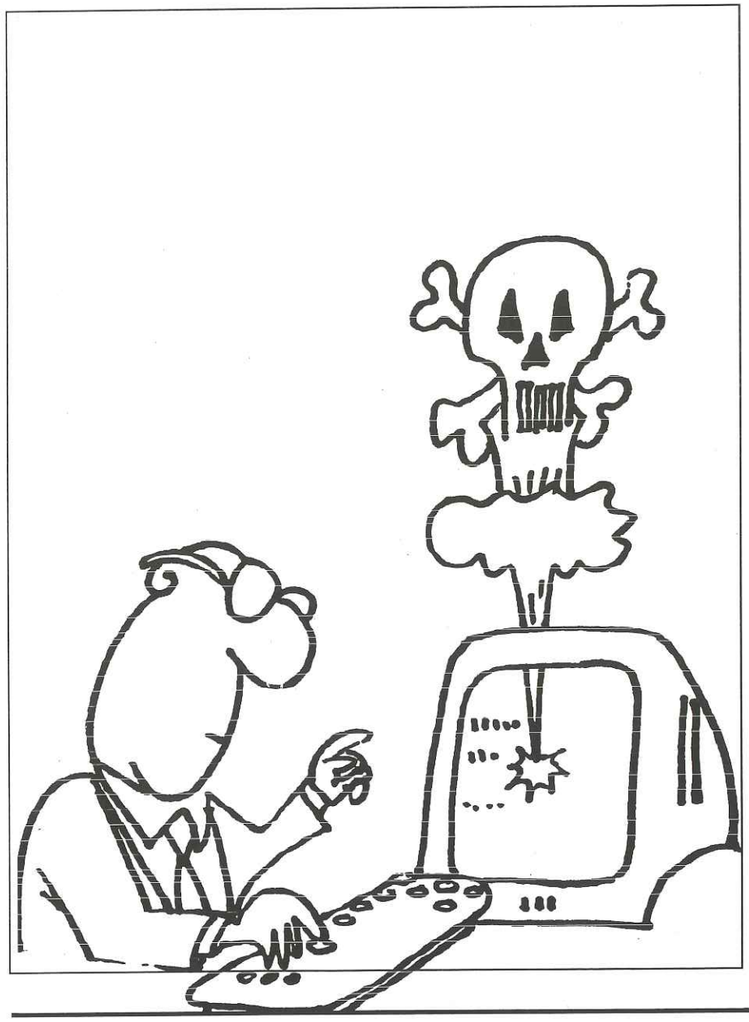

بقلم: فيليس بينيس*

فلنتذكر دير ياسين**

* : أحد محرري مجلة "ميريب"، وزميله في مجال شئون الشرق الأوسط في "IPS" ، وأحد محرري مجلة (شئون الشرق الأوسط) في "انترلينك".
** نشر في عدد: MERIP. No 207 Vol 28 No 2. Summer 1998

يشير نعوم تشومسكي،عند تعليقه على الكتاب الذي صدر حديثا بعنوان "تذكر دير ياسين"، إلى أن مذبحة دير ياسين تمثل رمزا قاسيا على تاريخ طويل من الإرهاب والقمع الذي مما يثير خجلنا- شاركنا فيه بأشكال عديدة ومازلنا نشارك،ولا ينبغي علينا أن نتذكر وحسب،وإنما علينا أيضا أن نعيد التفكير والفهم، والأكثر أهمية أن نعمل على تحقيق العدالة لأولئك الذين عانوا بفظاعة".

وبعد مرور خمسين عاما على مذبحة دير ياسين، يوجد أخيرا في ضواحي القدس حملة بدأت تشق طريقها لتأسيس نصب تذكاري لأهل القرية الذين تعرضوا للذبح. لقد قتلتهم الميليشيا الصهيونية في ذروة حرب ١٩٤٨، وتم دفنهم في مقبرة جماعية. ويتراوح عدد القتلى من ١٢٠ إلى ٢٥٤ فلسطيني (يختلف الصحفيون والمؤرخون في تلك الفترة حول العدد الدقيق للضحايا، ولكنهم يتفقون جميعا أن القتلى في غالبيتهم كانوا من الأطفال والنساء والعجائز).

إن الصيحة العسكرية الصهيونية "دير ياسين، دير ياسين!" قد أصبحت بمثابة تذكرة طلسمية وتهديد في نفس الوقت للفلسطينيين الآخرين المحاصرين، لقد طرد مئات الالوف منهم أو سيقوا خارج منازلهم، إن قرية دير ياسين ذاتها لم تتعرض لأذى كبير، إذ أن الهجمات التي قامت بها حركة شتيرن وأرجون الصهيونية كانت تستهدف الناس وليس المباني- قد تم تركها بدون سكان، ثم تحولت فيما بعد إلى مستشفى إسرائيلي للأمراض العقلية.

وهناك صدفة جغرافية ساخرة، تكمن في أن دير ياسين تقع مباشرة جنوب يادفاشيم ومرئية منه بانوراميا -وهو عبارة عن متحف المحرقة المؤثر بقوة في إسرائيل. إن الزوار الذين يخرجون من متحف الأطفال- وهو عبارة عن غرفة مظلمة مليئة بالشموع والمرايا وفيها أسماء الأطفال الذين قتلوا في المحرقة- ينظرون مباشرة إلى دير ياسين. ونظرا لعدم وجود علامات تشير إلى موقع دير ياسين، يبقى غالبية الزوار غير واعين بأنهم ينظرون إليها. ومع هذا، يجري وللمرة الأولى العمل لبناء نصب تذكاري في موقع المذبحة، فضلا عن شن حملة من أجل التعليم والفهم. ووفقا لقادة دير ياسين الذين يجري تذكرهم، "تمشيا مع ملاحظة سيمون ويسنتال بشأن "أننا نأمل في الحياة عندما يتذكر الناس"، فإن معاناة اليهود قد أقر بها الجميع وخلدوا ذكراها. ومع ذلك فهناك نصب تذكارية قليلة للفلسطينيين الذين لقوا حتفهم عام ١٩٤٨ إن تاريخهم قد تم دفنه ونسيانه إلى حد كبير، حيث أن مذبحة دير ياسين كانت حدثا له دلالته الكبيرة.

وبروح المصالحة الضرورية لنجاح العملية (السلام الفلسطيني-الإسرائيلي)، فإن منظمي حملة "فلنتذكر دير ياسين" يعتقدون أنه من الملائم بالمثل الإقرار بمعاناة الفلسطينيين وتخليد ذكراهم. إن حملة "دير ياسين" التي يقودها اللاهوتي اليهودي مارك أليس وأستاذ الاقتصاد دان ماكجوان، قد عقدت مؤتمرا في القدس، في باكورة إبريل، حول الذكرى الخمسين للمذبحة. لقد قاموا بتنظيم مسابقة فنية دولية لإعداد النصب التذكاري، وهناك جهد مستمر للضغط على إسرائيل للسماح ببناء نصب تذكاري في الموقع. إن موقع حملة "فلنتذكر دير ياسين" على شبكة الإنترنت (وهو: <www. Deiryassin. Org.>) يقدم توثيقا ومعلومات تاريخية حول حملة بناء نصب تذكاري.

وكجزء من الحملة، أصدرت "انترلينك" كتابا جديدا لإليس وما كجوان، وهو بعنوان" "نتذكر دير ياسين: مستقبل إسرائيل وفلسطين". ويتضمن الكتاب مقالات لكل من: سلمى خضرة جيوسي، ورامي خوري، ومحمد حلاج، وروزماري رادفورد روثر، وسعاد دجاني، وآخرين. ويقدم الكتاب دراسة تاريخية، وجغرافية تاريخية، ودينية، وسياسية حول مذبحة دير ياسين وما تلاها. إن الرسم الزيتي الأصلي لأحد المباني الفلسطينية العتيقة ما يزال قائما في دير ياسين، وقد ظهر كغلاف لكتاب "نذكر دير ياسين"، كما يتم بيعه في مزاد صامت لتنمية الموارد المالية لمشروع إحياء الذكرى[1]

(١) إن كتاب "نذكر دير ياسين: مستقبل إسرائيل وفلسطين" الذي أعده دانيل ماكجوان ومارك هـ. إليس، متوفر الآن في دار نشر "انترلينك" على رقم الهاتف المجاني التالي: (٨٠٠) ٢٣٨

قائمة إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان :

١ . ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني (بالعربية والإنجليزية) : منال لطفي ، خضر شقيرات، راجى الصورانى ، فاتح عزام ، محمد السيد سعيد.

٢ . الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان : محمد خالد الأزعر ، أحمد صدقي الدجانى ، عبد القادر ياسين ، عزمى بشارة ، محمود شقيرات .

٣ . الشمولية الدينية وحقوق الإنسان – حالة السودان ١٩٨٩ – ١٩٩٤. علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، احمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.

٤. ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.

٥ . التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.

ثانيا : كراسات مبادرات فكرية :

١ . الطائفية وحقوق الإنسان : فيوليت داغر.

٢ . الضحية والجلاد : هيثم مناع.

٣ . ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية : فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

٤ . حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية : هيثم منأع (بالعربية والإنجليزية).

٥ . حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار : د. أحمد عبد الله.

٦ . حقوق الإنسان – الرؤيا الجديدة : منصف المرزوقى.

٧ . تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان : تقديم وتحرير : بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).

٨. نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ

٩- الأطفال والحرب: حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس

١٠ . المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي : د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).

١١- اللاّجئون الفلسطينيون والسلام: بيان ضد الأبارتايد: محمد حافظ يعقوب

ثالثاً : كراسات ابن رشد :

١ . حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم : محمد السيد سعيد – تحرير : بهي الدين حسن.

٢ . تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان : التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم : محمد سيد أحمد – تحرير : عصام محمد حسن. (بالعربية والإنجليزية).

٣ . التسوية السياسية – الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم : عبد المنعم سعيد – تحرير : جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).

رابعاً : تعليم حقوق الإنسان :

١ . كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان ؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون – تحت إشراف المركز – في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٢ . أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون – تحت إشراف المركز – في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٣. مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد

خامسا: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

رقابة دستورية القوانين– دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: هشام محمد فوزي، تقديم محمد مرغني خيري

سادسا: مبادرات نسائية:

١. موقف الأطباء من ختان الإناث: أمال عبد الهادي– سهام عبد السلام

٢. لا تراجع: كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: أمال عبد الهادي

مطبوعات دورية:

١ . " سواسية " : نشرة دورية باللغتين العربية والإنجليزية.

٢ . رؤى مغايرة : مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP .

٣ . رواق عربي : دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters

إصدارات مشتركة :

أ– بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية :

١ – التشويه الجنسي للإناث (الختان) – أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام

٢– ختان الإناث: أمال عبد الهادي

ب – بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

١ – إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي/ تحرير د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة

ج – بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

١ – من اجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة.

هذا العدد

قليل من المعلقين الذين يمكن أن ينكروا أن إسرائيل هى مجتمع ممزق عرقياً حيث يكاد يتطابق التمييز العرقى مع الطبقى.

فيليس بينيس

لقد دأب الشعب الإسرائيلى على النظر للنزعة النسوية باعتبارها حركة متطرفة وأجنبية تهدد استقرار المجتمع الذى يقاتل من أجل البقاء.

سيمونا شارونى

الفوائد الاقتصادية للسلام بالنسبة للتجارة الخارجية والاستثمار لا يمكن أن تبقى بعد احتضار عملية السلام. ومالم تستمر هذه العملية، فإن المواجهات المكلفة مع الفلسطينيين والدول العربية المجاورة ستظل احتمالاً كبيراً.

ميشيل شاليف

إن مشروع الاستيطان الصهيونى قد أدى إلى إعادة توزيع ضخمة للموارد. وبالطبع، دفع العرب الفلسطينيون أعلى ثمن، حيث تآكل وتفتت رصيدهم الخاص والجماعى، فضلاً عن قوتهم.

أورين يفتاشيل

لقد اتهمت السوسيولوجيا النقدية التى برزت فى السبعينيات «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية»، وخاصة أقسام الاجتماع والتاريخ، بتبرير السياسة الوحشية للتحديث والتهويد فى باكورة الخمسينيات.

إيلان بابى